الصَّبَّانُ والنُّحَاةُ

في حَاشِيتِهِ عَلى شَرحِ الأشمُوني على ألفيّةِ ابنِ مَالك

رُدُودُهُ عَلى النُّحاةِ أنموذَجًا

تأليف الأستاذ الدكتور

أحمد صفاء عبد العزيز عبد الكريم العاني

جامعة الأنبار، كلية التربية/القائم

sonçağ akademi

الصبّانُ والنُّحاةُ في حاشيته على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك رُدُودُهُ على النُّحاة أنموذجًا

أ.د. أحمد صفاء العاني

sonçağ akademi

الصَّبَّانُ والنُّحاةُ في حاشيتهِ على شَرحِ الأشموني على ألفية ابن مالك
رُدودُهُ على النُّحاةِ أنموذجاً

Kitabın Adı : es-Sabbân ve'n-nuhât fî hâşiyetih 'alâ serhi'l-Eşmûnî 'alâ Elfiyye İbn Mâlik (rudûduh 'ale'n-nuhât enmûzecen)
Editör : Tarraf ALNAHAR
Yazar : Ahmed Safâ' Abdülaziz Abdülkerim el-'Ânî

1. Baskı : Temmuz 2025 ANKARA

Yayın Koordinatörü : Ceyda ŞEREFLİOĞLU
Yayın Yönetmeni : Selva ALİM
ISBN : 978-625-5585-95-0
Yayın No. : 2906

SONÇAĞ AKADEMİ

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/49 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67 - GSM / (533) 093 78 64

www.soncagyayincilik.com.tr

soncagyayincilik@gmail.com

Yayıncı Sertifika Numarası: 47865

BASKI VE CİLT MERKEZİ

UZUN DİJİTAL MATBAA, SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK TESCİLLİ MARKASIDIR.

İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48 İskitler 06070 ANKARA

T / (312) 341 36 67

www.uzundijital.com

uzun@uzundijital.com

الصَّبَّانُ والنُّحاةُ

في حاشيتهِ على شَرحِ الأشموني على ألفية ابن مالك

رُدودُهُ على النُّحاةِ أنموذجاً

الأستاذ الدكتور أحمد صفاء عبد العزيز عبد الكريم العاني

جامعة الأنبار، كلية التربية، القائم

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

أما بعد ...

فإنَّ علم النَّحو من العلوم الشَّريفة الجليلة الَّتي لا غنى عنها في حفظ اللُّغة العربية، وقد "وُضع النَّحوُ أصلًا ليكون وسيلةً لتقويم اللِّسان وتجنُّب الخطأ"[1] خاصة بعد اختلاط الألسن، وفساد النُّطق، فمثلاً إن انتشار اللغة العربية في الأوساط الرسمية والدينية والسياسية والأدبية في بلاد فارس بعد الفتح الإسلامي لا يعني بالضرورة أنها أضحت لغة إيران الرسمية وإحدى لهجاتها الشعبية[2] و"هو ذلك العلم الَّذي اشتهرت به العربية والَّذي واكب ظهور العلوم الإسلامية جميعا"[3]؛ لذا كانت عناية العلماء بهذا العلم عناية فائقة، وإنَّ نظرةً– ولو سريعة– على تاريخ هذا العلم، لتبين لنا مدى الاهتمام الَّذي ناله هذا العلم، ومدى تطوره من ناحيتي الجمع والتَّنظير، و"تُمثِّلُ قواعدِ اللُّغةِ العربيةِ العمودَ الفقريَ لتعلُّم اللُّغة؛ إذ بها يتعلمُ الطَّالبُ تكوينَ الجملة الصَّحيحة فضلا عن فَهم معانيها واستيعابِ أساليبِها الخاصة؛ ومن ثمَّ يستطيعُ التَّواصلَ الجيد بها، وهذا غايةُ تعلُّمِه اللُّغة"،[4] وقد تركَّزت جهودُ النُّحاة الأوائل على تعليم القواعد وتوجيهها للمتعلمين، سعياً لتقويم اللِّسان وضبط الاستعمال، وكان هدفهم الأساس تقليل اللَّحن في

---

[1] معايير تصميم مقرّرات القواعد للناطقين بغير العربيّة، د. نادر مندريس، ص 9.

[2] انظر مقالة مصطفى البكور، علي نقي مُنزوي وكتابه المعاجم العربية الفارسية، في كتاب: الأبحاث الكاملة للمؤتمر الدولي السادس للدراسات الإنسانية والاجتماعية والتنمية المستدامة، (تونس، ماردين: 2023)، ص2422، على الرابط الإلكتروني الآتي:
file:///C:/Users/USER/Downloads/Telegram%20Desktop/ALINAQ~1%20(2).PDF.

[3] الترجمة من اللغة العربية وإليها (بين كفايات المترجم والتكامل المعرفي)، محمد عبد الرحيم (مجلة آيدن للدراسات العربية، AYAD، المجلد5، العدد 2، ديسمبر 2023 (311-338)، ص326.

[4] أساليب تعليم قواعد اللغة العربية للناطقين بغيرها عبر التواصل الافتراضي–الميزات والتحديات من منظور الطلاب، محمد عبد الرحيم، مجلّة ميزان الحق، تركيا، أزمير، 16(حزيران2022)،49- 72. ص53-54.

الكلام[1]، زد على ذلك أنَّ هذه اللُّغة اتصلت وارتبطت بأقدس شيء وهو كلام الله تعالى إذ نزل القرآن الكريم بهذه اللُّغة؛ ولهذا أصبح من لوازم المفسر، وصاحب الشَّريعة الاطلاع والتَّمرس في هذا العلم؛ لأنَّه يُعْرف به معاني التَّأليف في آي الذِّكر الحكيم، بل أن أصحاب الأدب، أَصبحوا بأمس الحاجة إلى هذا العلم؛ ليقفوا على صحة التَّراكيب المؤلفة للكلام، ومِن مظاهرِ التَّداخُلِ بين النَّحوِ والأدبِ، ما نجده في بعض القصائد ذات الصِّياغة اللغوية المحكمة، الَّتي بُنيت على أساسٍ نحويٍّ دقيق، كقصيدة المقصورة لابن دريد، الَّتي عدَّها النُّقّاد من أروع ما كُتب في هذا الفنِّ، وقد حظيت بعنايةٍ شديدةٍ من الشُّراح والنُّقّاد لما فيها من كثافة لغوية وبنية صرفيَّة غزيرة[2]، وكذلك لا تزال البنية النحوية واللغوية تؤدي دورًا جوهريّاً في جماليات النُّصوص المعاصرة، كما نلمس في قصيدة بلقيس لنزار قباني التي تُمثِّل نموذجاً بارزاً لتكامل الإيقاع النحوي مع التعبير العاطفي والفني[3]. ولم يقف أثر النحو عند حدود النظم والشعر، بل تعدَّى ذلك إلى شرَّاح الحديث الشَّريف الَّذين أقبلوا على هذا العلم؛ ليفسروا به تراكيب الجمل في الأحاديث النَّبوية الشَّريفة، الَّتي تميزت "بأعلى طبقات البلاغة الإنسانية"[4]، فهذه الدَّائرة الواسعة من الاهتمام بهذا العلم أعطته من الغنى الشَّيء الكثير، بل تعدَّد النَّظر إلى هذا العلم بتعدد المناهج واختلاف الثَّقافات، ومن هنا ظهرت المناهج والمدارس، الَّتي نوعت هذا الدَّرس وأعطته من المرونة ما يجعل أن هذا الرأي يسمح في مدرسة ولا يُسمح في مدرسة أخرى، يجيزه عالم ولا يجيزه عالم آخر. مستعينين بما لديهم من أدلة في الرفض أو القبول. وإنْ كنتُ أزعم أن لكل نحوي روحه الخاصة في تناوله لهذا العلم؛ بما يلقى عليه من فكره وثقافته، إلا ان السمات المشتركة بينهم واضحة المعالم بيِّنة القسمات. وإن كان ظهور هذا العلم في نهايات القرن الأول وبداية القرن

---

[1] تفسير الأحاديثِ النَّبويَّة بين النَّحو والسّياق: د. علاء الدين الكرز، دار سونجاغ، أنقرة، 2023م، ص: 16.

[2] ينظر مقدمة شرح الدريدية لعبد القادر الطبري: د. علاء الدين الكرز، دار سونجاغ، أنقرة، ط1، 2022، ص: 3-4.

[3] متحليل أسلوبي لقصيدة بلقيس لنزار قباني: رؤية لغوية وشعرية في التعبير والإيحاء، د. علاء الدين الكرز، مجلة بحوث الإلهيات في تركيا، 1/9 (2025)، ص: 41–58.

[4] الشعر في الحديث النبوي الشريف، طراف النهار، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، 2022، ص:78.

الثاني للهجرة، فإننا سنقف على نحوي من القرن الثاني عشر للهجرة يستشرف من قنة عالية على النتاج النحوي الثر، والتراث الممتد عبر القرون ذي المشارب المتعددة والاتجاهات المختلفة، هذا الأمر كله وفر لهذا النحوي فرصة رائعة لعقلهِ وابداعاته الفكرية للاختيار تارة، وللترجيح أخرى، وللرد حيناً آخر.

وقد تناولت في هذا الكتاب (الصَّبَانُ و النُحَاة في حَاشِيتِهِ عَلى شَرحِ الأشْمُوني على ألفيةِ ابنِ مَالك رُدُودُهُ عَلى النُّحاةِ أُنموذَجًا) وكانت من دواعي هذه الدراسة:

أولاً: إظهار شخصية الصبان، ومكانته العلمية عن طريق ردوده على النحاة، بالدليل الَّذي يراه أدَل.

ثانياً: معرفة إضافات الصبان، وموقعه بين نحاة عصره، وبين من سبقه.

ثالثاً: إبراز الحاشية عن طريق الردود، لأنها تتعدى- بنظري- مرحلة الشرح فقط.

رابعاً: وبما أن الدراسات الَّتي تناولت الحاشية، لم تتعد– على حد علمي- الوصف اليسير ــ كما سيأتي ــ، فإني رأيت أنّ خير ما يمثل وجه الحاشية موقع الصبان بين نحويي عصره والَّذين سبقوه من خلال الردود الَّتي تعبر عن اختيار وميل الصبان ودراستها دراسة علمية. فكان الكتاب قائما على فصول ومباحث يتقدمها تمهيد بينت فيه معنى الردود النحوية، وتطرقت فيهِ إلى حياة الصبان، متناولاً فيها شيوخه، وثقافته، ومؤلفاته، ومن ثم تطرقت إلى (حاشيته على شرح الأشموني) وتضمن الحديث عنها: (منهج الحاشية، ومصادرها الأساسية، وأسلوب الرد فيها، وشهرتها، وأثرها في الدراسات الَّتي جاءت بعدها ثم بينت بعض الملاحظات على الحاشية، وقيمة الحاشية، وكذلك تحدثت عن الدراسات الَّتي قامت على الحاشية).

وبعد التمهيد يأتي الفصل الأول الَّذي يتضمن (الردود على نحاة الأمصار) فكان على خمسة مباحث، المبحث الأول: ردوده على البصريين، والمبحث الثاني ردوده على الكوفيين، والمبحث الثالث ردوده على البغداديين، والمبحث الرابع ردوده على الأندلسيين ثم المبحث الخامس ردوده على المصريين.

ولما كانت الحاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ كان الفصل الثاني هو: (ردود الصبان على الأشموني وابن مالك)؛ إذ أنهُ يحقق لنا السبب الثالث من أسباب اختيار موضوع الدراسة، وهو (إبراز الحاشية)؛ لنرى إضافة الصبان على هذا الشرح فكان على ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول: ردوده على الأشموني وابن مالك في باب الاسماء وفي المبحث الثاني ردوده على الأشموني وابن مالك في باب الأفعال وفي المبحث الثالث ردوده على الأشموني وابن مالك في باب الحروف، وإنما جاء على هذا الترتيب؛ لثلاثة أسباب:

الأول: إمكانية جمعها تحت هذه العنوانات؛ لتوافر المادة اللازمة.

الثاني: إننا لم نبعد عن روح الترتيب في الفصل الأول؛ لأن الرد في الأصل إنما يكون على الأشموني وابن مالك وهم من (النحاة).

الثالث: التزامنا —كما تقدم – بإظهار مكانة الصبان العلمية بين النحاة من خلال تلك الردود فهذه الطريقة — في تقديري – أنسب الطرق لنميز بها الصبان عن غيره، وكذلك تضمَّنَ هذا الفصل نبذة مختصرة عن حياة الأشموني وابن مالك.

ولما كان شيخ الصبان الشيخ يوسف الحفني، يمثل ظاهرة بارزة لدارس الحاشية بل حتى لمطالعها، إذ لا تكاد صفحة من صفحات الحاشية تخلو من ذكره، بل أنَّ الصبان عناه في مقدمة الحاشية واصطلح عليه إذا أراد ذكره أن يسميه (البعض). وقد أشار الى هذه الظاهرة الدكتور محمد طنطاوي، فأردنا أن نجلو غبار هذه الظاهرة مستكشفين حقيقتها في فصل مستقل وهي هل أن الصبان فعلاً قد تحامل عليه، أو أنه كان الناقد المنصف لما كتبه راداً عليه، والحفني صاحب حاشية على شرح الأشموني أيضاً[1]. فكان هذا الفصل كالفصل الثاني تماماً في ثلاثة مباحث: الأول ردود الصبان في باب الاسماء والثاني ردوده في باب الأفعال والثالث ردوده في باب الحروف ويتقدم الفصل نبذة مختصرة عن حياة الشيخ يوسف الحفني. وقد راعيت في ترتيب فصول البحث الانتقال من العام إلى الخاص ثم الى الأخص. وأما عن مصادر البحث فقد اجتهدت غاية الاجتهاد أن تكون هي مصادر الصبان نفسها في الحاشية؛ ليتسنى لنا النظر في

---

[1] ينظر: هدية العارفين، 1 / 746.

اتجاهات الصبان الفكرية الَّتي يعتمد عليها في ترجيح الآراء ورد رأي برأي راجعا في كل ذلك الى أصول كتب النحو. ومن أهمها على سبيل المثال (الكتاب) لسيبويه، و(الأصول في النحو) لابن السراج، و(المقتضب) للمبرد، وكتب ابن جني منها (الخصائص، سر صناعة الإعراب)، وكذلك(الكافية لابن الحاجب وشروحها) وكذا (الألفية لابن مالك وشروحها)، فإن كانت أهم مصادر الصبان (شرح التصريح على التوضيح) و(الهمع والتسهيل وشرحهما) والحواشي وغيرها فإننا كذلك لم نغفل كتب المحدثين أمثال الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي)، وما كتبه الاستاذ عباس حسن في (النحو الوافي) وكذلك ما كتبه الألمعي الأستاذ فاضل السامرائي في (معاني النحو) أضف إليها (الدواوين وكتب اللغة والأدب والتفسير والقراءات والمعجمات وكتب البلاغة) وغيرها مما هو في موضعه. وإن كان لكل بحث منهج متبع، تقتضيه طبيعة البحث وموضوعه فإن منهجي في هذه الكتاب هو الآتي:

أولاً: تقسيم الكتاب على فصول ومباحث وقد تقدم الحديث عنه.

ثانياً: طريقة الكتابة.

فقد قمت بوضع عنوان لكل مسألة على حدة، وقد راعيت في اختيار العنوان أن يكون الصورة الموجزة الَّتي يدور حولها الموضوع، ثم قمت بداية بعرض الرأي الَّذي يخالفه الصبان مرجعا ذلك القول أو الرأي إلى مصادره الأصلية، ذاكرا من أخذ بهذا الرأي من النحاة وما دليلهم على ذلك ما أمكنني الى ذلك سبيلاً، ثم أتلو ذلك رأي الصبان وما استدل به في مخالفته للرأي المتقدم راجعا في كل ذلك إلى مصادر الصبان الَّتي أخذ منها ذاكرا مع هذا كله من ذهب إلى ما ذهب إليه سواء في القديم أو الحديث ما أمكن ذلك أيضاً. وبعد العرض للرأيين بما احتملا من أدلة، أَعْمَدُ إلى اختيار أحدهما بما يظهر من قوة الأدلة، وما وافق منه أصول النحو من السماع، والقياس وغيرهما.

هذا وقد أخذت بنظر الاعتبار أن تكون المسائل شاملة لأركان الكلام أو أقسامه الثلاثة (الاسماء والأفعال والحروف) حتى مع الفصل الأول، وذلك مُلاحَظ..

ثم أود القول بأن أصل هذا الكتاب رسالة علمية للمؤلف قدمها إلى كلية الآداب في الجامعة العراقية؛ لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، وقد أُجيزت بتقدير (امتياز) عام 2006م، ولله الحمد أولاً وآخراً.

***

التمهيد

أولاً: معنى الردود النحوية:

الرد في اللغة هو: مصدر رَدَدتُ الشيءَ، ورُدودُ الدّراهم واحدها (رَد) هو ما زُيّفَ، فَرُدّ على ناقِدِه، بعدما أُخِذَ منه[1] و(مَرْدُودَاً) وهو بناء للتكثير، ويقصد به: صَرْفُ الشيءِ عن وجْهِهِ برفق[2].

أما معنى الرد من ناحية الاصطلاح فله ثلاثة أركان: الأول الرّاد والثاني المردود عليه و الثالث المرَدّ به فلا بد من توافر هذه الأركان؛ لكي يطلق هذا المصطلح على المسألة وليس من الردّ عرض الآراء فحسب أو تبني رأي ولو كان مخالفاً للرأي الآخر ما لم يتضمن الحديث عبارة (وهو مردود) أو (لا أرى ذلك بل الصواب.. كذا) ومثل هذه العبارة الَّتي فيها قصد الرد والمعارضة. وقد وجدنا إشارة عند الصبان تفيد في تقرير ما تقدم: ((وقيل هو رد الكلام صاحب الترشيحْ ... وأنت خبير بأن هذا معارضة مذهب بمذهب وهي لا تصلح رداً فالأولى جعله تذكيراً بمخالفتها صاحب الترشيح))[3].

ومما تقدم يمكن أن نصوغ تعريفاً للرد النحوي مجتهدين بالآتي:

((هو معارضةُ نحويٍ، لنحويٍ آخرَ، راداً عليه رأيَهُ برأي مخالفٍ مُتَضَمّناً أحدَ العباراتِ أو الكلمات الدالةِ على قَصْدِ الرّدَ)) .

والخلافات النحوية، والردود سمة من سمات هذا العلم لا تجد نحوياً لم يَرُد أو لم يُرَد عليه رأي ما، ولهذه الخلافات أسباب كثيرة توسع الباحثون في عدّها وحصرها ولعلّ من أهمها – بنظري- هو اختلاف مناهج العلماء في تقعيد اللغة.

---

(1) ينظر: العين، 7/8، والمصباح المنير، 224/1.

(2) ينظر: لسان العرب، 184/5.

(3) حاشية الصبان، 1 / 441.

ثانياً: حياة الصبان:

1. اسمه، ولقبهُ وكنيتُهُ:

هو الشيخ أبو العرفان محمد بن علي ويلقب بالصبان[1]، كناه شيخ طريقته الشاذلية الشيخ محمد السادات بن وفا (بأبي العرفان)، وهذه طريقة متبعة، أنْ يكني الشيخ طلابهُ ومريديهُ في الطريقة الشاذلية. ولم تذكر لنا المصادر أكثر من هذا عن اسمه ولقبه وكنيته.

2. مذهبه الديني:

كان شافعي المذهب، صوفي السلوك، شاذلي الطريقة، لنترك الحديث للصبان ليحدثنا عن نفسه حيث قال: ((وتلقيت طريق القوم، وتلقين الذكر على منهج الشاذلية على الأستاذ (عبد الوهاب العفيفي المرزوقي) وقد لازمتُهُ مدة طويلة، وانتفعت بمدده ظاهراً وباطناً، وتلقيت طريق ساداتنا (آل وفا) –سقانا الله من رحيق شرابهم كؤوس الصفا عن ثمرة رياض خَلَفِهم ونتيجة أنوار شرفهم (ابي الأنوار محمد السادات ابن وفا) الَّذي كتب لي سنده عن حاله السيد شمس الدين أبي الأشراف...))[2].

3. مولده، ونشأته، وحياته:

لم تذكر لنا المصادر سنة ولادته إلا أنّ بعضها ذكر لنا مكان ولادته حيث وُلِدَ في القاهرة. ونشأ فقير الحال، متواكلاً، مستجدياً الخلق مع العِفّة، معانقاً للخمول والاملاق متكلاً على مولاه الرزّاق ولم يلبث أن حفظ القرآن، والمتون، واجتهد في طلب العلوم، وحضر على أشياخ عصره كالمِدَابِغِيْ والبُلَيْدِيْ والأجهوري فنبغ في العلوم عقليها ونقليها، ودرس الكتب القيمة في حياة أشياخه.

وتنزل أياماً في وظيفة التوقيت بضريح الإمام الشافعي (رضي الله عنه) عندما جدده (عبد الرحمن كتخدا) وسكن هناك مدّة ثم تركه ولما بنى محمد بك أبو الذهب مسجده تجاه

---

[1] ينظر: تاريخ الجبرتي، 137/2، خطط مبارك، 306/3، هدية العارفين، 634/1، معجم المطبوعات، 1194/1، الاعلام /297، نشأة النحو / 256.

[2] ينظر: تاريخ الجبرتي، 138/2.

الأزهر تنزل الصبان في وظيفة توقيتها وعُمّرَ له مكانٌ بسطحها سكن فيه بعياله، فلما اضمحل أَمْرُ وَقْفِهِ تَرَكَهُ واشترى له منزلاً صغيراً بحارة الشنواني بالقاهرة وسكن به ولما حضر عبد الله أفندي المعروف بـ(طرطر زادة)، وكان متضلعاً من العلوم والمعارف وسمع بالصبان فاجتمع به وأُعْجِبَ أشد الاعجاب به، وشهد بفضله، وأكرمه فعند ذلك راج أمر الصبان، وأُثْرِيَ حاله بالملابس، وركب البغال، وتعرف الصبان أيضاً على إسماعيل كتخدا حسن باشا، وتردد إليه قبل ولايته فلما أتته الولاية بمصر زاد إكرامه، وبرّه، ورتّبَ له كفايته في كل يوم وأقبلت عليه الدنيا، وازداد وجَاهة وشهرة [1].

4. شيوخه وتلامذته:

تهيأ للصبان عددٌ من الأشياخ في القاهرة من جهابذة عصره؛ إذ كانت دولة المماليك محط أنظار العلماء، وكان (الجامع الأزهر) في عصره الذهبي إذ توافر للصبان من الأشياخ الكثير وسنذكرهم كما أوردهم الجبرتي في تأريخه.

1 – الشيخ أحمد الملوي حيث حضر عليه (شرحه الصغير على السلم) و(شرحه على جوهرة التوحيد) و(شرح المكودي على الألفية) و (وشرح الشيخ خالد على قواعد الاعراب).

2 – الشيخ حسن المدابغي حيث حضر عليه (صحيح البخاري).

3 – الشيخ محمد العشماوي حيث حضر عليه (الشفا) للقاضي عياض و(جامع الترمذي) و(سنن أبي داود).

4 – وعلى الشيخ أحمد الجوهري (شرح أم البراهين).

5 – وعلى الشيخ السيد البليدي (صحيح مسلم) و(شرح العقائد النسفية) للسعد التفتازاني و(تفسير البيضاوي) و(شرح رسالة الوضع) للسمرقندي.

6 – وعلى الشيخ عبد الله الشبراوي (تفسير البيضاوي) و(تفسير الجلالين) و(شرح جوهرة التوحيد).

---

[1] ينظر: تاريخ الجبرتي، 140/2.

7 – وعلى الشيخ محمد الحفناوي (صحيح البخاري) و(الجامع الصغير) و(شرح المنهج) و(شرح الشنشوري على الرّحبيّة) و(معراج النجم الغيطي) و(شرح الخزرجية).

8 – وعلى الشيخ حسن الجبرتي (التصريح على التوضيح) و(المطول) و(متن الجغيني في علم الهيئة) و(شرح الشريف الحسيني على هداية الحكمة) وأخذ عنه في (الميقات) وما يتعلق به وحضر عليه في كتب مذهب الحنفية منها: (الدر المختار على تنوير الأبصار) و(شرح ملا مسكين على الكنز).

9 – وعلى الشيخ عطية الأجهوري (شرح المنهج) مرتين و(شرح جمع الجوامع) للمَحَلّي، و(شرح التلخيص الصغير) للسعد، و(شرح الأشموني على الألفية) و(شرح السلم) للشيخ الملوي و(شرح الجزرية) و(شرح العصام على السمرقندية) و(شرح أم البراهين) للحفصي و(شرح الأجرومية) لريحان آغا.

10– وعلى الشيخ العدوي (مختصر السعد على التلخيص)، و(شرح القطب على الشمسية) و(شرح شيخ الإسلام زكريا على ألفية المصطلح في الحديث)، و(شرح بن عبد الحق على البسملة) و(متن الحكم) لابن عطاء.

11– وتلقن طريق الشاذلية على الأستاذ عبد الوهاب العفيفي وتلقى طريق الوفائية على أبي الأنوار محمد السادات ابن وفا.

12– ومن شيوخه الشيخ يوسف بن محمد الحفني الَّذي سنفرد له ترجمة خاصة به في بداية الفصل الثالث.

وأما تلامذة الصبان فهم كثيرون كما يقول الجبرتي، إلا أننا تمكنا من معرفة بعضهم فقط وهم:

1 – الشيخ موسى البشبيشي الشافعي الأزهري[1].

2 – الشيخ أحمد اللحام اليونسي المعروف بالعريشي الحنفي[2].

3 – الشيخ ابراهيم بن الشيخ محمد الحريري مفتي مذهب السادات الحنفية[1].

---

(1) تاريخ الجبرتي، 63/2.

(2) المصدر نفسه، 441/2.

5. نشاطه العلمي ومنزلته:

لم يزل الصبان يخدم العلم ويدأب في تحصيله حتى تمهّرَ في العلوم العقلية والنقلية، واشتهر بالتحقيق، والتدقيق، والمناظرة، والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر، والشام، قال عنه الجبرتي ((إنه العالم النحرير واللوذعي الشهير، لا يدرك بحر وصفه الاغراق ولا تلحقه حركات الأفكار...))[2]. وقال عنه الجبرتي ايضاً في آخر ترجمته:

مضَتِ الدهُورُ ومَا أَتَيْنَ بِمِثْلِهِ ولئن أتَى لَعجزْتَ عَنْ نُظَرَائِهِ[3]

وصفه الدكتور شوقي ضيف: ((بأنه العالم الأشهر في القرن الثاني عشر))[4].

6. وفاته:

توفي الصبان بعدما أصيب بالسعال وقصبة الرئة في آخر حياته، حتى دَعَاهُ داعي الأنام وفَجَأة الحِمَامْ ليلة الثلاثاء من شهر جمادى الأولى من سنة 1206هـ وَصُلّيَ عليه بالجامع الأزهر في مشهد حافل ومهيب ودفن في أحد بساتين القاهرة[5].

فرحم الله الشيخ الصبان وأسكنه فسيح جناته.

7. آثاره:

لقد ترك الصبان آثاراً كثيرة في مختلف العلوم والفنون، منها:

1. حاشية على شرح الأشموني.
2. حاشية على شرح العصام على السمرقندية.
3. حاشية على شرح الملوي على السلم.

---

(1) المصدر نفسه، 643/2.

(2) تأريخ الجبرتي، 137/2.

(3) المصدر نفسه، 140/2.

(4) ينظر: المدارس النحوية / 361.

(5) لقد اتفقت جميع المصادر الّتي ترجمت للصبان على سنة وفاته ولم يختلف أحد منهم (راجع هامش (1) من صفحة (8) من البحث).

4. رسالة في علم البيان.
5. رسالة عظيمة في آل البيت سماها (إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى، وفضائل آل بيته الطاهرين).
6. أرجوزة في العروض وشرحها.
7. منظومة في أسماء أهل بدر.
8. حاشية على آداب البحث.
9. منظومة في مصطلح الحديث في ستمائة بيت.
10. مثلثات في اللغة.
11. رسالة في الهيأة.
12. حاشية على السعد في المعاني والبيان.
13. رسالتان صغرى وكبرى في البسملة.
14. رسالة في (مَفْعَلْ).
15. منظومة في ضبط رواة البخاري ومسلم.
16. رسالة في الاستعارات.
17. تقرير على مقدمة جمع الجوامع (في الفقه)[1].

إن هذه المؤلفات لتبين لنا وبوضوح مدى ثقافة الصبان الواسعة في مختلف العلوم (العربية، والمنطق والفقه، واللغة والحديث وغيرها).

ثالثاً: حاشيته على شرح الأشموني:

1. التعريف بالحاشية:

وهي حاشية وضعها الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك[2]، وكان وضع الحواشي سائداً في عصر الصبان لأسباب كثيرة[1]. وهي حاشية كبيرة قال عنها الصبان في

---

(1) ينظر: معجم المطبوعات، 1195/2، تاريخ الجبرتي، 139/2.

(2) ستأتي ترجمة الأشموني وابن مالك في بداية الفصل الثاني من هذا البحث.

مقدمته: ((هذه حواش شريفة، وتقريرات جليلة منيفة، وتحقيقات فائقة، وتدقيقات رائقة، خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن (علي بن محمد الأشموني) على ألفية ابن مالك كل الخدمة، وصرفت في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهمة، ملخصاً فيها زُبَدَ ما كتبه عليه المشائخ الأعيان منبهاً على كثير مما وقع من أَسقام الأفهام وأوهام الأذهان ضاماً إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر، مضيفاً إليه من عرائس بنات فكري ما تقر به عين الناظر))(2). وقال في آخر الحاشية: ((وهذه الحاشية جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقها الظامئون.. ومع ذلك لم أبعها بشرط البراءة من كل عيب... غير أن كثير الحسنات يمحو قليل السيئات... وكان الفراغ من رَقْمِ هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لأربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة 1193 هـ))(3).

وقد طُبِعَتْ هذه الحاشية مِراراً في جزأين مع شرح الأشموني وبالهامش شرح الشواهد للعيني دون تحقيق. وقد طبعت أخيراً في أربعة أجزاء عام (1997م) بتحقيق (ابراهيم شمس الدين)، مع الشرح بدون شرح العيني على الشواهد في لبنان وقد طبعت طبعة أخرى في مصر بمكتبة الصفا بتحقيق (محمود بن الجميل) عام (2002م) مع الشرح ومع شواهد العيني في الهامش إلا أن التحقيقين لم يكونا بالمستوى العلمي المطلوب في التحقيق وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: ترك الكثير من الأعلام بدون ترجمة.

ثانياً: الاعتماد في تخريج الشواهد على معجم شواهد العربية لأميل يعقوب فقط.

ثالثاً: ترك الكثير بل أغلب المسائل المشكلة دون تعليق أو توضيح.

رابعاً: عدم عزو الأقوال أو الآراء في كل المواضع إلى أصحابها من مصادرهم الأصلية إلا ما ندر.

خامساً: وجود الكثير من الأخطاء المطبعية والإملائية دون التنبيه عليها.

سادساً: اعتمد المحققان على النسخة المطبوعة في التحقيق فقط وهذا أمر مخالف لقواعد التحقيق.

---

(1) للتوسع والاطلاع ينظر: نشأة النحو /251-252.

(2) حاشية الصبان، 29/1.

(3) المصدر نفسه، 502/4.

سابعاً: خلوهما من الفهارس التفصيلية للآيات والأشعار والأقوال والأمثال... الخ عدا فهارس بسيطة جداً للموضوعات.

ثامناً: لم يقم المحققان بدراسة الحاشية دراسة منهجية مفصلة القول فيها بل لم يدرساها أصلاً.

وبالجملة فحاشية الصبان لم تُحقّقُ إلى الآن في نظري.

والحق يقال أن ما كتبه (محمود بن الجميل) أفضل، لذلك اعتمدنا في بحثنا هذا على النسخة الَّتي حققها محمود بن الجميل.

2. منهج الصبان في حاشيته:

رسم الصبان في مقدمة الحاشية الخطة الَّتي سيتبعها في حاشيته فكانت مبنية على ثلاثة عناصر:

العنصر الأول:

تلخيص زبدة ما كتبه أصحاب الحواشي على شرح الأشموني.

العنصر الثاني:

تنبيهه على ما وقع منهم في مناقشة تلك الآراء من أخطاء في نظره ومناقشتها.

العنصر الثالث:

ضَمّ إلى الحاشية إضافات ينفرد بها، وقد جعل لنفسه اصطلاحاً خاصاً في الحاشية حيث قال: ((وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي، أو قلت شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البليدي، أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحَفْني))[1].

3. مصادر الحاشية:

أما عن مصادر الحاشية فقد كانت على النحو الآتي:

أ. الحواشي على شرح الأشموني وخاصة حواشي (البليدي)، و(المدابغي)، و(الحفني).

---

(1) حاشية الصبان، 1 / 29.

ب. ماكتبه الشيخ خالد الأزهري وخاصة (شرح التصريح على التوضيح) فكثيراً ما ينقل منه.

ج. ماكتبه العلامة السيوطي وخاصة في (الهمع) وشرحه.

د. كتب ابن مالك وخاصة (التسهيل وشرحه).

هـ. ويرجع في أصل كل ذلك إلى كتاب (سيبويه) فهو دائم النقل منه.

و. عنايته الفائقة بماكتبه الدماميني في حواشيه على المغني وغيرها من الكتب.

ز. اعتمد في شرح الشواهد على العيني وهذا الأمر واضح جلي.

ح. وأما في مجال اللغة فإنه غالباً ما يعتمد القاموس فهو دائم الإحالة إليه، دون المعاجم الأخرى، وغير ذلك من المصادر الكثيرة الَّتي ترد في حاشية الصبان ونذكر منها على سبيل المثال شرح المكودي على الألفية وماكتبه ابن هشام في المغني وغيره.

4. أسلوب الرد في الحاشية:

تميز الصبان بصراحة الرد لديه فإنه كثيراً ما يقول (ورُدّ بكذا) أو (والصحيح خلافه) وغير ذلك من العبارات والألفاظ الدالة على الرد. ولم يكن الصبان متسامحاً في ردّه أو أنه يعذر من يَرُدُّ عليه بتأويل أو غيره، وهذه السمة تلاحظ بشكل جلي في رده على شيخه (يوسف الحفني)، ولسنا مضطرين هنا لعرض الأمثلة، لأن الدراسة قائمة على هذه الردود، كما سيأتي في قادم الكتاب.

5. شهرة الحاشية وأثرها في الدراسات الَّتي جاءت بعدها:

لقد كُتِبَ لحاشية الصبان من الشهرة والذُّيوع حتى قال عنها الجبرتي: (سارت بها الركبان، وشهد بدقتها أهل الفضائل والعرفان..)[1]، فلذلك أثرت في الدراسات الَّتي جاءت بعدها بما نقله أصحاب التصانيف واستشهدوا به قديماً وحديثاً وسنأخذ أنموذجا من القديم وأنموذجاً من الحديث لذلك، فقديماً نجد أن العلامة الخضري[2] في (حاشيته على شرح ابن

---

(1) تاريخ الجبرتي، 139/2.

(2) هو العلاّمة محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، فقيه شافعي ولد بالقاهرة وكان عالماً بالعربية ومن تصانيفه حاشية على شرح ابن عقيل، توفي بالقاهرة سنة (1287هـ). ينظر: الأعلام، 7 / 322.

عقيل) ينقل الكثير عنها، ولعل القارئ في حاشية الخضري سيشعر بوقع الصبان واضحاً فيها، وإليك بعض المقارنات بين الحاشيتين:

1. قال الصابان في قول الناظم (مصلياً) في بيت الخلاصة:

مُصَلياً على النبيِ المصْطَفى وآلهِ المُسْتَكْمِلينَ الشُرَفا

((ولم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر إذا صلى في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب))[1].

وقد نقل الخضري ذلك في حاشيته بالنص وزاد عليه أنه مذهب ابن حجر العسقلاني ولم يصرح باسم الصبان هنا[2].

2. ومما صرح فيه الخضري باسم الصبان، قوله في باب الكلام وما يتألف منه ((أما الفعل –كما هنا– فيجوز فيه عدم الابراز مع أمن اللبس قولاً واحداً، لكن في (الهمع) و(التصريح) إن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور أفاده الصبان))[3]. وهذا الكلام في حاشية الصبان في الجزء الأول[4].

3. قال الصبان: قوله ((والاسم قد خُصِصَ بالجر كما... الخ، الباء داخلة على المقصور، كما هو الأكثر..))[5]. وقد نقل الخضري ذلك عن الصبان بالنص ولم يشر الى الصبان فيه[6]. وهذا غيض من فيض من النقولات الَّتي نقلها الخضري عن الصبان بالنص أو بالمعنى.

---

(1) حاشية الصبان، 43/2.
(2) حاشية الحضري، 19/1.
(3) المصدر نفسه، 25/1.
(4) حاشية الصبان، 55/1.
(5) المصدر نفسه، 125/1.
(6) حاشية الخضري، 69/1.

وأما حديثاً فقد كان أثر الحاشية واضحاً في كتاب الأستاذ عباس حسن (النحو الوافي) حيث كثرت الإحالات و النقول من هذه الحاشية كثرة واضحة ومن هذه الإحالات على سبيل المثال:

1. قال في حديثه عن الجنس واسم الجنس: ((وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه الصبان في باب العدد))[1].
2. نقل ما ذهب إليه الصبان من (أن الحرف الثاني الصحيح من الكلمة الثانية لا يضاعف الا إذا صارت الكلمة عَلَمَاً لشيءٍ آخر غير لفظها) وأشار إلى نقله من الصبان في الهامش[2].
3. وأحال إلى الصبان في حديثه عن التنوين وأنواعه في هامش الكتاب[3].

وهذه أرقام بعض الصفحات الَّتي أحال إلى الصبان فيها:

1/ 55 هامش 4، 1/ 61، 81/1، 87، 90، 168، 180، 228، 239، 241. ومن هذا يتبين لنا أثَّرُ الحاشية في الدراسات الَّتي جاءّت بعدها.

6. من الملاحظات على الحاشية:

سنشير في هذه النقطة إلى المحاور الأساسية الَّتي تؤخذ على الشيخ الصبان، ولن نُفَصِّل القول فيها؛ لأن المقام مقام اختصار.

فالمحور الأول: الشرح.

والمحور الثاني: الاستشهاد.

أما المحور الأول فيتضمن جانبين:

أحدها: خلط مصطلحات النحاة بغيرها من المصطلحات، وخاصة المصطلحات المنطقية ومن أمثلة ذلك:

---

[1] النحو الوافي، 21/1، هامش 3.

[2] المصدر نفسه، 42/1، هامش 1.

[3] المصدر نفسه، 55/1، هامش 4.

1. الادراكات القوية[1].

2. الماهية[2].

3. الصدق في المفردات بمعنى الحمل[3].

4. التقسيم الحقيقي والاعتباري[4].

5. الدّور[5].

ومع ذلك شنّع الصبان على من يفعل هذا الفعل قال الصبان معقباً على تعريف الأشموني: ((وإن تفسيره بما لا يدل جزءَهُ على جزءٍ معناه اصطلاح المناطقة فذكره في العربية خلط اصطلاح باصطلاح))[6].

والآخر (الاستطراد)[7] فإن الصبان كثيراً ما يستطرد في حديثه عن المسائل النحوية إلى غيرها من الأمور والفنون وخاصة البلاغة حيث يشغل نفسه كثيراً بالحديث عن الاستعارات المكنية وغير المكنية، وأمور البيان والاعجاز[8]... الخ ولنأخذ على ذلك مثلاً، قال الصبان في شرح قول الأشموني: ((ففي كلامِهِ (استعارة مكنية) وتخييل وترشيح حيث شَبَّهَ التحقيق في نفاسته بنحو المسك (والنشر) تخييل و(يعبق) ترشيح... الخ))[9].

---

[1] حاشية الصبان، 3/1.

[2] حاشية الصبان، 58/1، 63.

[3] حاشية الصبان، 1/ 59.

[4] المصدر نفسه، 59/1

[5] المصدر نفسه، 74/1.

[6] المصدر نفسه، 1/ 65.

[7] الاستطراد أن تكون في غرض من أغراض الشعر أو النثر، توهم أنك مستمر فيه ثم تخرج منه إلى غيره لمناسبة بينهما. ينظر، علم البديع محاضرات ونماذج وتطبيقات مختارة، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2020/1: 63.

[8] علم البيان يشتمل على الاستعارات بأنواعها، كما يشتمل على التشبيه والمجاز والكناية، ويشكل الطرف الأعلى للبلاغة الذي تنتهي إليه، وهو حد الإعجاز وما يقرب منه. ينظر، علم البيان محاضرات ونماذج وتطبيقات مختارة، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/2018،1م:29.

[9] المصدر نفسه، 34/1، وللمزيد ينظر: ج1/ 41، 48، وغيرها.

المحور الثاني: الاستشهاد:

وهو خليق بالعناية؛ لأن شواهد الأشموني كثيرة جداً فقد يفسر الصبان البيت بما يبدو له دون تنقيب عن أصله وقد يقف دون بيانه معتذرا وقد يردد الاحتمالات الَّتي يستغرب التعرض لها، ولنأخذ على ذلك مثالاً:

فعند شرح قول الفرزدق:

كِلاهُما حينَ جدَّ الجَرْيُ بَيْنهما قَدْ أقلَعا وكلا أنْفيهما رابي[(1)]

قال الصبان متابعاً العيني: ((قوله كلاهما أي الفرسين...))[(2)].

والحقيقة أنه للتندر في ابنة جرير وبعلها[(3)]. ولا يخفى على القارئ الكريم ما لشعر الفرزدق من أهمية كبيرة جعلت يونس بن حبيب يقول: لولا شعر الفرزدق، لذهب ثلث لغة العرب،. ..إذ امتد الاستشهاد بشعره إلى مجالات مختلفة"[(4)].

7. قيمة الحاشية:

أن ما قدمناه من ملاحظات نقدية تتضاءل أمام المحاسن الكثيرة والجهد الهائل الَّذي بذله الصبان في هذه الحاشية، فأضاف إلى (تاج الأشموني) نفائس عظيمة، وجواهر ثمينة، فقد وسّع ما ضيقه الأشموني فيه، وفصل فيما اقتصر الأشموني عليه، فكانت الحاشية مصدراً مهماً من مصادر الدرس النحوي.

8. الدراسات الَّتي قامت على الحاشية:

لم تحْضَ الحاشية بالدراسة المنهجية المفصلة من الباحثين المحدثين – فيما أطلعت عليه – إلا ما كتبه عنها الأستاذ محمد طنطاوي في كتابه (نشأة النحو)[(1)] وما كتبه عنها طالب

(1) شرح الأشموني، 1/ 141.

(2) حاشية الصبان، 1/ 141، وشرح شواهد العيني، 141/1.

(3) ينظر: نشأة النحو / 259.

(4) المستدرك على ديوان الفرزدق، طراف النهار، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد:4، 2008، ص:289.

الماجستير (شهاب أحمد إبراهيم) في رسالته الموسومة (الأشموني النحوي) حيث تناولا الحاشية تناولاً سريعاً وهذا من حقهما لأنهما ليسا معنيينِ بها[2]. إلا أن بعض النحاة كتب عليها تقريرات ومن أهمهم الشيخ حامد العمادي بن محمد القولوي[3].

***

[1] ينظر: نشاة النحو / 256 – 261.

[2] ينظر: الأشموني النحوي في شرحه على ألفية ابن مالك 167-180. (رسالة ماجستير)

[3] ينظر: معجم المطبوعات 739/1، نشأة النحو / 256.

الفصل الأول

ردود الصبَّان على نحاة الأمصار

المبحث الأول: ردود الصبان على البصريين

1 – ومن ردوده على يونس في (أي بين الحكاية والاستفهام):

إذا أضيفت (أي) وحُذِفَ صدر صلتها بنيت على الضم نحو قوله تعالى: ((**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**))[1]. وبعض النحاة أعرب (أي) مطلقاً كيونس، والخليل، ومن وافقهما ولكن اختلفوا في الرفع. فمذهب الخليل: كما حكاه سيبويه عنه[2] أنه مرفوع على الحكاية والمعنى عنده: (ثم لننزعن من كل شيعة الَّذي يقال من أجل عتّوهُ أيهم أشد على الرحمن عتياً) وأنشد الخليل

وَلَقَدْ أَبِيْتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ ... فَأَبِيْتُ لا حَرَجٌ وَلا مَحْرُومُ[3]

أي فأبيت بمنزلة الَّذي يقال له: لا هو حَرِجٌ ولا مَحْرُوم.

وقال يونس[4] أنها رفعت على الابتداء وهي استفهامية لكنه حكم بتعليق الفعل بعدها عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج بقوله:

إذا مَا لَقِيْتَ بني مَالكٍ ... فَسَلِّم على أيُّهمُ أَفْضَلُ[1]

---

[1] مريم / 69.

[2] انظر: الكتاب، 398/2، إعراب القرآن للنحاس، 17/3، وحاشية الصبان، 267/2.

[3] هذا البيت للأخطل شعره / 616، والكتاب، 399/2.

[4] ينظر: إعراب القرآن للنحاس، 3/ 17، وحاشية الصبان، 267/2.

قال سيبويه: ((أيهم مبني على الضم؛ لأنها خالفت أخواتها في الحذف لأنك لو قلت (رأيتُ الَّذي أفضل منك) و(رأيتُ مَنْ أفضلُ) كان قبيحاً حتى تقول: (مَنْ هو أفْضَلُ) والحذف في أيهم جائز)) [2]. واعترض الصبان على يونس بن حبيب بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية ولا يجوز (ضربتُ أزيد عندك أم عمرو) وتنزع ليس منها[3]. ونقول في الاية الكريمة قراءتان:

الأولى: وردت (أي) بالنصب شاذاً والعامل فيه (لننزعنّ) وهي بمعنى الَّذي[4]. جاء في الكتاب وحدثنا هارون[5]. أن ناساً وهم الكوفيون[6] يقرأونها: ((**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً**)) وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا: أمرُرْ على أيهم افضل في غير الجزاء والاستفهام[7].

الثانية: قراءة الضم وهي المشهور وقد اختلف فيها على قولين:

أحدهما: أنها ضمة بناء وهو مذهب سيبويه —كما تقدم- وموضعها نصب بينزع[8].

ثانيهما: هي ضمة إعراب وفيها خمسة أقوال:

1. قول الخليل وقد تقدم.
2. قول يونس وقد تقدم أيضاً.

---

(1) هذا البيت لغسان بن ولعة وهو من شواهد ابن عقيل، 154/1، والأشموني، 1 / 267، والنحاس، 3 / 17.

(2) ينظر: الكتاب، 398/2.

(3) ينظر: حاشية الصبان، 267/2.

(4) ينظر: التبيان للعكبري، 128/2، إعراب القراءات الشواذ، 54/2.

(5) هو هارون بن موسى القارئ الأعور النحوي صاحب القرآن والعربية كان يهودياً فأسلم وتوفي في حدود (170هـ) ينظر إنباه الرواة، 361/3.

(6) في نسخة أخرى ((وحدثنا هارون أن الكوفيين يقرأونها)) والكوفيون هم عاصم، وحمزة، والكسائي الكتاب، 399/2 (المحقق).

(7) ينظر: الكتاب، 399/3.

(8) ينظر: المصدر نفسه، 398/2.

3. أن الجملة مستأنفة (وأي) استفهام و(مِنَ) زائدة وهذا قول الأخفش والكسائي، وهما ربما يجيزان زيادة (مِنْ) في الواجب[1].

4. إن أيهم مرفوعة بـ(شيعة) لأن معناها يشيع و(أي) على هذا بمعنى (الَّذي) وهو قول المبرد[2].

5. أَنَّ (ننزع) عُلقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام على الشرط والشرط لا يعمل فيما قبله، وهذا قول الفراء[3].

من هذا كله تبين لنا أن ما ذهب إليه الصبان وفاقاً للخليل بن أحمد الفراهيدي بالقول على الحكاية أولى بالاتباع مما ذهب إليه يونس –رحمه الله– وذلك للأسباب الآتية:–

أولاً: وقوع الاستفهام بعد الفعل وليس الفعل من أفعال العلم أو الحكاية حتى يُعلق عن العمل.

ثانياً: إن قول الخليل موافق للتفسير قال أبو إسحاق الزجاج: ((والَّذي أعتقده أن القول في هذا قول الخليل وهو موافق للتفسير)) [4]. لأن تأويله في قوله تعالى: ((**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ**)) الَّذي من أجل عتوه يقال: أيّ هؤلاء أشد عتياً.

ثالثاً: وجود الأمثلة الشعرية الَّتي توافق ما ذهب إليه الخليل حكى عنه سيبويه قول الأخطل:

ولَقَدْ أبيت من الفتاةِ بمنزل ... فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحْرُومُ

إذ ان المعنى: ((فأبيت بمنزلة الَّذي يقال له: لا هو حرجٌ ولا هو محروم))[5].

رابعاً: وجود معنى القول في (ننزعن) قال الرماني في معاني الحروف: ((ثم لننزعن قائلين أيّهم أشد على الرحمن عتياً، وهذا وجه حسن لأن في ننزع دليلاً على معنى القول؛ لأنهم ينزعون بالقول)) [1].

---

[1] ينظر: التبيان، 128/2، والمغني، 108/1، وروح المعاني، 120/8.

[2] ينظر: التبيان، 128/2.

[3] ينظر: المصدر نفسه، 128/2.

[4] معاني القرآن للزجاج، 340/3.

[5] ينظر: الأصول للسراج، 324/2.

خامساً: من المعلوم أن التأويل هو خروج من ضرر إلى ما هو أخف منه لا العكس[2] فما ذهب إليه يونس وتبعه السهيلي[3] من إلغاء الفعل وإن لم يكن من (أفعال القلوب) هو هروب من ضرر إلى ما هو اكبر منه، وحمل الحكاية على حكاية الاستفهام وعلى هذا فتأويل الخليل أيسر وفيه تكلف واحد بخلاف تأويل يونس ففيه اثنان الأول: إلغاء الفعل والثاني جعلها استفهامية بعد الفعل[4].

سادساً: إن ما استدل به يونس من بيت الشعر: ((فسلم على أيهم افضل)) مروي من طريق آخر بالضم فالبيت فيه روايتان والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال[5] .

2 – ومن ردوده على سيبويه في إعراب الاسماء الستة:

الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات وهي: الضمة، والفتحة، والكسرة.

وهناك ما خرج عن هذا الأصل، فأُعرِبَ بالحروف، وهذه الحروف (حروف العلة)، وهي: الألف، والواو، والياء، ومما خرج عن هذا الأصل (الاسماء الستة) وهي: (أبو، وأخو، وحَمو، وفو، وذُو مالٍ، وَهَنو)[6]. وقد أُختلف في إعراب هذه الاسماء على اثني عَشَرَ مذهباً، ساقها السيوطي في الهمع[7]. والَّذي يهمنا من هذه المذاهب هو ما أورده الصبان في الحاشية، وسنذكرها هنا. فمذهب سيبويه[8]، وجمهور البصريين[9]: (أنها معربة بحركاتٍ مقدرة في الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر، فإذا قلت: (قامَ أبُوْك)، فأصله (أَبَوُكَ)، فأتْبِعَت حركة (الباء) لحركة (الواو)،

---

(1) معاني الحروف للرماني / 161.

(2) ينظر: التأويل النحوي في القرآن للحموز، 21/1 وما بعدها.

(3) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي / 199.

(4) لقد رد الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ما ذهب إليه الخليل، ويونس متابعاً بذلك سيبويه واستدل ببيت غسان بن ولعة ((فسلم... على أيهم أفضل))، على بناء (أي). ينظر: حاشية الخضري، 1 / 171.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، 154/1.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب / 66-67.

(7) ينظر: همع الهوامع، 136/1-138.

(8) ينظر: الكتاب، 412/3.

(9) ينظر: الجُمَل للخليل / 306.

فقيل: (أبُوُكَ)، ثم استُشْقِلَتْ الضمة على (الواو)؛ فحذفت واذا قلت: (رأيتُ أباكَ)، فأصله (أبَوَك)، تحركت (الواو)، وانفتح ما قبلها؛ فَقُلِبَت (ألفا).

واذا قلت: (مررتُ بأبيك)، فأصله (بأَبَوِكَ)، ثم أُتبِعَت حركة (الباء) لحركة (الواو)؛ فصارت (بأَبِوِك)، فاستُثْقِلت الكسرة على (الواو) فحُذِفت، فسُكِّنَت، وقبلها كسرة؛ فانقلبت ياء. واستُدل لهذا القول: (بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يُعدَل عنه)[1]. هذا هو المذهب الأول وأما المذهب الثاني وهو المشهور: هو (أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات)، وهذا مذهب قطرب[2]، والزيادي[3]، والزجاجي من البصريين، وهشام الضرير[4] من الكوفيين[5]. واستدل أصحاب هذا المذهب (بأن الإعراب إنما جِيءَ به؛ لبيان مقتضى العامل، "وفي أول صفحة من أول أثر نحوي، يقترن الإعراب وعلاماته بما سمّاه النحاة "العامل"[6] وقد اتفق النحاة على أن مُحْدِث الإعراب، أو مقتضى الإعراب هو العامل "، ولا فائدة في جعل شيء مقدر، متنازَعٌ في اعتباره دليلاً، وإلغاء ما هو ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة)[7].

وقد أيد الصبان هذا المذهب ووصف مذهب سيبويه ومن تبعه بأن فيه تكلف حركاتٍ مقدرة، واستدل الصبان (بأنه يمكن الاستغناء عن هذه الحركات المقدرة، بالحرروف نفسها؛ لحصول فائدة الإعراب بها، وهي: بيان مقتضى العامل، وكذلك لا محذور في جعل الإعراب حرفاً

---

(1) ينظر: همع الهوامع 137/1.

(2) قطرب: هو محمد بن المستنير ولد ونشأ في البصرة وكان أحد تلاميذ سيبويه، واتخذه الرشيد مؤدباً لابنه الأمين وله في النحو والصرف كتب مختلفة توفي سنة (206هـ)، بغية الوعاة، 104/1.

(3) الزيادي: هو ابراهيم بن سفيان بن أبي بكر أبو اسحاق الزيادي كان نحوياً ولغوياً وراوية له من التصانيف (النقط والشكل)، و(اسماء السحاب).. الخ. ينظر بغية الوعاة، 414/1.

(4) هشام الضرير هو هشام بن معاوية الضرير كان من أنبه تلاميذ الكسائي بعد الفراء اشتغل بالتأديب والتعليم وله آراء كثيرة في النحو خالف فيها شيخه الكسائي توفي سنة 209 هـ، بغية الوعاة، 409/1.

(5) ينظر: الانصاف، 17/1.

(6) توجيه التركيب النحوي بغير العامل في التراث العربي، محمد عبد الرحيم، (إسطنبول: دار sonçağ، الطبعة الاولى2022)،ص 31-32.

(7) المصدر نفسه، 18/1.

من الكلمة نفسها؛ إذا صَلُحَ له، كما جعلوه في المثنى، والمجموع على حده من الكلمة نفسها)[1]. ولعل الَّذي يبدو من هذا كله، أن ما ذهب إليه الصبان هو الأولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إن الاعراب في الأصل هو (الإبانة) وحاجة الإعراب إنما تكون للإبانة باتفاق بين الجميع، فإذا تَحَصّلَتِ الإبانة، تحصل الإعراب، فالإبانة من لوازم الإعراب، ومِنْ ثَمَّ نقول ألمْ يقل النحاة أن (الواو) إشباع للضمة، وأن (الألف) إشباع للفتحة، وأن (الياء) إشباع للكسرة، وعلى هذا فإذا جاز لنا الإعراب بالأصل؛ جاز لنا الإعراب بالفرع؛ بحصول ما مطلوب وهو (الإبانة).

ثانياً: إن ما ذهب إليه الصبان، أيسر وأقرب إلى الفهم، وأبين في التعلم، فما ذهب إليه سيبويه فيه تكلف من ثلاثة أوجه:

الأول: اعتبار الأصل في قوله: ((إن أصل (قام أبوكَ) هو: قام أَبَوُكَ، وإن الأصل في (رأيتُ أبَاك) هو: رأيتُ أبَوَك، والأصل في (مررت بأبيك) هو: مررتُ بأبِوِكَ)).

الثاني: اتباع حركة (الباء) في جميع الأمثلة لحركة الواو.

الثالث: حذف الضمة من الواو في (أبُوك) في المثال الأول، وحذف الضمة من الواو في (أبَوُك) وقلب الواو ألفاً في المثال الثاني. وحذف الضمة من الواو في (أبُوك) وقلب الواو (ياء) في المثال الثالث، ولنا أن نتسائل مستعلمين هنا: لمَ لمْ تحذف الواو في المثال الأول (أبُوُك) ويُؤتى بواو أخرى دالة على الإعراب فهذه الواو (أصلية) في المثال الأول، والإعراب زائد كما هو مذهبكم، ولمَ أكتفي بالواو الأصلية هنا ؟.

ثالثاً: وأما ما اعترضَ به ابن عصفورٍ حيث قال: ((إنّ ما ذهبتم إليه فاسد؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة، ومن جملة هذه الاسماء (فوك) و(ذو مال) فيؤدي ذلك إلى بقائها على

[1] ينظر: حاشية الصبان، 135/1.

حرف واحد، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب، وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر؛ لأن نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات)) [1].

فنقول: أن الجواب على هذا من وجهين:

الوجه الأول: إن قوله ((اسم معرب على حرفٍ واحد لا يوجد في كلام العرب)) فنقول فيه: إن هذا قياس النحاة وليس كلام العرب أو قياسها قبل النحاة، ثم إن قياسكم هذا لا يلزم من يقول: إن فعل الأمر معرب لا مبني[2]، فعنده أن فعل الأمر (قِ) و (عِ) و(فِ) معرب لا مبني وإن بقي على حرف واحد –وإن كان هذا قياساً مع الفارق– ثم لو سلمنا بهذا القول وهو أن: (اسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب)، فهذا البقاء مستساغ؛ لأمور:

أولها: الإضافة؛ فإن ذو أبداً مضافة أو الإضافة قد جبَرتْ هذا النقص لأنهما كالكلمة الواحدة.

ثانيهما: إن (فُوْكَ) إذا انفكت عن الإضافة عادت لها الميم، فتقول (هذا فمٌ، ورأيت فماً، وتكلمت بفمٍ صادقٍ).

ثالثها: إن الكوفيين لا يقولون بقول البصريين، بل يقولون إن هذه الحروف هي من الكلمة نفسها وهي علامات الإعراب، فلا إلزام لكم علينا[3].

الوجه الثاني: وأما قوله ((خروجها عن النظائر، لأن نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات))، فنقول فيه إن هذا الإعراب مستساغ ايضاً، جاء في شرح الكافية للرضي: ((إنهم أعربوا هذه الاسماء بالحروف، توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف، حتى لا يُسْتَوْحَشَ من الإعراب بالحروف في المثنى، وجمع المذكر السالم)) [4].

3 – ومن ردوده على سيبويه زيادة (كان) بين الصفة والموصوف:

تزاد (كان) بين الشيئين المتلازمين فتزاد بين: المبتدأ وخبره نحو (زيد كان قائم)، وتزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (لم يوجد كان مثلك)، وتزاد بين الصلة والموصول نحو (جاء الَّذي كان

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور، 1/ 120.

[2] وهم الكوفيون والأخفش من البصريين ينظر: مسائل خلافية في النحو/ 85، والإنصاف، 534/1.

[3] ينظر: علل التثنية / 55.

[4] ينظر: شرح الكافية للرضي، 67/1.

أكرمتُهُ) وبين (ما) وفعل التعجب نحو (ما كان أصح علم من تقدما)، وتزاد بين الصفة والموصوف نحو (مررت برجلٍ كان قائمٍ)[1]

وقد اشترط ابن هشام شرطين لزيادة كان:

الأول: كونها بلفظ الماضي.

الثاني: زيادتها بين شيئين متلازمين[2].

وقد وقع الخلاف في زيادتها بين الصفة والموصوف، فمذهب سيبويه تبعاً للخليل أنها تزاد بين الصفة والموصوف وجعلا منه قول الشاعر:

فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيْرَانٍ لَنَا كانوا كِرَامٍ[3]

فقد جعله الخليل على إلغاء كان[4].

وقد رَدَّ الصبان ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((والمتجه في البيت ما ذكره الدماميني[5] وفاقاً للمبرد وكثيرٌ، أنها ناقصة، والضمير اسمها و(لنا) خبرها فليست زائدة، وعلى أنها زائدة فأعمالها وهي تامة، والضمير (وا) فاعلها))[6]. وقد نقل الصبان توجيهات أخرى لـ(كان) هذا أَهَمُّهَا[7]. والَّذي يبدو من هذا أن ما ذهب إليه سيبويه أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إن اتصال (كان) باسمها لا يمنع زيادتها؛ الا ترى أنهم يلغون (ظننت) متأخرة، ومتوسطة ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها. كذلك لم يشترط ابن هشام في شرطيه على زيادة

---

[1] ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 408/1 – 409.

[2] ينظر: أوضح المسالك، 182/1.

[3] البيت للفرزدق ينظر: ديوانه / 835، والكتاب، 153/2، والمقتضب، 116/4، ومغني اللبيب، 317/1.

[4] ينظر: الكتاب، 153/2.

[5] الدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي المصري نحوي أديب ولد في القاهرة له من التصانيف شرح التسهيل سماه ((تعليق الفرائد على الفوائد)) مطبوع وتعليق على مغني اللبيب رَحَلَ الى الهند وتوفي فيها سنة 827هـ، ينظر: الضوء اللامع، 162/7-165.

[6] ينظر: حاشية الصبان، 378/1.

[7] ينظر: المصدر نفسه، 378/1.

(كان) أن تكون مفردة، وإن ذهب إلى عدم زيادتها في البيت؛ لاتصالها باسمها وهو الضمير[1].

ثانياً: إن تقديم خبر (كان) عليها –كما هو إعراب الصبان– هو خروج عن الأصل؛ فالأصل أن يتأخر الخبر عنها قال العيني في شرح شواهد الأشموني: ((عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون (لنا) خبراً مقدماً))[2].

ولقائل أن يقول: (إنما قُدِّم الخبر على (كان) لضرورة الشعر) فنقول: إن التقدير أولى من الضرورة؛ لأن عدم الضرورة أجود من الضرورة، "ولما كانت – في حقيقتها – خروجًا على المقاييس، وبعدًا عن المعايير الثابتة الَّتي أقامها النحاة في وصف تراكيب العربية، وفي تجريد قواعدها، كان من ضوابط الفكر النحوي في دراسة هذه النظرية، "ما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة..." [3]، وهذا مما لا يخفى.

ثالثاً: إن معنى زيادتها متحصل في هذا البيت، قال الصبان نفسه: ((إن معنى زيادتها صحة سقوطها وإنْ عَمِلت))[4].

ونحن نقول هل يتأثر المعنى بسقوطها في البيت ولو قال: ((وجيرانٍ كرامٍ لنا)) لم يتأثر البيت في معناه، فصفة الكرم قد لازمت (الجيران) والجيران هم لنا ليسوا لغيرنا. اللهم إلا أن يقال: ((إن (كان) إنما جيء بها للتأكيد أو لدلالة المضي)).

فنقول: إن الكلام عن المعنى وليس عما يقوّي المعنى، فالتوكيد إنما يؤتى به، لتقوية معنى من المعاني لا لإضافة معنى آخر جديد لم يُفْهَمْ بدونها، ثم إنّ معنى المضي متحصل من البيت بدون (كان) وهو شديد الوضوح.

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، 182/1.

(2) ينظر: شرح شواهد الأشموني، 378/1.

(3) ينظر، الأدلة السماعية في النحو العربي، دراسة تطبيقية على شروح جمل عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد الرحيم، إسطنبول: دارsonçağ، الطبعة الاولى2023)، ص196.

(4) حاشية الصبان، 378/1.

رابعاً: إن ما ذهب إليه سيبويه، وجملة صالحة من الَّذين جاءوا من بعده من النحاة[1]، تعضده الشواهد، وتؤيده الأدلة، فمما جاء في التنزيل العزيز قوله تعالى: ((**إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً**))[2]. فجملة (كان مزاجها) في موضع جر (صفة لكأس)[3] ومنه قوله تعالى: ((**إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً**))[4]. وبه قال المبرد في المقتضب[5]. وقوله جل اسمه: ((**وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْساً كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلاً**))[6].

بل ذهب الكوفيون إلى أبعد من ذلك حيث جوزوا زيادة (أصبح وأمسى) وحكوا: ((ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها)) و((ما أَمْسَى أَدْفَأَهَا))[7]..

حتى أن الفراء أجاز زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكل فعل لازم من غير هذا الباب، إذ لم ينقص المعنى نحو قولك: ((ما أضحى أَحْسَنَ زَيْداً)) و((زيد أضحى قائم)) واستدل على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قولهم:

فاليومَ قَرّبتَ تَهْجُوْنَا وَتَشْتُمُنَا ... فاذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالأيّامِ مِنْ عَجَبِ[8]

---

[1] ومنهم أبو القاسم الفارقي في المسائل المشكلة في أول المقتضب / 395، وأبو منصور الجواليقي في المختصر / 75، وابن معطي في الفصول الخمسون/ 182، وابن مالك في تخليص الشواهد /252، وابن الخباز ووصفه بالقول الجيد جداً، 468/2-469، وأبو حيان في الارتشاف 95/2-96، وابن الجوزي في كشف الخصاصة / 65-66، والسيوطي في نكته على الألفية / 417، والجامي في الفوائد الضيائية، 2/ 291، وابن طولون في شرح الألفية، 215/1، وتاج الدين الجندي في الأقليد / 1566.

[2] الإنسان / 5.

[3] ينظر: التأويل النحوي في القرآن / 1416.

[4] النساء / 22.

[5] ينظر: المقتضب، 116/4.

[6] الإنسان / 17.

[7] ينظر همع الهوامع، 1/ 438-439، والموفي في النحو الكوفي / 134.

[8] البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، 154/2، والدرر، 81/2، وهو من شواهد الكتاب، 392/2، والإنصاف، 464/1، وشرح ابن عقيل، 220/1.

ولم يردْ أن يأمرهم بالذهاب[1]. ونحن نقول هذا في غير (كان)[2] فما بالك بـ(كان) المختصة من بين سائر إخواتها بالزيادة إذ تزاد بين الصفة والموصوف.

خامساً: فإن قيل يمكن أن نَعُدّ أن (لنا) صفة لجيران، وجملة (كانوا كرامٍ) جملة تامة، وهي أيضاً صفة لجيران، وبذلك تكون (لنا) في موضعها وليست خبراً مقدراً.

فالجواب عن هذا كما يقول ابن عصفور: ((إن (كان) إذا كانت تامة تكون بمعنى (حدَثَ) فإذا قلت (كان عبد الله) فالمعنى (خُلِقَ عبد الله) و(حدَثَ عبد الله) فيكون معنى (كانوا) في البيت (خلقوا) و(حدثوا) فيما مضى، وهذا معلوم؛ فتكون هذه الجملة فضلاً لا معنى لها. واذا كان الإخلال يحتمل أن يكون في جانب المعنى أو جانب اللفظ قُدِّر الإخلال في اللفظ؛ لأن المعنى أعظم حرمة من اللفظ؛ لأن اللفظ خديم المعنى؛ ولأنه إنما أُتِيَ به من أجلِهِ))[3].

سادساً: في مسألة هل لكان المزيدة (فاعل) على قولين: فالسيرافي يرى أن لها فاعلاً في حين ذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها؛ لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه بدليل أن (قلما) فعل ولما استعمله العرب للنفي لم يَحْتَجْ إلى فاعل، إجراءاً له مجري النفي الَّذي لا فاعل له، واختاره ابن مالك ووجهه بأنها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الإسناد[4].

من ذلك نستنتج: إن قضية الإسناد إلى كان لا حاجة لها ما دامت زائدة؛ وبذا يسقط تكلف من تَكلّف غير الزيادة.

سابعاً: إن أهم ما يواجه القائلين بعدم الزيادة هو خروجها عن الأصل إذ الأصل عدم الفصل بين الصفة والموصوف والقول بالزيادة يخرج من ذلك الحرج.

---

(1) ينظر: همع الهوامع، 439/1.

(2) والصحيح أن ذلك كله لا يجوز؛ لاحتمال التأويل وما لا يحتمله من ذلك القلة بحيث لا يقاس عليه، ينظر: همع الهوامع، 439/1.

(3) شرح جمل الزجاجي، 411/1.

(4) ينظر: همع الهوامع، 439/1.

4 – ومن ردوده على سيبويه (هلاّ ولولا ولوما وأَلا) بين التحضيض والتوبيخ:

ذهب سيبويه إلى أن هذه الأدوات تفيد (التحضيض) للفاعل على الفعل على كل حال قال سيبويه: ((وإنما جاز ذلك (أي الإضمار في فعلها أو الإظهار)؛ لأن فيها معنى التحضيض والأمر))[1]. وقال في موضع آخر: ((أَلْزموهن (لا) وجعلوا كل واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض)) [2]. في حين ذهب الصبان إلى التفصيل في معاني هذه الأدوات حيث قال: ((ولا يبعد عندي أنهنّ بالاشتراك، إذا دخلت على الماضي كن توبيخاً على ترك الفعل في الماضي وتحضيضاً على فعل مثله في المستقبل، واذا دخلت على المضارع فهذه تحضيضاً))[3]. وقد فصل العلماء بعد سيبويه في معاني هذه الأدوات، فقالوا هي على ثلاثةِ معان:

الأول: الامتناع لوجود نحو قولك (لولا الماءُ لهلك الناس). أي امتناع الثاني لوجود الأول.

الثاني: أن تكون للتحضيض، والعرض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله نحو قوله تعالى: ((**لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**))[4].

الثالث: أن تكون للتوبيخ والتندم فتختص بالماضي نحو قوله تعالى: ((**لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ**))[5]

الرابع: الاستفهام، وقد وقع في قوله تعالى: ((**لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ**))[6] وقوله تعالى ((**لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَك**))[1]. قال الهروي ((وأكثرهم لا يذكره))[2]. أي لا يذكر هذا المعنى لهذه الأدوات.

---

(1) الكتاب، 98/1.
(2) الكتاب، 115/3.
(3) حاشية الصبان، 72/4.
(4) النمل / 46.
(5) النور / 13.
(6) المنافقون / 10.

وهذه أشهر الأقوال فيها وقد نقلها ابن هشام في مغنيه[3]. ولعل الَّذي ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:-

أولاً: إن إطلاق القول في معنى هذه الأدوات مشكل؛ لأنه يحتاج إلى تأويل، فالتحضيض إنما هو طلب فعل أو تركيه بحث[4]. والطلب إنما يكون للمستقبل؛ لتعذر الطلب في الزمن الماضي، لانقضائه. والقول بالتحضيض فقط يحتاج إلى تأويل الماضي بما سيكون في المستقبل، فلو قلت لأحدهم: ((لولا أَمسَكتَ اللص)) فمعناه تحضيضه على إمساك اللص في المستقبل.

ولنا أنْ نتساءل لماذا نريد الطلب بلفظ الماضي وبهذه الصيغة ألا يمكن أن نقول (أمسِكْ اللص إذا أتى يا فلان) دون الحاجة إلى تأويل، لولا أن في هذا الأسلوب – أقصد لولا والماضي- من التوبيخ والتنديم لما ذكرناه ولعل هذا الَّذي جعل السكاكي يسمي هذه الحروف (حروف التنديم والتحضيض) حيث قال: ((فإذا قلت (هلاّ أكرمتَ زيداً) أو (ألا) بقلب الهاء همزة أو (لولا) أو (لوما) فكأن المعنى (ليتكَ أكرمت زيداً) متولّداً منه معنى التنديم، واذا قيل (هلا تُكرِمْ زيداً) أو لولا، فكأن المعنى: (ليتكَ تُكرِمهُ) متولداً منه معنى السؤال أي الطلب))[5]. وقد التزم أكثر البلاغيين رأي السكاكي في معنى (التنديم والتحضيض) لهذه الأدوات[6].

ثانياً: إن قول الصبان –وكما تقدم- لا يحتاج إلى تأويل، ومتى ما أمكن الأخذ بالظاهر فهو أولى.

ثالثاً: ولعل من أهم القضايا الَّتي تشفع لقول الصبان هو إمكان التوسع في معاني اللغة على حدود المسموح به، للإيفاء بمتطلبات التعبير باختلاف الزمان والمكان.

---

(1) الأنعام / 8.
(2) الأزهية / 175.
(3) ينظر: مغني اللبيب، 361/1 – 362.
(4) للاستزادة ينظر: أساليب الطلب / 493.
(5) مفتاح العلوم / 146-147.
(6) ينظر: اساليب الطلب / 508.

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان، وإن كان في قول سيبويه، وجاهة بالنظر إلى الأصل في معاني هذه الأدوات، وقول سيبويه هو ما قال به أصحاب المعاجم بعده[1].

***

[1] ينظر: العين، 350/8، واللسان، 557/12، والمصباح المنير، 140/1.

المبحث الثاني: ردوده على الكوفيين

1 – ومن ردوده على الكوفيين:

(اصل الإعراب للفعل أو للاسم)

الإعراب: هو مصدر أَعْرَبَ مشتركاً لمعان ومنها: الإبانة يقال: أعْرَبَ الرجلُ عن حاجَتِهِ: أبان عنها ومنه الحديث ((والثيّب تعرب عن نفسها))[1]. والإجالة: عَرَبِتِ الدابة: جالت في مرعاها، وأعْرَبَهَا صاحبها: أَجَالها. والتحسين: أعْرَبْتَ الشيء حسّنتُه. والتغيير: عَرَبَت المعدة أي تغيرت وإزالة الفساد: أعْرَبْتُ الشيء: أزلت عرَبَه أي فساده[2]. والمناسب لمعنى الاصطلاح منها: هو الأول إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة[3]. ويمكن أن يكون من قبيل التحسين والتغيير وإزالة الفساد ويقصد بالفساد ما يقع على الكَلِمِ من إبهام يُعْجِمَه ولا يبيّنه. وقد عرّفه الجمهور بأنه: أثر يجلبه العامل، ظاهراً أو مقدراً، هذا على اعتباره لفظياً، وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي وينسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان. وعلى هذا فحدّهُ: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً [4]. والإعراب يقع على الاسم والفعل؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها إذاً فما الأصل في الإعراب أهو للاسم أم للفعل؟

ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين إلى إن المستحق للإعراب من الكلام (الاسماء) والمستحق للبناء (الأفعال والحروف) هذا هو الأصل، واحتج البصريون لذلك فقالوا: الدليل على صحة ما قلنا: إجماع الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة. ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني الَّتي تعتور الاسماء،

---

(1) الحديث صحيح: ينظر: السلسلة الصحيحة، 3 / 442، والجامع الصغير، 1 / 2.

(2) ينظر: لسان العرب، 78/7، وتاج العروس، 745/1 – 746، والمصباح المنير، 401/2.

(3) ينظر: همع الهوامع، 59/1.

(4) المصدر نفسه، 1 / 59.

وهذه المعاني موجودة في الاسماء من دون الأفعال والحروف فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف[1] وقد تبعهم الصبان في ذلك[2].

والدليل للآخر للبصريين: قالوا من الدليل أيضاً على أن الأفعال غير مستحقة الإعراب أنها عوامل في الاسماء بإجماع منا ومن مخالفينا فلو وجب أن تكون الأفعال معربة لوجب أن تكون لها عوامل تعربها لأنه لا بد للمعرَب من مُعرِب. ثم لم تكن الأفعال أحق بالإعراب من عواملها فكان يجب من ذلك أن تعرب عواملها ثم قبل ذلك في عوامل عواملها إلى ما لا نهاية له. وهذا بَيّن فساده فلما بين فساد هذا وجب ان تكون غير معربة كسائر الحروف والعوامل. واذا كانت الأفعال غير مستحقة للإعراب لأنها عوامل؛ فحروف المعاني من الإعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر.

واحتج الكوفيون ومن تابعهم بأن ما ذهب إليه البصريون من أن الاسماء استحقت الإعراب؛ لاختلاف المعاني فصحيح وبه نقول وبمثله ندلكم على أن الأفعال أيضاً في الأصل مستحقة للإعراب كالاسماء وذلك؛ لما يدخلها من المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات ا لطويلة المتصلة المدة فكان قولنا (يقوم زيد) يحتمل معنى (قائم) وتأويل (سوف يقوم) على الاستقبال فاشبهت الأفعال المستقبلة الاسماء لاختلاف معانيها الَّتي يلزمها التصريف من أجلها[3].

ومن بيان اختلاف معاني الأفعال لاختلاف الإعراب قولك: (أريدُ ان أزوركَ فيمنعني البواب) فإذا رفعت كان له معنى واذا نصبت كان له معنى آخر فهو كالاسم في اختلاف المعاني لاختلاف الإعراب[4]. واحتجاج آخر للكوفيين قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً، أَنَّ الأفعال أيضاً تختلف معانيها، كما اختلفت معاني الاسماء فتكون

---

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو / 78، مسائل خلافية في النحو / 69.

(2) ينظر: حاشية الصبان، 115/1.

(3) ينظر: الإيضاح / 80.

(4) ينظر: مسائل الخلاف في النحو / 69، فالرفع على الاستئناف (فالبواب يمنعني وأنا لا أريد ذلك منه)، والنصب على العطف على (أزورك) فهو داخل في مراده وكأنه يريد الأمرين الزيارة ومنع البواب [محقق].

ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومأموراً بها ومجازى بها ومنهياً عنها وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها؛ لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق؟[1].

والَّذي يظهر أن ما ذهب إليه أهل الكوفة أولى بالاتباع بذهابهم إلى أن الإعراب اصل في الاسماء والأفعال وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إن الإعراب في الأصل هو الإبانة ومتى ما أُحْتِيْجَ إلى الإبانة أُحْتِيْجَ للإعراب فلو قال قائل: ((أريد أن أزورك ويمنعني البواب)) بالإسكان في الفعل ألم يحتج للإبانة أي المعنيين يريد! ومحال أن يريد المعنيين معاً؛ لأن في ذلك إيهام للسامع فلما جاءت الحركة أعربت وبينت أي المعنيين يريد.

وهذا حاصل في الاسماء بلا إنكار ابداً ولعله أَشَدُّ.

ثانياً: أليس الإعراب هو (أثر يجلبه العامل ظاهراً أو مقدراً) و معلوم أن العامل يدخل على الاسم والفعل باتفاق بين الجماعتين فما فرق الأول عن الثاني؟ وما فائدة العامل إذا لم يفدْ معنى، أليس الكلام لفظ مفيد مفهم.

فإن قال قائل: ألا ترى أن الإعراب في الاسماء أكثر وأن البناء فيها أقل، وأن الإعراب في الأفعال أقل والبناء فيها أكثر؟ قلنا: صحيح هذا ولكن لا مجال للكثرة والقلة هنا لأن شواهدها أكثر من أن تعد وتحصى قياساً على ما بنيتموه من قواعد النحو في مسائل أخرى.

ثالثاً: باتفاق الجماعتين أن الإعراب موجود في الاسماء وفي الأفعال ولكن الخلاف في أَصالَّتيهما في الاسماء والأفعال، والناظر فيما استدل به أهل البصرة على أهل الكوفة بأن (الدليل على صحة مذهبهم هو اتفاق الجميع على أن الإعراب إنما دخل الكلام؛ ليفصل بين المعاني المشكلة ويدل به على الفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك

---

[1] الإيضاح / 81.

من المعاني الَّتي تعتور الاسماء من دون الأفعال والحروف فوجب إن يكون أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف).

فالناظر فيما استدل به البصريون يجد أن قولهم (إن الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة) أليس ما قدمناه من أشكال الفعل داعياً إلى أن يكون أصل الإعراب للأفعال أيضاً، ومن ثَمّ فلا يجد الناظر فيما طرحه البصريون إلزاماً له على التزام رأيهم وطرح رأي أهل الكوفة.

رابعاً: أما ما احتج به البصريون من (أن الأفعال إن كانت معربة وهي عوامل في الاسماء بالاتفاق والأعراب اثر عامل ظاهراً أو مقدراً، فلا بد إذا من إعراب العوامل الَّتي أعربت الأفعال وهكذا ما لا نهاية له)[1]. ولذا يلزم أن يكون عنده المبتدأ مبنياً لا معرباً، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

خامساً: والَّذي يبدو أنه المخرج من هذه المسألة هو القول (إن الإعراب في الاسماء والأفعال اصل في كليهما إلا أنه في الاسماء أكثر وفي الأفعال أقل ومتى ما وجِدَ عارض لبناء أحدهما بني). وهذا القول مبني على عدة أُمور:-

أ – الأخذ بالرأي الأيسر والأسهل في المسألة؛ تيسيراً لقواعد النحو، والصرف[2].

ب– إن الخلاف في هذا لا يضير شيئاً ما دام المعنى باقٍ على حاله وقد صرح بهذا أبو حيان في الارتشاف[3].

ج – إن ما استدل به البصريون على صحة مذهبهم لا يلزم الآخرين به، كما قدمنا.

---

(1) ينظر: مسائل الخلاف في النحو / 80.

(2) ولنا سلف فيما ذهبنا إليه باختيار الرأي الأسهل قديماً وحديثاً، فقديماً مذهب أهل ا لكوفة الذي يميل إلى السهولة وعدم التكلف، وابن مضاء القرطبي الذي يرى الجنوح إلى الَّتيسير والتسهيل في كتابه (الرد على النحاة) وحديثاً: الأسس الَّتي قامت عليها القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة باختيار الرأي الأسهل في المسالة ومن أمثلتها: إجازة إلغاء النصب بأذن مع استيفاءها شروط الإعمال، ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة /311.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب، 414/1.

د. مع اعترافنا بفضل أهل البصرة إلا أن ما جاء به أهل الكوفة لا يمكن أن يُعرَض عنه جملة وتفصيلاً.

هـ. ذهاب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وُجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته، فهو فرع على هذا[1].

2 – ومن ردوده على الكوفيين

(رَأَى البَصَرِيةِ بين التعليق والإلغاء)

(رَأَى) فعل متصرف متعد يأتي لمعانٍ عديدة فمنها ما يكون دالاً على اليقين كقول الشاعر:

رأيتُ اللهَ أكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ مُحَاولةً وأكْثَرُهُم جُنُودا[2]

ومنها ما يكون للظن كقوله تعالى: ((**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً. وَنَرَاهُ قَرِيباً**))[3]. فيرونه بعيداً أي يظنونه. ومنها البَصَرِيَّة كقوله تعالى: ((**فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغاً قَالَ هَذَا رَبِّي**))[4]. وقد تأتي لغير ذلك من المعاني مبسوطة في مظانها[5]. وقد وردت (رأى) في قوله تعالى: ((**قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**))[6]. بمعنى (أبْصَرَ) وقد دخلت عليها الهمزة فعدت الفعل إلى مفعولين قال ابن مالك:

---

(1) ينظر: همع الهوامع، 63/1.

(2) هذا البيت لخداش بن زهير في المقاصد النحوية، 371/2، وبلا نسبة في تخليص الشواهد / 425، وشرح الأشموني 27/2، وشرح ابن عقيل، 381/2.

(3) المعارج / 7-8.

(4) الأنعام / 77.

(5) ينظر على سبيل المثال: شرح الأشموني، 27/2، وحاشية الصبان، 27/2، وشرح المكودي /56، ومعاني النحو، 11/2، وتجدها في غيرها من الكتب قديماً وحديثاً.

(6) البقرة / 260.

وإنْ تَعَديا لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ فلاثنينِ بِهَا تُوَصَّلا[1]

إلا أن فعلها الثاني سُبِقَ باستفهام فهل يُعَلّقُ الفعل (رأى) عن المفعول الثاني؟ في ذلك خلاف. فمذهب أهل الكوفة الإعمال لا التعليق؛ لأن جملة (كيف تحيي الموتى) في تأويل مصدر مفعول به للفعل (أرني) أي (أرني كَيْفِيةَ إحيَائِكَ الموتى) واستدلوا على أنه مثل قوله تعالى: ((**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ**))[2]. أي: (كيفية فعلنا بهم) فليست الآية من باب التعليق[3].

في حين ذهب البصريون إلى جواز التعليق في هذا ونحوه وهو ظاهر كلام سيبويه[4] وهو مذهب طائفة من النحاة منهم ابن مالك[5] والرضي[6] وابن هشام[7] والأشموني[8] والشيخ خالد في التصريح[9] والخضري[10]. واستدلوا بقوله تعالى: ((**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**))[11] فجملة (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) سدت مسد المفعول الثاني والثالث للفعل (نبئتم) وقد علق الفعل عنها باللام.

والَّذي ذهب إليه الصبان: هو مذهب أهل البصرة فقال بتعليق الفعل (رأى) وردّ مذهب الكوفيين بأن الكيفية ليست مصدراً حتى يمكن تأويله بالمفعول الثاني في الآية[12].

---

(1) ألفية ابن مالك / 16.

(2) إبراهيم / 45.

(3) ينظر: حاشية الصبان، 27/2، والموفي في النحو الكوفي / 129.

(4) ينظر: الكتاب، 3/ 148.

(5) ينظر: شرح التسهيل، 103/2.

(6) ينظر: شرح الكافية، 159/4.

(7) ينظر: أوضح المسالك، 335/1.

(8) ينظر: شرح الأشموني، 56/2.

(9) ينظر شرح التصريح، 267/1.

(10) ينظر: حاشية الخضري، 355/1.

(11) سبأ / 7.

(12) ينظر: حاشية الصبان، 2 / 27.

والَّذي يبدو من هذا أن ما ذهب إليه الصبان أولى وذلك لورود الشواهد القرآنية والشعرية بالتعليق في باب (أعْلَمَ وأَرَى) ومنه قوله تعالى: ((**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ**))(1) فإن نافية و(أدري) معلقة والجملة الاستفهامية في محل نصب بـ(أدري)(2). وقوله تعالى: ((**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ**))(3) فـ(على من) متعلق بـ(تنزل) والجملة المتضمنة معنى الاستفهام في موضع نصب لـ(أنبئكم) لأنه معلق له بمعنى (أُعْلِمُكم)(4) وقوله تعالى: ((**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ**))(5) فـ(ما) مبتدأ و(الحاقة) خبر و(الجملة) في موضع نصب بـ(أدراك) و((أدراك معلقة))(6) ثم أن الأصل عدم الإعمال ومتى أمكن الرجوع إليه لم يُعْدَل عنه الى غيره فقولنا بتأويل مصدر يكون مفعولاً ثانياً للفعل (أرى) فيه من التكلف ما لا يخفى وأما القول بالتعليق فإنه يرجع الأمور إلى أصلها.

ولو أنا سلمنا بمقالة الكوفيين لم نسلم بأن الكيفية (مصدر) كما ذهب الصبان ولهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه سيبويه والبصريين.

3 – ومن ردوده على الكوفيين

(معنى إلّا في الاستثناء المُنقطع):

الاستثناء المنقطع: هو ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، كقوله تعالى: ((**فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ. إِلَّا إِبْلِيس**))(7). فإبليس ليس من الملائكة، ومثله قوله تعالى: ((**لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلا تَأْثِيماً. إِلَّا قِيلاً سَلاماً سَلاماً**))(8) فقوله (قيلاً سلاماً سلاماً) ليس من اللغو ولا من التأثيم؛ لأن اللغو السقط وما لا يُعتَد به من كلام وغيره، ومثله

(1) الأنبياء / 109.
(2) ينظر: البحر المحيط، 474/7.
(3) الشعراء / 221.
(4) ينظر: البحر المحيط، 254/1.
(5) الحاقة / 3.
(6) ينظر: البحر المحيط، 8 / 321.
(7) الحجر / 30-31.
(8) الواقعة / 25-26.

قوله تعالى: ((**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**))[1] والظن ليس علماً. ولا يشترط في الاستثناء المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه كما في (جاءت النساء إلا نعجة) و(حضر القوم إلا حماراً) بل المنقطع ما كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه سواء كانت المغايرة بالجنس أو بالنوع أو بغيرهما فقولك: (حضر الطلاب إلا البواب) استثناء منقطع وإن كانوا جميعاً من جنس واحد[2]. واختلف في معنى (إلا) في هذا النوع من الاستثناء:

فمذهب البصريين أن (إلا) في تأويل (لكن) وإنما ضارعت (إلا) (لكن) لأن (لكن) للاستدراك بعد النفي وتوجب للثاني ما تنفيه عن الأول و(إلا) كذلك؛ لأن كليهما يجمع بين النفي والإثبات فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) فزيد لم يقم، وقولك (ما قام أحد إلا زيد) فزيد قد قام. ويفرق بين (إلا) و(لكن) أن لكن لا يجوز أن تدخل بعد الواجب لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءني زيد لكن عبد الله لم يجئ. ولو قلت: (مررت بعبد الله لكن عمراً) لم يجز ذلك ولو قلت (جاءني زيد إلا عمرو) لم يجز إلا على معنى (لكن)[3]. جاء في الكتاب لسيبويه: ((هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً: حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيد وعلى هذا: ما رأيت أحداً إلا زيداً فينصب زيد على غير رايتُ؛ وذلك انك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً ولا اعني زيداً وعمل فيه ما قبله))[4]. وجاء في الكتاب أيضاً: ((هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول: وهو لغة أهل الحجاز وهو قولك ((ما فيها أحد إلا حماراً)) جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا ان يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى و(لكن)[5]. وأما بنو تميم فيقولون: ((لا أحد فيها إلا حمار)) أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه

---

[1] النساء/ 157.

[2] ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء /363، وينظر: الأصول، 290/1.

[3] ينظر: الأصول، 290/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 2/266-267، والهمع، 250/2، وشرح القطر / 268.

[4] الكتاب، 319/2.

[5] المصدر نفسه، 319/2.

ذكر (أحداً) توكيداً لأنه يُعلم ان ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال (ليس فيها إلا حمار) وإن شِئتَ جعلته (إنسانها) قال الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العِيسُ[1]

فقد جعل اليعافر والعيس أنيس هذه البلدة. وإن شئت كان على الوجه الَّذي فسرته في (الحمار) أول مرة. وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب (بدل)[2].

وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) وأما عن انتصاب المستثنى بعدها فقد جعلوه كانتصابه في المتصل[3]..

وقد ذهب الصبان إلى ما ذهب إليه البصريون حيث قال: ((وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول (لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني) وذلك إذا كان صفة. وأيضاً (لكن) للاستدراك و(الا) في الاستثناء المنقطع كذلك؛ لأنك ترفع وهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل)) [4].

والَّذي يبدو من هذا كله أن ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه البصريين أولى بالاتباع وذلك لأمرين:-

أحدهما: ما ذكره الصبان من أن معنى (لكن) للاستدراك والاستدراك هو مخالفة الحكم الثاني للأول وهو موافق تماماً لمعنى الاستثناء أما (سوى) فالأمر فيها ليس كذلك؛ لأنك تقول (لي عليك ديناران سوى ا لدينار الفلاني) فمن الممكن ان يُفْهَم: (لي عليك الديناران الَّتي بذمتك وكذلك الدينار الفلاني هو بذمتك لي). فتقدير البصرين أَثْبَتُ وأقطعُ للحكم.

---

(1) البيت بلا نسبة في الكتاب، 2 / 322.

(2) ينظر: الكتاب 2/320-321-322.

(3) ينظر: الأصول، 1 / 290، والهمع، 2 / 250.

(4) حاشية الصبان 211/2.

والآخر: إن تقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم و(لكن) حرف و(سوى) اسم.

قال ابن عمرون[1]: ((قول البصريين أولى؛ لأنهم قدروا حروفاً لا يعمل بأقرب الحروف إليه مما لا يعمل بخلاف (سوى) فإنها تخفض وهي اسم وتقدير الحرف بالحرف أولى من تقدير الحرف بالاسم))[2].

4 – ومن ردوده على الكوفيين

(إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل):

اسم الفاعل: اسم مشتق يدل على معنى مجرد وحادث على فاعله فلا بد ان يشتمل على أمرين معاً هما: المعنى المجرد الحادث وفاعِلِه فكلمة (زاهد) تدل على الأمرين معاً وكذلك كلمة (عادل) في قول القائل: (جئني بالنمر الزاهد، أجئك بالمستبد العادل) ودلالته على ذلك المعنى المجرد مطلقة أي: لا تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير.. فصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما، إلا ان وجدت قرينة تعين أحدهما دون الآخر[3].

جاء في شرح درة الغواص ما نصه: ((قال ابن بري.. إن باب (فاعل) كضارب وقاتل.. عام لكل من صدر منه الفعل قليلاً أو كثيراً فلا يمنع أن يقع (فاعل) موقع (فعّال) المختص بالكثير، لعمومه، ألا ترى أن قوله تعالى: ((**وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ. لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**))[4] لا يتقضي ان يكون السائل هنا مَنْ قَلَّ سؤاله. ومثله في صفات الباري: الخالق والخلاَّق والرازق والرَزَّاق.. والمراد بأحدهما ما يراد بالآخر)) [5]. ويصاغ للكثرة فَعّال ومِفعال

---

(1) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الحلبي المعروف بابن عمرون النحوي ولد سنة 596هـ. ينظر: هدية العارفين، 1 / 515، وكشف الظنون، 2 / 1776.

(2) الاستغناء في أحكام الاستثناء /365.

(3) ينظر: النحو الوافي، 239/3.

(4) المعارج / 24 – 25.

(5) شرح درة الغواص / 130.

وفَعول وفَعيل وفَعِل، فيعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل ويجري مجراه[1]. وسبب صياغتها منه لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة لا تدل على أحد الأمرين إلا بقرينة وهذه الأوزان الخمسة أوزان قياسية. وهناك بعض الصيغ قليلة مقصورة على السماع عند أكثر القدماء أشهرها من الفعل الماضي الثلاثي نحو (فِعّيل) و(مِفعَل) نحو: ((إنه شرّيب أهوال ومِسعر حروب)) وفعلها الثلاثي؛ شَرِبَ وسَعَرَ. أما من غير الثلاثي فـ(دَرّاك، لعلها سَأّرٌ[2]، مِعوان، مِهوان، نذير، سميع، زَهوق).

أحكامها:

أولاً: أنها لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي منصرف متعدي ما عدا صيغة ((فعّال)) فإنها تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي كقوله تعالى: ((**وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ. هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ. مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ**))[3].

ثانياً: إنها لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من استعمالها على حروفه الأصلية؛ ولذلك كانت محمولة في عملها على اسم الفاعل لا على فعله.

ثالثاً: إنها في غير الأمرين السابقين خاضعة لجميع الأحكام الَّتي يخضع لها اسم الفاعل[4].

عملها:

قال الصبان: ((فقوله (فيستحق ما لها من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة. ولم يجوّز الكوفيون إعمال شيء منها؛ لمخالفتها لأوزان المضارع، ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: ((أما العسلَ فأنا شَرّابٌ)))[5].

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، 105/2، والأصول لابن السراج، 123/1.
[2] أي أبقى في الكأس بقية / اللسان، 10 / 419.
[3] القلم / 10 – 12.
[4] ينظر: النحو الوافي، 261/3.
[5] ينظر: حاشية الصبان، 2 / 448.

أما البصريون فقد استدلوا على صحة مذهبهم بورود الشواهد الشعرية الَّتي جاءت فيها صيغ المبالغة ناصبة لما بعدها. فمن إعمال فعّال قول الشاعر:

أخا الحَرْبِ لَبّاسٌ إليها جِلالَهَا وليسَ بولاّجِ الخَوالِفِ أعْقَلا[1]

وما سمعه سيبويه من قول بعضهم: ((أما العسلَ فأَنا شرّاب))[2]. فجلالها منصوب بلبّاس والعسل منصوب بشرّاب، ومن إعمال فعّال قول بعض العرب: ((إنه لَمِنْحَارٌ بوائِكَها))[3] فبوائكها منصوب بمنحار، ومن إعمال فَعُول قول الشاعر بنصب هيوج بإخوان:

عَشية سُعْدى لو تراءت لِراهبٍ عَلى الشّوقِ إخوانَ العزاءِ هَيوجُ[4]

ومن إعمال فَعِيْل[5] قول بعض العرب ((إن الله سميعُ دعاءَ من دعاه))

فدعاء منصوب بسميع[6]. ومن إعمال فعِلَ ما أنشده سيبويه:

حَذِرٌ أموراً لا تَضِيْرُ وآمِنٌ ما ليسَ منجِيهِ مِنَ الأقْدَارِ[7]

---

(1) هذا البيت للقُلاّخ وهو من شواهد الكتاب، 111/1، والمقتضب، 113/2 والقطر / 298، والشذور /402، وشرح الجمل لابن عصفور، 560/1 وشرح ابن عقيل، 105/2.

(2) الكتاب 111/1.

(3) وفي اللسان: ومن كلامهم (إِنّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا) ناقة بائكة: سمينة خيار حسنة. ينظر اللسان 195/5.

(4) وصدر البيت في الكتاب: ((قلى دينه واهتاج للشوق إنها..))، 111/1 وهو من شواهد ابن عقيل، 259/2، والأشموني، 2 / 449.

(5) ذهب فريق من البصريين ومنهم ابن مالك وغيره إلى القول بأن أعمال فَعِيْل وفَعِلَ أقل من أعمال الثلاثة الأول وأنّ أعمال فعيل الحث من فَعِلَ. ينظر: شرح الجمل للزجاجي، 560/1-561، وابن عقيل، 105/2 وشرح المكودي على الألفية / 113 وحاشية الملوي / 113، وشرح المفصل، 402/4، وحاشية العدوي على الشذور، 152/2، والشذور / 405، والقطر / 301، والبهجة المرضية / 113، وحاشية الصبان، 2 / 448.

(6) الكتاب، 113/1.

(7) هذا البيت لزيد الخيل وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل، 562/1، وابن عقيل، 107/2 ومَثّلَ به سيبويه، 58/1.

فأموراً منصوب بحَذِر. هذا في المفرد وما جاء على المثنى والمجموع فحكمه حكم المفرد

قال ابن مالك:

وما سوى المفرد مثله جُعِل   في الحكم والشروطِ حيثما عَمِل[1]

ومنه قولهم:

ثُمَّ زادوا أَنَّهُمْ فِيْ قَوْمِهِمْ   غُفُرٌ ذنبَهُمُ غَيرُ فُجُرْ[2]

فذنبهم منصوب بغفر. **وأما الكوفيون** فإنهم لا يجوزون إعمال شيء من هذه الصيغ الخمسة؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير (فعل) ومنعوا تقديمه عليها. فما أورده البصريون من الشواهد على صحة مذهبهم أوّله الكوفيون على إضمار فعل وليس على جعل صيغ المبالغة عاملةً فيه ناصبةً له[3].. من كل هذا يبدو للناظر أن ما ذهب إليه البصريون وتابعهم فيه الصبان هو الأولى والأرجح وذلك للأمور الآتية:

أولاً: ورود السماع الدال على إعمال صيغ المبالغة ومن ذلك ما جاء على صيغة فعّال قول الشاعر:

فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بي مُقَدَّمَاً   على الحربِ خوّاضَاً إليها الكَرَائِبَا[4]

وما جاء على صيغة مِفْعال قول الآخر:

---

(1) ألفية ابن مالك / 30.

(2) هذا البيت لطرفة بن العبد ديوانه / 55 وهو من شواهد الكتاب، 113/1، والأشموني، 251/2، وابن عقيل، 108/2.

(3) ينظر: حاشية الصبان، 488/2، وشرح جمل الزجاجي، 560/1-561، الشذور / 405، والقطر / 301.

(4) هذا البيت لسعد بن ناشب المازني، الخزانة، 444/3، وشرح الكافية للرضي 397/4.

شمٌّ مَهَاوينُ أبْدانَ الجَزْورِ مَخَا مِيصِ العَشِيّاتِ لا خُوْرٍ ولا قَزَمِ[1]

وما جاء على صيغة فعول قول الشاعر:

ضَروبٌ بنَصْلِ السيفِ سُوْقَ سِمَانِهَا إذا عَدِمُوا زَاداً فإنّكَ عَاقِرُ[2]

وقول الآخر:

هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ متى يُرمَ في عينيهِ بالشَّبحِ يَنْهضِ[3]

ومما جاء على صيغة فعيل قول الشاعر:

حَتَّى شأها كَليلٌ مُوْهِناً عَمِلٌ باتت طِرَاباً وباتَ الليلَ لَمْ يَنَمِ[4]

ومما جاء على صيغة فَعِلَ قول الشاعر:

أو مِسْحَلٍ شَنِج عِضَادةَ سَمْحَجٍ بسَرَاته نَدَبُ لَهَا وكُلُومُ[5]

ثانياً: إن اصل صيغ المبالغة هو اسم الفاعل واسم الفاعل عامل وهو المشهور من أقوال النحاة ومنهم الكسائي[1] حيث أجاز إعماله ماضياً؛ لأن اصل اسم الفاعل هو (الفعل)

---

(1) ولم ينسبه صاحب الكتاب لقائل معين، 114/1.

(2) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب، الخزانة، 446/3، والكتاب، 111/1، والمقتضب، 114/2، والأصول، 124/1، وشرح الجمل لابن عصفور، 560/1، والشذور / 404 والقطر / 299.

(3) البيت لذي الرمة في ديوانه /342، وهو من شواهد الكتاب، 110/1 وشرح الجمل، 560/1.

(4) البيت لساعدة بن هدبة، الخزانة، 3/ 450، والكتاب، 114/1، والمقتضب، 115/2، وشرح الجمل، 562/1.

(5) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه / 125، وهو من شواهد الكتاب، 112/1، وشرح الجمل لابن عصفور، 562/1.

وكذلك فإن اصل صيغ المبالغة هو (اسم الفاعل) فأصل المبالغة (الفعل) أيضاً وإنما حُوّلِتْ عن اسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير[2].

قال سيبويه: ((وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا ان يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء (فاعل)؛ لأنه يريد ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل الَّذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول ومِفعَال وفعّال وفَعِل وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير. يجوز فيها ما جاز في الفاعل من التقديم والتأخير والاضمار والإظهار))[3]. حيث أورد سيبويه حشداً من الشواهد لما ذهب إليه تقدمت فيما مضى.

قال المبرد: ((اعلم أن الاسم على فعل (فاعل) نحو قولك حرب فهو حارب وشتم فهو شاتم فإن أردت تكثير الفعل كان للتكثير أبنية فمن ذلك (فَعَّال) تقول رجلٌ قَتّال.. فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعِل)؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعل إلا إن هذا أكثر مبالغة))[4].وعلى هذا فإنها كاسم الفاعل وكالفعل في العمل. قال الملوي في حاشيته على شرح المكودي للألفية: ((معنى كون (فعّال) وما بعده بديلاً عن فاعل؛ إن فاعلاً لما كان لا يفيد للكثرة ناب عنه في إفادتها (فَعَّال) ونحوه))[5] يقصد ناب فعّال وصيغ المبالغة الأخرى عن اسم الفاعل. قال ابن هشام في الشذور: ((أمثلة المبالغة وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة محوّلة من صيغة (فاعل) لقصد إفادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل))[6].

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، 550/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 560/1.

(3) الكتاب، 110/1.

(4) المقتضب، 113/2.

(5) حاشية الملوي على شرح المكودي 113/1.

(6) شرح شذور الذهب / 402.

ثالثاً: أما قول الكوفيين إن مُثُل المبالغة قد خَالَفَتْ أوزانَ المضارِع وخالَفَت معناه فَفَاتها عمل الفعل للمخالفة المذكورة(1).

نقول إنَّ الجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: نعم نحن نقر أن صيغ المبالغة قد خالفت أوزان المضارع في حركاته وسكناته وعدد حروفه بخلاف اسم الفاعل إلا أن هذا الوجه ليس هو الوجه الوحيد في إعمال (اسم الفاعل) قال ابن عصفور: ((العمل أصل في الأفعال فرع في الاسماء والحروف فمتى وجد من الاسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسْأَلَ عن الموجب لعمله واسم الفاعل من جنس الاسماء فينبغي أن ينظر ما الموجب لعمله، وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه لأن ضارب جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه(2) ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضي وهو مذهب الكسائي، ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك إنه في معنى الفعل؛ قد أشبه الاسماء؛ فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل ذلك إذا كان بمعنى المضي))(3).

وقد ذهب جمع من النحاة إلى القول بأن صيغة المبالغة الدالة على التكثير قد جبرت النقص الحاصل بفوات هذه الصيغ مشابهة الفعل في عدد حروفه وحركاته وسكناته؛ فلهذا قال البصريون ((إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، وأيضاً فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترطوا فيها معنى الحال))(4). والى نحو هذا أشار المبرد بقوله: ((واسم الفاعل – قلّت حروفه أو كثرت – بمنزلة الفعل المضارع الَّذي معناه (يفعل)))(5).

---

(1) ينظر: شرح الجمل للزجاجي، 560/1، حاشية الصبان، 448/2.

(2) قال بهذا المبرد في المقتضب، 119/2.

(3) شرح جمل الزجاجي، 550/1، وفي الحقيقة المذهب الأخير والذي قبله يرجعان إلى مذهب واحد هو مذهب سيبويه ينظر: الكتاب، 163/1-164.

(4) ينظر: شرح المفصل 402/4.

(5) المقتضب، 2 / 119.

الوجه الثاني: أما قولهم خالف معناه فنقول: أي المعنى يقصد به المخالفة؟

فإن كان معنى (الحَدَثْ) فإن الحدث موجود فقولك (ضَرَبَ محمدٌ زيداً) فإن الفعل دل على الحدث الواقع من محمد على زيد وقول القائل: (ضروب بنصل السيف سوق سمانها..) فدلالته على الحدث واضحة لا لبس فيها بقوله ضروب. وأما إن كان الخلاف في المعنى (من جهة الزمن) فنقول إن دلالة الزمن في الفعل المضارع هي الحال والاستقبال إن وجدت قرينة تدل على ذلك فقولك (أنا آكُلُ الطعامَ الآن) فتدل على الحال بقيد وقرينة (الآن).

وقوله تعالى: ((**يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ**))[1] فدلالة الفعل على الحال والاستمرار؛ فمُحَال أن ينقطع تسبيح الملائكة لله عز وجل.

وكذلك صيغ المبالغة في دلالتها على الزمن تشير إلى الحال والاستقبال فقولك (هذا مِعْطَاءٌ الخيرَ أَينما كان) يدل على الحال والاستقبال وأما الماضي فإن الكسائي يراه عاملاً فدلالة صيغ المبالغة على الزمن شاملة فالمضارع في زمنه هو جزء من أزمنة هذه الصيغ (فهو جزء من كل). وأَمّا إن كان الخلاف في المعنى من جهة تكرار الحدث فالقول أن صيغ المبالغة إنما اشتقت من أجل الدلالة على التكثير والتكرير وإلا فما فائدتها إذاً ؟

رابعاً: أما قول الكوفيين بتقدير فعل ناصب بعدها ومنع تقديم المنصوب عليها فإذا قلت: (هذا ضروبٌ زيداً) فتقديره عندهم: (ضروب يضربُ زيداً)؛ ولذلك لا يجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة لأن الفعل إنما أُضْمِرَ في هذا الباب؛ لدلالة الاسم المتقدم عليه فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدل عليه[2]. نقول ويرد على هذا من وجهين أيضاً:

الوجه الأول: ورود السماع بعمل صيغ المبالغة مع تقدم منصوبها قال سيبويه وسمعنا من يقول: ((أمّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ)) بنصب (العسل) مع تقدمه على عامله وهو (شرّاب) وما تقدم من الشواهد دليل عليه[3] فلا مجال لإنكار السماع فسيبويه ثقة فيما ينقل.

---

(1) الأنبياء / 20.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي 561/1.

(3) ينظر: الصفحة (59) من البحث.

الوجه الثاني: إن ما ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع[1]، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.ثم لنا أن نتساءل: لماذا الإعراض هنا عن المسموع واللجوء إلى التأويل مع وجود الشواهد الكثيرة، ومذهب أهل الكوفة –كما هو معروف– الاعتداد بالمسموع وإن كان قليلاً[2]. ثم أن الأخذ بالظاهر وعدم التأويل أولى، حتى عدّ ذلك ابن هشام في الشذور تعسفاً من الكوفيين[3]. وبهذا يترجح ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه البصريين بإعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل.[4]

***

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، 1 / 561.

(2) ينظر: المدارسة النحوية، خديجة الحديثي / 180.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب / 506.

(4) وهذه من المسائل الغريبة حقيقة أن يذهب أهل الكوفة إلى التأويل مع وجود السماع وأهل البصرة يقبلون هذا السماع ويحتجون به !.

المبحث الثالث: ردوده على البغداديين:

1. ومن ردوده على الزمخشري في (هات، وتَعالَ) هل هما فعلا أمر أم اسمي فعلِ أمر:

جاء في الخصائص ((أن (هات) إنما هو استدعاء منك للشيء، واجتذابه اليك))[1].

وأما (تعال) فمعناه (أقْبِل) وأصله: (أن رجلاً كان في مكان عالٍ وآخر أسفلَ منه فصاح له (تَعَالَ) أي إعلو من العلو، ثم كثُرَ واتسع حتى صار بمنزلة (أقبِلْ)[2]. وذهب الزمخشري إلى أن (هَاتِ) بكسر التاء و(تَعالَ) بفتح اللام (اسما فعلي أمر) فـ(هات) بمعنى (ناول) و(تعال) بمعنى (أقبل)[3]. وتبعه صاحب التحرير والتنوير في قوله تعالى: ((**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**))[4]. واستدل بقوة مشابهته لفظاً للأفعال[5].

في حين ذهب الصبان – مع جملة من ذهب من النحاة[6] – إلى أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة، إن خوطب بهما مذكر، وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث، وقد استدل لما ذهب إليه باتصالهما (بياء) المخاطبة[7].

والَّذي يبدو من هذا؛ أن ما ذهب إليه الصبان، هو الأولى بالاتباع مما ذهب إليه الزمخشري وذلك للأمور الآتية:

---

(1) الخصائص، 278/1.

(2) ينظر: حروف المعاني، 21/1.

(3) ينظر: الكشاف / 113.

(4) البقرة / 111.

(5) ينظر: التحرير والتنوير، 173/10.

(6) منهم على سبيل المثال: الخليل بن أحمد الفراهيدي ينظر: شرح المفصل 15/4، وابن هشام في الشذور/ 45، وفي القطر / 37، وخالد الازهري في شرح التصريح 41/1، والعدوي في =حاشيته على الشذور، 37/1، ومن المحدثين الدكتور عبد الهادي الفضلي، في أسماء الأفعال والأصوات / 166، وعباس حسن في النحو الوافي، 60/1.

(7) ينظر: حاشية الصبان، 86/1-87.

أولاً: إن الفرق بين الفعل، واسم الفعل: هو أن (الفعل) تتصل به ضمائر الرفع البارزة وهي (ألف الاثنين) و(واو الجماعة) و(ياء المخاطبة)، وأما (اسم الفعل) فلا تتصل به هذه الضمائر، فتقول (صه، ومه) بلفظ واحد سواء أكان المأمور واحداً أم اثنين أم جماعة.

وعلى هذا ف(هات) و(تعال) فعلا أمر لاتصال، واحد من هذه الضمائر بهما قال امرئ القيس:

إذا قُلْتُ هَاتِيْ نَوِّلِيْنِيْ تَمَا يَلَتْ عَلَيَّ هَضِيْمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[1]

فالشاهد في البيت (هاتي) وقد اتصلت بها (ياء المخاطبة) وهي لا تتصل بغير الأفعال.

ومنه قوله تعالى: ((**قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**)) في سور مختلفة[2]. وتقديره (احضروا أو قرّبوا)[3]. وأما (تعال) فقد ورد اتصاله بالضمير في قوله تعالى: ((**قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ**))[4]، وقوله تعالى: ((**فتعالينَ امتُعكُنَّ**))[5].

ثانياً: تصرفها مع (ضمائر الخطاب) وقد تقدم الاستشهاد به، وأسماء الأفعال جوامد أبداً، لا تتصرف[6].

ثالثاً: دلالتها الواضحة على (الطلب) جاء في القاموس وغيره أن (هات) بكسر التاء بمعنى (أعْطني)[7]. وكذا في حروف المعاني للزجاجي[8].

---

(1) ينظر: ديوان امرئ القيس / 15.

(2) البقرة/ 111، الأنبياء / 24، النمل/ 64، القصص / 75.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 58/1، التهذيب، 396/6.

(4) الأنعام / 151.

(5) الأحزاب / 28.

(6) ينظر أسماء الأفعال والأصوات للفضلي / 167.

(7) ينظر: القاموس المحيط، 1 / 166.

(8) ينظر: حروف المعاني للزجاجي 73/1.

وجاء في (اللباب في علل البناء والاعراب) ما نصه: ((وأما (هاتِ) فاسم للفعل ومعناه (هيت لك) فبني لوقوعه موقع الفعل الماضي، أو لوقوعه على موقع الجملة... وأما (هات) ففعل صريح يقال (هَاتا يُهَاتِي مُهَاتَاة) مثل (رامي) و(حامي)))[1].

رابعاً: قال ابن مالك: ((إن وزني (هات وتعال) وزنان مختصان بالأفعال، ومدلولهما كمدلولات الأفعال فهما بالفعلية أحق من (عسى) و(ليس)؛ لأن مدلوليهما كمدلولي (لعلّ) و(ما) وقد الحقا بالأفعال؛ لاتصال الضمائر بهما))[2]. فبان لنا أن (هات وتعال) أحق من (عسى وليس) بالفعلية؛ وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان ومن ذهب هذا المذهب.

2. ومن ردوده على الزمخشري أيضاً في (هل تُعرَّف مَثْنَى وثُلاث بـ(أل)):

مثنى وثلاث، لفظان دالان على تكرار العدد، فإذا قلت: (جاء القوم مثنى) أي جاء القوم اثنين اثنين أي مرتبين وكذلك إذا قلت: (جاء القوم ثلاث) أي جاء القوم ثلاثة ثلاثة.

وإنما منعت هاتان الكلمتان من الصرف، للعدل والوصف فأما العدل فإن (مَثْنى) معدولة من اثنين اثنين و(ثلاث) معدولة من ثلاثة ثلاثة. وأما الوصف فإن هذه الكلمات لم تستعمل إلا نكرات فهي إما أن تكون (نعتاً) نحو قوله تعالى: ((**جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**))[3]. وأما (حالا)، نحو قوله تعالى: ((**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ**))[4]. وإما (خبراً) نحو قوله عليه الصلاة والسلام ((صلاة الليل مثنى مثنى))[5] وهو ما ذهب اليه سيبويه والجمهور[6]. وذهب الزمخشري إلى أنها تُعَرَّفُ فيقال: ينكح المثنى والثلاث[7].

---

[1] الباب في علل البناء والاعراب 2/ 91.

[2] شرح الكافية الشافية لابن مالك 3/ 1388.

[3] فاطر / 1.

[4] النساء / 3.

[5] هذا الحديث رواه ابن عباس (رضي الله عنهما) وتتمته (..... والوتر ركعة من آخر الليل) أخرجه مسلم في صحيحه رقم (752)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، 2 / 541.

[6] ينظر: الأشموني، 350/3، وهمع الهوامع، 1/ 102.

[7] ينظر: الكشاف، 3/ 298.

ولعل مذهب الزمخشري قريب من مذهب الفراء حيث ذهب إلى أن منعها من الصرف هو العدل والتعريف بنية الألف واللام قال: ((لأن ثلاث يكون للثالث، والثلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه (ال) وامتنع من (ال) لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف))[1]. فهو هنا يقدر (ال) منويا، في حين ذهب الصبان إلى أنها لا تعرف بـ(ال) متابعاً في ذلك الجمهور[2].

والَّذي يبدو من هذا كله أن ما ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع مما ذهب إليه الزمخشري وذلك للأمور الآتية:-

أولاً: لم تذكر معاجم اللغة تعريف (مثنى وثلاث) بال حتى قال أبو حيان النحوي: ((لم يقل به أحد))[3]. ولم ترد في القرآن الكريم هاتان اللفظتان بالتعريف بل جميع ما ورد به من الآيات جاءت بصيغة النكرة وقد تقدمت الشواهد على ذلك. وكل الَّذي اطلعت عليه من الشعر في هذه المسألة جاءت هاتان اللفظتان فيه بصيغة النكرة ومنه قول ساعدة بن جؤبة الهذلي:

وَلكِنّما أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدِ[4]

فقد جاءت (مثنى) في البيت نكرة. وندر اضافتها ومنه قول امرئ القيس:

يُفَاكِهُنَا سَعْدٌ ويَغْدو لِجَمعِنَا ... بِمَثْنَى الزِقَاقِ المُترَعاتِ وبالجُزُرْ[5]

---

[1] همع الهوامع، 102/1.

[2] حاشية الصبان، 350/3.

[3] ينظر: الارتشاف، 3 / 236.

[4] البيت لساعدة بن جؤبة يرثي أبنه ديوان الهذلين، 237/1، وهو من شواهد الكتاب، 15/2، واللمع / 110، ومغني اللبيب، 858/2.

[5] البيت لامرئ القيس ديوانه / 113، والهمع / 102.

ثانياً: لم يذكر الزمخشري على ما ذهب إليه من الشواهد الشعرية أو النثرية المسموعة غير ما ذكر واللغة إنما تؤخذ بالنقل ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

ثالثاً: إن التعريف إنما يدخل الكلام لفائدة وهي إزالة الابهام عن المتكلم، والناظر في الشواهد المتقدمة من القرآن والشعر لا يجد داعياً لتعريفها إذ المعنى مستفاد منها بغير التعريف، حتى أن ما جاء منها معرفاً بالاضافة من النادر القليل، كما مر.

رابعاً: من الممكن أن يُخَرَّج قول الزمخشري أنه يقال (يَنْكح المثنى والثلاث) على أن (ال) في مثنى وثلاث موصولة وليست للتعريف والتقدير ينكح (الَّتي هي مثنى) و(الَّتي هي ثلاث)، ولو سلمنا بصحة التمثيل وما روى لنا فإنه من القليل النادر الَّذي لا يقاس عليه.

3. ومن ردوده على البغداديين في (تابع المضاف إلى اسم الفاعل بين النصب والجر):

يجوز في معمول (اسم الفاعل) المتعدي وجهان، الوجه الأول: النصب فتقول ((هذا ضاربٌ زيداً)) والوجه الثاني الجر على الإضافة فتقول ((هذا ضاربُ زيدٍ))[1]. وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى؛ وذلك لتشبيه اسم الفاعل (الفعل) في عمله وعمل الأفعال النصب[2]. وقيل أن الإضافة أولى؛ للخفة[3]. وقد قُرِئَ بالوجهين قولهُ تعالى: ((**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**))[4] بالجر —كما تقدم– وبالنصب (بالغٌ أمرَهُ)[5]. وأما تابع (معمول) اسم الفاعل المجرور بالإضافة فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على اضمار فعل فتقول (هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً) والتقدير (ويَضْرِبُ عَمْراً).

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، 110/2.

(2) ينظر: الكتاب، 1/ 182.

(3) ينظر: شرح الاشموني، 454/2.

(4) الطلاق / 3.

(5) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 342/2، والسبعة في القراءات / 639 والنشر، 2/ 388، ومعجم القراءات القرآنية، 7/ 166.

الثاني: الجر مراعاة للفظ لأنه معطوف على مجرور فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرٍو)[1]. وقد روي بالوجهين قوله:

الوَاهِبُ المِائةَ الهِجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذاً تُرَجِّي بَيْنَها أطفالَهَا[2]

بنصب (عبدِ) وجره. وأما تابع المنصوب، فقد أختلفَ فيه على مذهبين:

الأول: الجر وهو مذهب البغداديين فتقول: (هذا الضاربُ الرجلَ وزيدٍ) بالاتباع على محل (الرجل) على اعتبار أن (الضارب) قرينة الاسمية؛ لدخول (أل) عليها[3].

والثاني: النصب وهو ما ذهب إليه البصريون، وتابعهم الصبان فيه؛ مستدلاً بأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة، والأصل في الموصف المستوفي شروط العمل إعماله، لإلحاقه بالفعل لا إضافته[4].

والَّذي يبدو من هذا أن ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه البصريين أولى بالاتباع وذلك؛ لأن ما توافر فيه شروط الإعمال وكان عمله بدون قيد أو شرط بل إن إعماله على أية حالة ورد فيها يكون بمنزلة الفعل العامل في معموله، وبما أن معموله منصوب فيكون تابع المعمول منصوباً أيضاً؛ لأنه لا يوجد ما يدعو إلى الجر عندئذ.

***

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، 556/1، وشرح ابن عقيل، 111/2.

(2) البيت للأعشى الكبير ديوانه / 77، وهو من شواهد الكتاب، 1/ 183، وابن عصفور في شرح الجمل، 556/1، وشرح ابن عقيل، 111/2.

(3) ينظر: حاشية الصبان، 454/2، وحاشية الخضري، 65/2.

(4) ينظر: حاشية الصبان، 454/2.

المبحث الرابع: ردوده على الأندلسيين

1. ومن ردوده على ابن عصفور في (دخول واو الحال على المضارع):

الحال هو وصف فضلة مسبوق لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو تأكيد مضمون الجملة قبله نحو: ((**فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفاً يَتَرَقَّب**))[1] وقوله تعالى: ((**لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً**))[2] وقوله تعالى: ((**فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً مِنْ قَوْلِهَا**))[3] وقوله تعالى: ((**وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً**))[4]. والأصل في الحال الإفراد كما تقدم في الشواهد، وقد يأتي جملة ولا بد فيها من رابط والرابط هو إما ضمير نحو (جاء زيدٌ يده على رأسِهِ) وإما واو تسمى (واو الحال) نحو (جاء زيد وعمر قائم) وإما الضمير والواو معاً نحو (جاء زيد وهو ناوٍ رحلة)[5]. والجملة الحالية إما أن تكون جملة اسمية أو جملة فعلية والفعل إما مضارع أو ماضٍ وكل واحدة من الاسمية أو الفعلية اما مثبتة أو منفية ويدخل تحت هذا المضارع المنفي بلا.

فقد ذهب ابن عصفور –كما نقل عنه الصبان في حاشيته– إلى شذوذ دخول واو الحال على الفعل المضارع مباشرة[6]. وجاء في شرح الجمل لابن عصفور ما نصه: ((واو الحال لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعلية إلا شاذاً نحو ما حُكي عن دخولها على الفعل المضارع، وذلك قليل نحو: قمت وأصك عينه))[7]. فهو هنا –بهذا النقل– لا يجيز دخول

(1) القصص/ 21.
(2) يونس / 99.
(3) النمل / 19.
(4) النساء/ 79، ينظر شذور الذهب / 269.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل، 597/2، وهمع الهوامع، 319/2-321.
(6) ينظر: حاشية الصبان، 281/2.
(7) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 158/2.

واو الحال على الجملة الفعلية بكل أنواعها. في حين ذهب الصبان إلى الجواز مستدلاً بما ورد في التنزيل العزيز وأَوَّلَ ما ورد منها بإضمار مبتدأ[1]. وجعل جملة الخبر في محل نصب حال[2]

والَّذي يبدو من النظر في هذه المسألة أن ما ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:-

أولاً: ورد السماع الكثير بذلك ومن ذلك السماع ما ورد في التنزيل العزيز فمنها ما كان فعلها مضارعاً مثبتاً مسبوقاً بالواو ومنه قوله تعالى: ((**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ**))[3] فقوله (ويشهد) حال على أحد التأويلات[4]، ومنه قوله تعالى: ((**قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ**))[5]. فقوله (ويكفرون) جملة حالية مسبوقة بواو الحال[6]، ومثل هذا في التنزيل كثير ومنها [7] ما كان فعلها مضارعاً منفياً بـ(لا) ومسبوقاً بواو الحال ومنه قوله تعالى: ((**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلا ذِلَّةٌ**))[8]، فقد أجاز أبو

---

[1] لنا ميلٌ في مسألة إضمار المبتدأ بعد واو الحال في الفعل المضارع غير المقترن (بقد) إلى ما ذهب إليه الدكتور عبد الفتاح احمد الحموز: وفي عدم تقدير مبتدأ بعد الواو وذلك؛ لأن حمل النص على ظاهره أولى من التكلف ولا محوج إلى تقدير مبتدأ؛ ولأن ما في القرآن من شواهد تؤيد ما نذهب إليه، وللتفصيل في هذا ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم للحموز / 147-151.

[2] ينظر: حاشية الصبان، 281/2.

[3] البقرة / 204.

[4] ينظر: البحر المحيط، 327/2، التبيان في إعراب القرآن، 166/1، والتأويل النحوي في القرآن /947.

[5] البقرة / 91.

[6] ينظر: الكشاف، 296/1، والتبيان، 1/ 92، والتأويل النحوي في القرآن / 148.

[7] ومنها ما جاء في سورة البقرة / 42، 91، 204، 282، وآل عمران / 119، 142، 170، والنساء/ 27، والمائدة / 54، والأنعام / 61، 71، ويونس / 27، ويوسف / 6، والإسراء / 52، والكهف / 49، والأنبياء / 103، والحج / 25، والفرقان / 22، 69، والقصص / 5، 42، والعنكبوت / 19، والأحزاب / 13، وسبأ / 6، والصافات / 12، والشورى / 24، ومحمد / 25، والمجادلة / 1، كما أحصاها د. عبد الفتاح الحموز في التأويل النحوي / 148.

[8] يونس / 26.

البقاء العكبري في قوله (ولا يرهق) أن يكون في موضع الحال[1]. ومنه قوله تعالى: ((**يَتَجَرَّعُهُ وَلا يَكَادُ يُسِيغُهُ**))[2]. ففي هذه الشواهد وأمثالها[3]. يكاد النحاة يجمعون على أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يصح ان يسبق بواو الحال واذا سبق فلا بد من إضمار مبتدأ قبله[4]. فضلاً عما ورد من الشعر ومنه لمالك بن رقية:

أَمَاتُوا مِنْ دَمِيْ وَتَوَعّدُونِي وَكُنْتَ ولاَ يُنَهْنِهُنِي الوَعِيْدُ[5]

والشاهد فيه (ولا ينهوني) فهو مضارع منفي مسبوق بواو الحال[6].

ومنه لمسكين الدارمي:

أكْسَبَهُ الوَرِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعى لأبْ[7]

والشاهد فيه (ولا يدعى) حيث وقع المضارع المنفي بعد واو الحال[8].

ومنه للأخطل:

---

(1) ينظر: التبيان، 2/ 672.

(2) إبراهيم / 17.

(3) ومن الشواهد الأخرى كما عدها الحموز / 149، ما جاء في سورة الأعراف / 17، 18، والزخرف / 52، والقلم / 18، والشورى / 15.

(4) ينظر: شرح التوضيح على التصريح، 1/ 392، والتأويل النحوي / 149.

(5) نسبه صاحب دلائل الأعجاز الى مالك بن ربيع وقد جنى جناية وقد طلبه مصعب بن الزبير ويقول قبل هذا البيت:

أبقاني مصعب وبنو أبيه فأين أحيد عنهم لا أحيد

دلائل الأعجاز / 165.

(6) ينظر شرح شواهد الأشموني للعيني، 281/2.

(7) ديوانه / 22، وشرح التصريح على التوضيح، 1 / 392، وشرح الأشموني، 2 / 281.

(8) ينظر: العيني، 2 / 281.

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأتِيَ مْثَلَهُ عَارٌ عَليك إذا فَعلتَ عَظِيمُ[1]

فقد روي بتسكين الفعل (تأتي) بأن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال: ((لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ في حالِ إتَيانِك مِثْلَهُ))[2]. فهذه الشواهد الكثيرة[3]. تنفي الشذوذ هنا وما ذهب إليه ابن عصفور.

ثانياً: ولعل أهم ما يمكن قوله هو أن معنى الحال متحصل في الشواهد الَّتي أوردناها وبوضوح والناظر في الشواهد المتقدمة وما أحلناه عليها يجد أن في كل ما ذُكِرَ (معنى الحال) ومعنى (الوصف)، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ((**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**))[4]. وقوله تعالى: ((**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ وَلا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلا ذِلَّةٌ**))[5]. ففي الآية الأولى التحسر يوم الدين على عدم اتصاف الَّذين كفروا بالصدق والتمني بأن يكونوا مؤمنين. وأما الآية الثانية هي أن وجوه المؤمنين غير مرهوقة ولا مقتورة وهذا ما دل عليه التفسير[6]. فالوصف من لوازم الحال كما قال ابن مالك:

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدَاً أذْهَبُ[7]

---

(1) شرح التصريح 238/2، وشذور الذهب / 264، والقطر / 86. ولم أجده في ديوان الأخطل.

(2) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، 158/2، وقد تأوّله؛ لأن مذهبه خلاف ذلك.

(3) وللمزيد من الشواهد ينظر: مغني اللبيب، 1/ 471.

(4) الأنعام / 27، على قراءة الضم وهي قراءة ابن عامر السبعية وهي قراءة حمزة وحفص أيضاً، ينظر الكشف عن وجوه القراءات، 1/ 427، والسبعة / 255، ومعجم القراءات القرآنية، 2 / 263.

(5) يونس / 26.

(6) ينظر: روح البيان في تفسير القرآن، 4/ 44، تفسير القرطبي، 211/8، روح المعاني،150/7، البحر المحيط، 6/ 43-44، وروح المعاني، 7 / 150.

(7) ألفية ابن مالك / 24.

ثالثاً: لو سلمنا بما ذهب إليه ابن عصفور من أن دخول (واو الحال) على الجملة الفعلية لا يكون إلا شاذاً، لما سلمنا بمعنى الشذوذ عند ابن عصفور ومثل هذه الشواهد عند هذه المسألة لا يمكن أن يكون شاذاً ولو قلنا بالشذوذ لاحتجنا إلى تأويل كل ما ورد من هذه الشواهد على غير ما ذهبنا إليه وفي ذلك من التكلف ما لا يخفى

2 – ومن ردوده على أبي حيان في مجيء (فَتَأ) تامَة:

(فَتِئ) من أخوات (كان) ويشترط لعملها أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي أو دعاء، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، ومثلها (زال وبرح وانفك)[1].

وفيها لغات، منها فتَأ يَفتأ، كمَنعَ يمنعُ، ويرى ابن مالك أن (فتأ) في هذه اللغة تأتي تامة بمعنى (سكن وأطفأ) وعزا ذلك إلى الفراء في كتابه (جمع اللغات المشكلة)[2] ومن ذلك قوله تعالى: ((**تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**))[3]. وقد اعترض أبو حيان على ما أورده ابن مالك حيث ذهب إلى انه –أي ابن مالك– وهم في هذا وإنما هو نصحيف عن (فثأ) بالثاء المثلثة وأن الفعل (فتئ) لا يجئ مكسور العين ناقصاً[4].

في حين ذهب الصبان[5] إلى ما ذهب إليه ابن مالك، وقد نقل الصبان عن صاحب القاموس قوله: ((وغلط أبو حيان وغيره في تغليط ابن مالك))[6].

والَّذي يبدو من هذه النقول أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك هو الأولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إن دعوى توهم ا بن مالك مع وجود الشواهد الَّتي ذكرها أصحاب المعجمات دعوى تحتاج إلى ما يؤيدها، جاء في (اللسان): ((مَا فَتِئت ومَا فَتَأتُ أذكُرُهُ، لغتان بالكسر

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، 249/1، وشرح التصريح، 185/1، وشرح المكودي / 37.

[2] لم اقف على هذا الكتاب رغم البحث.

[3] يوسف/ 85.

[4] ينظر: البحر المحيط، 327/5، والارتشاف، 80/2.

[5] ينظر: حاشية الصبان، 372/1.

[6] القاموس المحيط، 24/1.

والنصب))[1]. فمكسور العين منها يأتي ناقصاً، أما مفتوحها – وقد أنكره أبو حيان – فيأتي تاماً. ومن هنا فإن قول ابن مالك موافق للغة وما عليه أصحاب المعجمات.

ثانياً: لو سلمنا بوهم ابن مالك في اللفظ، لأنه تصحيف، لما سلمنا ان ابن مالك قد وهم في المعنى أيضاً، فإن معنى (فَتَأَ) كما أورده ابن مالك (إنْكَسَرَ، وانطَفَأ) ومن معاني (فَثأ) بالثاء (سَكَنَ وحَمَى) يقال: (أَفثَؤا للمريض) أي احموا حجارة ورشوا عليها الماء فأكبَّ عليها المريض ليَعْرَق[2].

ومن هنا نقول: لماذا لم يذكر ابن مالك هذين المعنيين لـ(فتَأ) أيضاً ما دام انه قد وقع في التصحيف أم إن ابن مالك وهم عنهما أو نسيهما أيضاً !.

ثالثاً: لو سلمنا بوهم ابن مالك على إطلاقه أي في اللفظ والمعنى لما سلمنا بوهم اصحاب المعجمات الَّذين ذكروا الفروق بين (فثأ) و(فتئ) في المعنى واللفظ، والناظر في المعجمات يجد التفريق بينهما[3].

حتى أن شيخ الزبيدي أبو عبد الله الفاسي[4] قال عن ابي حيان: ((وهذه من جملة تحاملات أبي حيان على ابن مالك))[5].

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان تبعاً لابن مالك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

***

---

(1) لسان العرب، 119/1.

(2) ينظر: القاموس المحيط، 24/1.

(3) ينظر: القاموس المحيط، 24/1، تاج العروس، 95/1، ولسان العرب، 119/1، الصحاح للجوهري، 14 / 330.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي المالكي عالم باللغة والأدب له من التصانيف العديدة ومنها (فيض نشر الانشراح على الاقتراح)، توفي سنة 1170هـ ينظر: هدية العارفين / 1 / 624، والرسائل المستطرفة، 1 / 82، والأعلام، 6 / 177 – 178.

(5) أورد هذا النص الزبيدي في تاج العروس، 95/1.

المبحث الخامس: ردوده على المصريين

1. ومن ردوده على ابن هشام في قوله تعالى ((أَنِ اصْنَعِ الْفُلْك)) (1) هل لها محل من الإعراب:

إنْ: حرف بسيط ثنائي الوضع؛ لأنّ أصله ثلاثي فهي (أَنَّ) المشددة خففتِ، وتأتي مفسرة لمضمون الجملة السابقة لها[2]، أو هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليهِ[3]. وهي بمعنى (أي) جاء في الكتاب ((هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة (أي): وجعل منه قوله تعالى: ((**وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا**))[4] ونقل عن الخليل أنّ (أنْ) في الآية بمنزلة (أي). ومثل هذا في القرآن كثير[5].

فهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا الى أنّ (أنْ) في هذا ونحوه ليست مفسرة بل هي مصدرية أو زائدة[6]. وقد اشترط من أثبت لها التفسير شروطاً ذكرها صاحب المغني:

أحدها: أن تسبق بجملة —كما تقدم — في الآية.

الثاني: أن تتأخر عنها جملة ولا فرق بين الاسمية والفعلية.

الثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول.

الرابع: أن لا يكون في الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال (قلتُ له أنْ أفْعَل).

الخامس: أن لا يدخل عليها جَارٌ فلو قلت (كتبت إليه بأنْ أفعل) لم يجز إلا على المصدرية[7].

---

(1) المؤمنون / 27.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب، 2 / 424.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 2 / 51، وأن لم يسلم به الدسوقي في حاشيته على المغني، 2 / 56 من الحاشية.

(4) ص / 6.

(5) ينظر: الكتاب، 3 / 162.

(6) ينظر: إعراب القرآن للزجاج، 3 / 795، الجنى الداني / 339، ومغني اللبيب، 1 / 47.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 48 – 49 .

هذه هي شروط (أنْ) المفسرة في رأي المثبتين وقد اختلفوا في (أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) في قوله تعالى: ((**فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ**))[1] هل لها محل من الإعراب أم لا ؟ فقد ذهب ابن هشام في مغنيه الى أنها لا محل لها من الإعراب[2]، لأنّ اعتبار المحل في الجملة المفَسّرة إما أن يكون على البيان أو على البدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل (جملة) بل (مفرد)[3].

في حين ردّ الصبان هذا الرأي فقال: ((وفيه عندي نظر؛ لأنه إنما يظهر في المفسرة الَّتي ليست في معنى المفرد كما في (زيد ضربته) [4]. لا الَّتي هي مفسرة بعد المفعول؛ لأن الظاهر أنّ هذه في محل نصب؛ تبعاً لما فَسَرَتْهُ لأنها في معنى هذا اللفظ فيحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي[5] ما نصّه: الظاهر أنّ الإيحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل))[6]. ونقله عن الكافيجي أيضاً الشيخ محمد العدوي في حاشيته على الشذور[7].

والَّذي يبدو من هذا كله أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع مما ذهب إليه ابن هشام وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إنّ الإعراب هو الأبانة والأبانة متعلقة بالمعنى فمتى ما أمكن التحاكم الى المعنى جاز الإعراب عليه[8]. والناظر في قوله تعالى ((فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ)) يجد وضوح المفعولية فيها، فلو سأل سائل قبل تمام الآية: (فأوحينا إليه) ماذا أوحى إليه الله سبحانه ؟ فالجواب بتتمتها (أنْ اصنع الفلك) أي صُنْعَ الفلكِ، ومِنْ ثَمَّ فأنها في محل نصب وهي مستحقة له.

---

(1) ينظر: المؤمنون / 27 .

(2) ينظر: مغني اللبيب، 2 / 521، 1 / 47 .

(3) ينظر: مغني اللبيب، 2 / 526.

(4) وأن كان الصبان يتفق مع ابن هشام على أنّ الجمل المفسرة لا محل لها من الإعراب.

(5) هو العلامة محي الدين محمد بن سليمان الكافيجي شيخ السيوطي له رسالة سماها (التَّيسير في علم التفسير) وله الكثير من الشروح في اللغة والأدب والنحو والفقه توفي سنة 856هـ، ينظر: كشف الظنون، 1 / 520.

(6) حاشية الصبان، 3 / 418.

(7) ينظر: حاشية العدوي على شذور الذهب، 2 / 83.

(8) ينظر: مغني اللبيب، 2 / 698.

ثانياً: إنّ الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب باتفاق بين الصبان وابن هشام ولكن إن أمكن تأويل الجملة بالمفرد زال هذا المانع من عدم اعتبار المحل وهذا ما ذهب إليه الصبان أنّ جملة (أنَّ اصنع الفلك) بمعنى (أوحينا)[1].

ثالثاً: لو سلمنا بأنها لا محل لها من الإعراب كما يقول ابن هشام لأحوجنا ذلك الى تقدير مفعول (أوحى) فيكون التقدير (فأوحينا إليه أمراً[2] أو شيئاً[3] هو أنْ اصنع الفلك). وفي هذا من التكلف ما فيه ثم تقدير كلام لا يوجد في كلام الله تعالى خلاف الأصل ومتى ما أمكن الأخذ بالظاهر كان أولى.

ثمّ إن التأويل أسلَمُ من التقدير لأنّ التأويل بلا زيادة والتقدير خلافهُ[4].

فهذا ما تجلى لنا في هذه المسألة مؤيدين فيه الصبان – والله أعلم.

ولكن الّذي نَوَدُّ ذكره في هذا الباب هو أنّ (أن التفسيرية) هذه ليست محل اتفاق فهي تبع للمعنى؛ فلم أر في ما اطلعت عليه من الشواهد – الّتي ذكرناها والّتي لم نذكرها – شاهداً واحداً اتفق عليه[5]، ولهذا نقول: إنّ حصْرَ هذا الباب من الصعوبة بمكان؛ لأنّ فهم المعنى هو الكفيل بتوجيه الإعراب والقطع فيه؛ لذلك وجدنا النحاة ومنهم ابن هشام قد وضع الشروط العديدة حتى تُعَدَّ (أنْ) هذه تفسيرية وكل الّذي جاء به من الشواهد غير سالم من التأويل عند نحوي آخر فلذلك نراه يدافع عن كل شاهد جاء به تقريباً[6]. فالقول بأنها تفسيرية أو زائدة أو مصدرية وغير ذلك من الأقوال إنما هو تابع لفهم النص وتخريجه؛ وعليه فلا نُحَمّلُ أحداً من النحاة أو المفسرين رأياً دون رأي ونلزمه به ما دام الحفاظ على سلامة المعنى قائماً والدليل موجوداً؛ لأنه الأصل في هذا. والله أعلم.

---

(1) وسيأتي في (ثالثاً) لماذا التأويل.

(2) هذا تقدير الدسوقي في حاشيته على المغني، 1 / 31.

(3) هذا تقدير الشيخ العدوي في حاشيته على الشذور، 2 / 84.

(4) ينظر: التأويل النحوي في القرآن، 1 / 9 – 10 .

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي، 4 / 446، 447، 447، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 383، واختيارت أبي حيان النحوية، 2 / 632.

(6) ينظر: مغني اللبيب، 10 / 47، 48، 2 / 527، 528 .

2. ومن ردوده على أبي بكر الدماميني، هل لـ (رأى) الاعتقادية مفعول أو مفعولين:

إن (رأى) من الأفعال الناسخة للابتداء، وهي من أخوات (ظنّ) وتقسم (أخوات ظن) على قسمين: القسم الأول (أفعال القلوب) والثاني (أفعال التحويل)، فأما أفعال القلوب فتقسم على قسمين:

1 – أفعال اليقين وهي (رأى، وعَلِمَ، ووَجَدَ، ودَرَى، وتَعَلّم).

2 – أفعال الرجحان وهي (خال، وظنّ، وحَسِب، وزَعَمَ، وعدّ، وحجا، وجَعلَ، وهَبَ)[1].

والَّذي يهمنا من هذه الأفعال هو (رأى بمعنى اعتقد، فأن رأى تأتي بمعنى عَلِم وبمعنى ظنّ و .....الخ [2]. وقد اختلف فيها هل تنصب مفعولين أم تقتصر على مفعول واحد ؟ فمذهب فريق من النحاة أنها تنصب مفعولين ومنهم سيبويه.

جاء في الكتاب: ((هذا باب الفاعل الَّذي يتعدى فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .... ومثال ذلك (رأى عبد الله زيداً صَاحِبَنا) .... فاذا قلت (رأيت) فأردت رؤية العين فهو بمنزلة (ضربت) يأخذ مفعولاً واحداً)) [3]. وذهب ابن السراج الى أنّ هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً ومثل بمثال سيبويه المتقدم فالمخَاطِبُ والمخَاطَب – عنده – في المفعول الأول سواء وإنمّا الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ، وفي الخبر الفائدة[4]. وكذلك ذهب ابن معطٍ الى عدم الاقتصار على

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 380.

[2] ينظر: في هذه المعاني مثلاً همع الهوامع، 1 / 543.

[3] الكتاب، 1 / 40.

[4] ينظر: الأصول لابن السراج، 1 / 180 – 181.

مفعول واحد في رأى الاعتقادية[1]. وكذلك ابن عصفور في شرحه للجمل[2]، والسيوطي في الهمع[3] مستدلاً بقول الشاعر:

رَأى النَّاسَ إلا مَنْ رَأى مثلَ رَأيَهُ   خَوَارِجَ تَرّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ[4]

فقوله (رأى مثلَ رأيَهُ) فيه مفعولان لرأى الاعتقادية وهما (مِثْلَ) و (رأيَهُ). ومن المحدثين عباس حسن في النحو الوافي[5].

وذهب الفريق الآخر من النحاة الى أن رأى الاعتقادية يجوز فيها أن تأخذ مفعولاً واحداً وأن تأخذ مفعولين ومنهم الرضي جاء في شرح الكافية في باب المفعول به: أنّ أفعال القلوب في الحقيقةِ لا تتعدى إلا الى مفعولٍ واحدٍ، وهو مضمون الجزء الثاني مُضافاً الى الأولِ وإنّما نُصِبَاً معاً؛ لتعلق الفعل بمضمونهما معاً؛ ولذلك قَلّ حذف أحدهما دون الآخر لأنهما كالكلمة الواحدة[6]. وكذلك ذهب الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل الى أنه إن أمكن الحمل على كلام الرضي في رأى الاعتقادية حُمِلَ وإلا فلا[7]. وذهب الدماميني الى أنّ رأى الاعتقادية متعدية دائماً الى اثنين، فقد ردّ الدّماميني قول الرّضي (أنّ معمولها هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافاً الى أوّلها) من وجهين:

الأول: أنّ المضاف إليه غير مقصود لذاتِهِ بل لغيره.

الثاني: أنّ هذه الأفعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه[8]. في حين قال الصبان بقول الرّضي وذهب مذهباً مخالفاً فيه

---

[1] ينظر: الفصول الخمسون / 174.
[2] ينظر: شرح جمل الزجاجي، 1 / 310، 312.
[3] ينظر: همع الهوامع، 1 / 543.
[4] البيت بلا نسبة في الدّرَرْ ، 1 / 298، وهمع الهوامع، 1 / 544.
[5] ينظر: النحو الوافي، 2 / 14.
[6] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 1 / 303، 4 / 150 باب ظنّ وأخواتها.
[7] ينظر: حاشية الخضري، 1 / 334.
[8] ينظر: المنهل الصافي في شرح الوافي / 1000، وحاشية الصبان، 2 / 27، وحاشية الخضري، 1 / 334.

الدماميني[1]. والَّذي يبدو من كلّ ما سبق أنّ ما ذهب إليه الدّماميني أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولا: إنّ معنى الفعل هو الاعتقاد، والاعتقاد يتطلب أمرين (المعْتَقَدْ) و(المعْتَقَد به) فاذا قلت ((رأيتُ الصدقَ فلاحاً)) فالمعتقد به هو (الصدق) والمعتقد هو (الفلاح). فأن كان هذا الفعل يعمل في الجزئين باتفاق فلماذا التأويل بالمصدر المضاف الى المفعول الأول بحجّة أنّ الجزء الثاني هو المعْني بالحقيقة وفي هذا من التكلف ما فيهِ.

ثانياً: لا نسلم أنّ المفعول الأول غير معني وأنّ الثاني هو المراد حقيقةً لا الأول بل نقول أنّ المفعول الأول لا يمكن أن يكون ضعيفاً في تأدية المعنى أو أنه غير معني به بل هما كالكلمة الواحدة فإذا قلنا (رأيت فلاحاً)، ورأى بمعنى اعتقد، لم يكن له معنى؛ فلا بد من ذكر الأول ومن ثمّ فلا بُدّ له من مفعولين (المعتقد والمعتقد به)؛ ليستقيم الكلام.

ثالثاً: وجود الشواهد الفصحية الَّتي تؤيد ما ذهبنا إليه ومنه قوله تعالى: ((**إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً. وَنَرَاهُ قَرِيباً**)) [2]. وقول الشاعر:

رأىَ النّاسَ إلا مَنْ رَأى مثلَ رأيَهُ ... خَوَارِجَ تَرّاكيْنَ قَصْدَ المَخَارِجِ[3]

ففي الآية جاءت (رأى) الاعتقادية في (يَرَوْنَهُ بَعِيداً) و (وَنَرَاهُ قَرِيباً) آخذتاً لمفعولين.

وفي قول الشاعر(رأى مثلَ رأيهِ) فـ(مثل) و(رأيه) مفعولي (رأى) الاعتقادية.

رابعاً: أنّ رأى بمعنى علم تأخذ مفعولين[4]، ولقرب العلم من الاعتقاد، فالعلم ناشيء من الاعتقاد والاعتقاد ناشيء من العلم فالتلازم موجود بينهما وطرداً لـ(رَأى) على وتيرة واحدة تأخذ مفعولين أيضاً وأما قوله:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلَّ شيءٍ ... مُحَاولةً وأَكْثَرَهُم جُنُودا[1]

---

[1] ينظر: حاشية الصبان، 2 / 27، 28.

[2] المعارج / 6 – 7.

[3] سبق تخريجه ص 84 من البحث .

[4] ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 381.

(فرأيت) في البيت بمعنى (عَلِمْتُ) ومفعوليها (أكبرَ) و (أكثرَ) ومعنى رأيت في البيت الى الاعتقاد أقرب منها الى (العِلْم) خاصة فيما يتعلق بالدين ولذلك سميت العقيدة عقيدة؛ لأنها مبنية على العلم الجازم بما يعتقد به.

خامساً: أن القائلين بأن (رأى) اذا كانت بمعنى (أعْتَقَد) تأخذ مفعولاً واحداً لا يقولون به على إطلاقه بل قالوا: بأن بعضه يأخذ مفعولين والبعض الآخر يأخذ مفعولاً به واحداً[2]. وفي هذا من التكلف ما ليس بخاف.

3 – ومن ردوده على الشيخ خالد الأزهري في(حتى بين الغاية والابتداء):

(حَتَّى) حرف رباعي[3] تستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل[4].

الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة (الواو)[5].

الثالث: أن تكون حرف ابتداء يدخل على الجملة الاسمية والفِعلية.

وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتى) الثلاثة كقولك (أَكَلْتُ السَمَكَةَ حتى رأسها) فلك أن تخفض لفظة (رأس) على أن حتى بمعنى (إلى) وأن تنصبها على أنها بمعنى (الواو) وأن ترفعها على أنها للابتداء [6].

وقد روي بالأوجه الثلاثة في (غُواتَهُمُ) في قوله:

---

(1) البيت لخداش بن زهير كما في المقاصد النحوية، 2 / 371، وبلا نسبة في تخليص الشواهد/425، وشرح الأشموني، 28/2، وشرح ابن عقيل، 381/1، وشرح قطر الندى/186.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي، 4 / 151.

(3) الأصول في النحو، 216/2.

(4) ينظر: المغني، 166/1.

(5) ينظر: المغني، 171/1.

(6) ينظر المغني، 173/1.

عَمَمْتَهُمْ بالنّدَى حَتَى غُواتُهُمُ فَكُنْتَ مَالكِ ذي غَي وذيَ رَشَدِ[1]

ومباحث (حتى) يكاد لا يخلو كتاب في النحو من إيرادها[2]. وقد وقع الخلاف في معنى (حتى) في قول الشاعر:

أشاءُ ما شيء تِ حَتَى لا أزالُ لِمَا لا أنتِ شَائيةٍ مِنْ شَأْنِنا شَانِئْ[3]

فقد ذهب الشيخ خالد الأزهري –كما في التصريح – إلى أَنَّ (حتى) في البيت للغاية بمعنى (إلى) لأن ما بعدها منصوب (بأن) مضمرة[4]. في حين ذهب الصبان إلى أن (حتى) في البيت ابتدائية بمعنى (فاء السببية) والفعل بعدها مرفوع[5]. والَّذي يبدو من هذا أن المعنى متجه لقبول الأمرين معاً، وذلك لأسباب

أولاً: إن معنى الغاية متحصل في البيت على التأويل الآتي: (أشاء ما شيءت إلى أن يكون حالي بأن لا أزال لما لا أنت شائيةُ من شأننا شاني) فهو عندما يكون بهذه الحال فسوف يتحد مع المخاطَب ويكونان شيئاً واحداً.

ثانياً: إن معنى الابتداء متحصل أيضاً على التأويل الآتي: (أن الشاعر يشاء ما يشاء المخاطَب) فقد لخص البيت بقوله (أشاء ما شيءتِ) ثم استأنف ووصف حاله بقوله (حتى لا أزال لما...).

(1) مغني اللبيب، 130/1، 611/2 وهو بلا نسبة.

(2) ينظر مثلاً: الكتاب، 3/ 20-21، والأصول، 1/ 424-425، وهمع الهوامع، 424/2، وشرح ابن عقيل، 20/2، وشرح الأشموني، 317/2، 318... الخ.

(3) أوضح المسالك، 276/1، والدرر، 232/2، وشرح الأشموني، 7/2، وشرح التصريح، 227/1، وهمع الهوامع، 534/1.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 237/1.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 7/2.

ثالثاً: لم يجزم الصبان في اعتراضه على الأزهري بأن معنى الابتدائية هو المعنى المقصود لا غير بل قال: ((الأظهر أن حتى ابتدائية.. وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية)).

فهو دليل إذاً على احتمال الأمرين معاً. ولنا وقفة من خلال هذا الإيراد، وهي أن هذه المعاني لا تعقل غالباً بِعِقَال الألفاظ؛ لخروج الألفاظ عن معانيها أو لتوارد المعاني على لفظ واحد، وقد حاول بعض النحاة[1] حصر (حتى)بمعنى الغائية مطلقاً إلا أن ذلك لم يتسن له لما قدمنا.

***

---

[1] ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك وقد ذهب إبن مالك هذا المذهب، 789/2 -790.

الفصل الثاني

ردود الصبان على الاشموني وابن مالك

1 – الأشموني حياته وعلمه:

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الشرف الأُشْمُوني الأصل، المصري الشافعي[1].

ولد سنة (838 هـ)، وتوطّنَ القاهرة مكبّاً على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه.

حفظ (القرآن الكريم)، و(المناهج)، و(جمع الجوامع)، و(ألفيه النحو)[2]. وتميز بفضائل عديدة، منها الخلقُ والزّهدُ والورع والعلم وهو فقيه وأصولي، ومقرئ، ونحوي، وناظم. تصدى للأقراء سنة (864هـ) وحضر عليه الخَلْقُ الكثير[3]. وقد أخذ هذا العلم عن أشياخ عصره منهم:

1 – البُلْقَيْني: وهو علم الدين صالح بن عمر بن رسلان الكناني البلقيني ولد سنة (791هـ) أخذ عنه الأشموني الفقه الشافعي[4].

2 – التقي الحِصْني: وهو أبو بكر محمد بن شاري العلاّمة الشافعي ولد سنة (810هـ) أخذ عنه الأشموني العربية والفرائض وغيرها. توفي سنة (881هـ). [5]

3 – الجَوْجَرِي: وهو محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري الشافعي القاهري ولد سنة (721هـ) أخذ عنه الأشموني الفقه، توفي سنة (880هـ) [1].

---

(1) ينظر: الضوء اللامع، 6 / 5، وكشف الظنون، 1 / 153، وشذرات الذهب، 8 / 165، وهدية العارفين، 1 / 739.

(2) ينظر: الضوء اللامع، 6 / 5، الأعلام، 5 / 10.

(3) ينظر: الضوء اللامع، 6 / 5.

(4) ينظر: شذرات الذهب، 7 / 307.

(5) ينظر: هدية العارفين، 2 / 212.

4 – الحافظ ابن حجر: هو أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الشافعي ولد سنة (873هـ)، وكان فريد زمانه من أجل علماء عصره في الحديث أخذ عنه الأشموني في الحديث وتردد عليه كثيراً، توفي الشيخ ابن حجر سنة (852هـ) [2]، وغيرهم من الأشياخ والعلماء[3].

وأما عن مؤلفات الأشموني فهي كثيرة متنوعة في (الأصول، والفقه، والمنطق) وهي في معظمها منظومات لمؤلفات السابقين أو شرح لها أو حواشٍ عليها، وأشهر مؤلفاته: ((شرحه على ألفية ابن مالك)) وسماه في المقدمة (منهج السالك الى ألفية ابن مالك) [4] وقد طبع مراراً.

ومن تصانيفه الأخرى

1 – شرح التوضيح (يقصد بن كتاب ابن هشام أوضح المسالك).

2 – شرح قطعة من (التسهيل) لابن مالك.

ومن منظوماته[5]:

1 – نظم إيساغوجي في المنطق.

2 – نظم (مجموع الكلائي) في الفرائض.

3 – نظم (منهاج الدين في شعب الإيمان) في الفقه.

وتوفي الأشموني سنة (900هـ) في مصر، رحم الله الأشموني وأسكنه فسيح جناته[6].

2 – ابن مالك حياته وعلمه[7]:

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي النحوي. ولد بجيّان وهي مدينة من مدن الأندلس[1]، سنة (600هـ). وبدأ دراسته بحفظ القرآن

([1]) ينظر: الضوء اللامع، 6 / 5، 6 / 288.

([2]) ينظر: هدية العارفين، 1 / 128 – 130.

([3]) للاستزادة ينظر: المصادر المتقدمة.

([4]) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 35.

([5]) ينظر: الضوء اللامع، 6 / 5، وكشف الظنون، 1 / 206 – 208.

([6]) ينظر: كشف الظنون، 1 / 153، وهدية العارفين، 1 / 739، والأعلام، 5 / 10.

([7]) اختصرنا في ترجمته لشهرته ولكثرة من تناوله في مقدمات تحقيق كتبه، أو التآليف الأخرى.

الكريم، وتبع ذلك دراسة القراءات، وعلوم الدين والنحو، واللغة. رحل الى المشرق العربي ونزل دمشق وأخذ من علمائها[2]. وكان متين الخلق والدين، وصادق الحديث وحسن السمة وكان حريصاً على طلب العلم ونشره[3]. وأما عن مؤلفاته فهي كثيرة جداً ومنها: -

1. الكافية الشافية.
2. شرح الكافية الشافية.
3. الخلاصة المشهورة بالألفية.
4. التسهيل.
5. وشرح التسهيل.

وغيرها الكثير من الكتب في النحو والفقه والصّرف. توفي ابن مالك في دمشق الَّتي رحل إليها سنة (672هـ) وصُلّيَ عليهِ بالجامع الأموي سنة (672هـ). فرحم الله ابن مالك رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته[4].

***

(1) ينظر: معجم البلدان، 1 / 64.
(2) ينظر: نَفْحُ الطيب، 7 / 257.
(3) ينظر: المصدر نفسه، 7 / 282.
(4) ينظر: بغية الوعاة، 2 / 53.

المبحث الأول: ردوده في باب الاسماء

أولا: ردوده على الأُشموني:

1 – هل يجوز الإخبار (بالموصول) وحده.

جاء في باب الموصول عند النحاة: أَنّ (ذا) إذا وقعت بعد (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين، ولم تكن ملغاة، فهي مثل (ما) الموصولة شرط إلاّ تلغى في الكلام؛ فيصير مجموع (من ذا) أو (ماذا) استفهاماً. ويظهر ذلك إذا أعربت ما بعدها بدلاً عنها، بالرفع على الابتداء، في نحو قولك: ((ماذا صَنَعْتَ أخير أم شرّ ؟)) فما (مبتدأ) وذا (خبر) ويجوز العكس. أمّا اذا نصبتَ فقلت (ماذا صنعتَ أخيراً أم شراً ؟) فقد جعلت (ذا) ملغاة؛ لأنها عند ذاك تُعْربُ مفعولاً مقدماً لـ (صنعتَ) [1]. قال الأشموني: ((فتقول عند جعلك ذا موصولاً: ماذا صنعتَ أخيرٌ أم شرٌّ ؟)) بالرفع على البدلية من (ما) لأنّه مبتدأ و(ذا) وصلته خبر)) . [2]

في حين ذهب الصبان الى أنّ الخبر في هذا هو (ذا) لا هي وصلتها فقال ((إنّ الموافق للصناعة أنّ الخبر أو المبتدأ الموصول فقط، لا مجموع الموصول والصلة كما صنع الشارح)) [3]. وهذه من المسائل الَّتي تحتاج الى نظر في المعنى؛ لأنّ الخبر هو الجزء المتمم الفائدة، كما قال ابن مالك في الخلاصة[4]. فتقدير الشارح أنّ (ذا وصلته) الَّتي هي (صنعت) بمجموعها (الخبر) العائد على المبتدأ؛ لفائدة الصلة في تمام المعنى. والصبان يرى أنّ في (ذا) إفادة الخبر دون الصلة وإن كان الموصول محتاجاً إليها؛ لأنهما متلازمان – كما أفهمهُ كلامّهُما –

ولعلّ الَّذي يُتَرَجّحُ من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى؛ وذلك للأمور الآتية: –

أولاً: إنّ (ذا) الموصولة تُعَدُّ خبراً؛ بالنظر الى ما تحمله من المعنى. فمعناها قرين لصلتها لا انفكاك عنه ومن ثَمَّ فهي مفهمة للمعنى؛ باعتبار اللزوم.

([1]) ينظر: الكتاب، 2 / 415، وشرح المكودي / 25. والفوائد الضيائية، 2 / 110.

([2]) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 256.

([3]) حاشية الصبان، 1 / 256.

([4]) ألفية ابن مالك / 10 .

ثانياً: إنّ القول بأنّ (ذا) وحدها الخبر جار على الأصل، فالأصل في الخبر أن يكون مفرداً لا جملة، ومتى ما أمكن الرّد الى الأصل كان ذلك أولى.

ثالثاً: قد تقرّر باتفاق أنّه يجوز في إعراب (ماذا صنعت) أن يكون (ذا) مبتدأ مؤخّر و (ما) خبر مقدّم، وقد ذهب بعض أرباب الحواشي الى إنّ هذا الأعراب أوْلى؛ لأنّ (ذا) معرفة حينئذ[1]. وهذا الأعراب يُبَينُ لنا إمكانية جعل (ذا) وحدها الخبر.

رابعاً: لم أجد فيما – أطلعت عليه – من أقوال النحاة الّذين أعربوا هذا الشاهد ونحوه[2] – مَنْ قال بما قال به الأشموني، بل أنّ ما قالوه هو ما ذكره الصبان في الأعراب آنفاً[3]. قال ابن هشام في تخليص الشواهد ((ماذا صنعت؟) يحتمل كون (ماذا) مفعولاً مقدماً؛ على تركيب (ذا) مع (ما) ويحتمل كونهما مبتدأ وخبر، ... فما استفهامية مُعَلّقّةٌ لفعل السؤال وهي مبتدأ و (ذا) خبر ويجوز العكس)) [4]. وبهذا أيدّنا ما ذهب إليه الصبان، ولِكُلٍّ فّضْلُهُ.

2 – موانع توسط الخبر بين كان وأسمها: يجوز في خبر كان التوسط بينها، وبين أسمها – وكذا باقي أخواتها – وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس، دام) على أسمهما، والصحيح جوازه، وقد بسطت كتب النحو ذلك بسطاً شافياً[5]. وأخبار هذه الأفعال على ثلاثة وجوه:

([1]) وهو شيخ الصبان الشيخ حسن المدابغي في حاشيته على شرح الأشموني كما نقل عنه الصبان، ينظر: حاشية الصبان، 1 / 256.

([2]) ونحو هذا قولهم ((من ذا ضربتَ أزيدٌ أم عمرو))، وقول الشاعر: وهو من شواهد سيبويه على هذه المسألة:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يحاول أنحبٌ فيقضى أم ظلال وباطِلُ

ينظر: الكتاب، 2 / 417، وشرح المكودي / 25، وأوضح المسالك، 1 / 113. وشرح التصريح على التوضيح، 1 / 166.

([3]) ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 145، وشرح المكودي / 25، وأوضح المسالك، 113/1، وشرح التصريح على التوضيح، 166/1، وحاشية الخضري، 1 / 162.

([4]) تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد / 153.

([5]) ينظر: مثلاً شرح كافية ابن الحاجب للرضي، 4 / 192، ارتشاف الضرب، 2 / 85، وأوضح المسالك 1 / 172، وشرح ابن عقيل، 1 / 153، وشرح التصريح على التوضيح، 1 / 224 – 225، وهمع الهوامع، 1 / 430، والنكت الحسان، 71، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 1 / 248.

الأول: وجوب التأخير.

والثاني: وجوب تقديم الخبر على الاسم.

والثالث: الجواز بين التقديم على الاسم أو التأخير.

وقد وقع الخلاف في تمثيل الشارح العلاّمة للوجه الأول وهو وجوب التأخير. وذلك إذا كان في الخبر ضمير يعود على شيء من الاسم حيث مثّل له الشارح بقوله ((كان غلامُ هندٍ مبغضّها)) إذ منع تقديم الخبر على الاسم في هذا؛ وذلك لعود الضمير على متأخرٍ عنه[1]. في حين ذهب الصبان الى الجواز في هذا المثال فأجاز توسط الخبر فيه بين (كان وأسمها) فأجاز: ((كان مبغضَها غلامُ هندٍ))؛ وذلك لعود الضمير على متقدم في الرتبة وإن تأخر لفظاً[2]. ولَعَلّ الَّذي يظهر في هذا هو ما ذهب إليه الصبان من الجواز؛ وذلك للأمور الآتية: –

أولاً: إن تمثيل الشارح لوجوب تأخير الخبر في (كان غلامُ هند مبغضَها) تمثيل فيه نظر من وجهين:

أحدهما: إن تأخير الاسم وتقديم الخبر، وإن كان فيه ضمير يعود على شيء من الاسم مستساغ؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً لا رتبة، وهذا التأخر له نظارةُ في العربية[3].

والآخر: هو ما مَثّل به العلامة السيوطي في (الهمع) فإنّه أحْكَمُ من حيث (عودِ الضمير على المتأخر) من تمثيل الأشموني. جاء في الهمع: مثال التوسط ووجوب التأخير: ((كان بعلُ هند حبيبَها)) لأجل الضمير[4].

فلو قلت ((كان حبيبَها بعلُ هندٍ)) لم يجز، وذلك لجواز سقوط الضمير (الهاء) في (حبيبَها) على (بعل) وعلى (هند)؛ وهذا المنع إنما جاء؛ لأمن اللبس في عود الضمير. بخلاف ما مثل به الأشموني فمثال السيوطي لا لبس فيه (كان مبغضَها غلامُ هندٍ).

---

(1) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 367.

(2) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 367.

(3) وقد جاء: في باب المبتدأ والخبر من الأمثلة الكثير ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 222.

(4) ينظر: همع الهوامع، 1 / 431.

ثانياً: ذهاب جملة من النحاة الى ما ذهب إليه الصبان[1] في حين لم أجد – فيما أطلعت عليه – مَن ذهب مذهب الأشموني في تمثيله، ولا في شرطه الَّذي اشترطهُ[2]، وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان من الجواز والله تعالى أعلم.

3 – إعراب ((خَيْر)) في قول ابن مالك:

قالَ مُحمد هُو ابن مالكِ   أَحْمَدُ ربي اللهَ خَيرَ مالكِ[3]

فقد ذهب الأشموني في إعراب (خير) في البيت المتقدم الى القول بأنها بدل من (ربّي) منصوبة على البدلية، أو على الحال على حدِّ (دعوتُ الله سميعاً) فسميعاً (حال) من لفظ الجلالة (الله) [4]. وهو قول أبي زيد المكودي في شرح الألفية[5]. في حين لم يرتضِ الصبان هذا التوجيه من الأشموني، واعترض عليه بالآتي:

أولاً: إن البدل بالمشتق قليل و (خير) من المشتقات؛ وذلك لأنّ البدل في نية استئناف العامل فهو في التقدير يلي العامل، والمشتق لا يلي العامل إلا بشروط[6].

([1]) ومنهم العلاّمة الخضري، 1 / 248، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، 1 / 253، وعباس حسن، في النحو الوافي، 1 / 517.

([2]) وقد أوجب العلامة الرضي التأخير عن الاسم اذا تأخر مرفوع الاسم عنه نحو: ((كان زيد حسناً وجهُهُ)) فلو قلت: ((كان حسناً زيدٌ وجهُهُ)) أو ((حسناً كان زيدٌ وجهُهُ)) لم يجز؛ لأنك فصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئِهِ بالأجنبي. فما أحسَن هذا الاشتراط! ينظر: شرح الكافية، 4 / 198.

([3]) ألفية ابن مالك / 3.

([4]) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 42.

([5]) ينظر: شرح المكودي / 5.

([6]) ومنها قول الشاعر:

فلا وأبيكَ خيرٍ منكَ إنّي   لَيُؤذِيْني التَحَمْحُمُ والصهيلُ

حيث أبدل (خيرٍ) المشتق من (أبيك)، ينظر: شرح الكافية، 2 / 395 وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، 2 / 71 – 72، وحاشية الصبان، 2 / 364.

ثانياً: في جعلهِ (خير) بدل من (ربي) فيه مخالفة للجمهور المانعين تعدد البدل، وإنّ جعله بدل من (الله) – لفظ الجلالة – فقد منعه الجمهور أيضاً؛ لأنه بدل من بدل، أي كيف يكون البدل مقصوداً غير مقصود، وفي ذلك من التهافتِ ما فيهِ[1].

ثالثا: وأما كونُه حالاً – لأزمة فيه – فيكون فيه إيهام تقييد (الحمد) ببعض الصفات وهي ((الملك)) بل أن اقتضاء الحمد اللائق بمقام التعظيم، يجب أن يكون بكل الصفات: بالملك والخلق والأمر والتدبير .... وغيرها.

ولهذا ذهب الصبان الى جعل (خيرَ) منصوباً بفعل مضمرٍ تقديره (أمدحُ)[2]. ولعل الَّذي يُترَجّحُ من هذا هو ما ذهب إليه الصبان، وجملة من المعربين[3]. وذلك من وجهين.

الوجه الأول: الإعراب:

فإنّ تقدير (فعل) مضمر و ((خير)) معمولَهُ؛ مخرج من إيرادات النحاة –كما تقدّمَتْ – فلا وجود للبدل المشتق، ولا وجود للإبدال من البدل[4].

ثمَ إنْ أمكن التقدير وتخريج النص تخريجاً مقبولاً – فكما يقول الشيخ خالد- فلا حاجة للقول بالبدل. ثمّ إنّ تقدير الفعل ((أمدح)) أقرب الى الفعل ((أحمد)) مع ما بينهما من الفرق[5]، فيكون التقدير: ((أحمدُ ربِي اللهُ أمدحُ خيرَ مَالكِ)).

الوجه الثاني: المعنى وفيه مسألتان:

الأولى: تقدير فعل مناسب لمقام الثناء ومناسب لسنّة الابتداء بالكلام أو التأليف وهو الفعل (أمدح).

---

(1) ينظر: إعراب الألفية للأزهري /3، وحاشية الصبان، 1 / 42، وحاشية الخضري، 16/1.

(2) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 42.

(3) منهم الشيخ خالد في إعراب الألفية / 3، والخضري، 1 / 16، ومن المحدثين الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيق شرح عقيل، 1 / 15 هامش (1).

(4) ينظر: إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب / 3.

(5) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 1 / 153 – 155، ولمسات بيانية / 10.

الثانية: وهي أنّ جعل (خير) على البدل يقتضي اختصاص الحمد في قول الناظم بصفة واحدة وهي صفة الملك والأنسب في مقام الثناء الإطلاق بجميع المحامد لجميع الصفات لا التخصيص كما ذهب إليه الصبان، وحمل كلام الناظم على هذا أولى.

ثانياً: ردوده على ابن مالك:

1 – تصغير أفْعَل التعجب:

ذهب ابن مالك في باب التعجب الى أنّ تصغير (أفعَل) شاذ؛ وذلك لأنه (فعل) وليس باسم والأفعال لا تصغر، وقد ورد تصغير أفعل التعجب شذوذاً في قول الشاعر:

يا أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنّ لَنَا   من هؤليائكن الضّال والسَمِرِ[1]

(فأميلح) تصغير (أمْلَح) شذوذاً ويبقى الأمر فيه على السماع، وقد عزا ابن مالك إطراد تصغيره فقط الى ابن كيسان، فإن ابن كيسان قاس على ذلك كلّهِ وجعل منه (أكيرم بمحمد) و (أليطف بزيد)، ولكن السماع النادر لا يُصيِّرُ الأمرَ مقيسًا إذا خالف القياس[2]، وقد تبع الأشموني[3] ابن مالك في مذهبه[4]. وقد اعترض الصبان على ابن مالك فيما ذهب إليه، فأجاز قياسه في التعجب وحاصل اعتراضه: أنّ النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزناً واصلاً وإفادة المبالغة وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ونقل قول أبي بكر بن الانباري: ((ولا يقال إلا لمن صغر سنة)) [5] راداً قول ابن مالك من أنّ ابن كيسان هو الّذي

([1]) أُختلف في نسبة هذا البيت فقيل لمجنون ليلى وهو في ديوانه / 130. وصدر هذا البيت لعلي بن أحمد العربي في لسان العرب، 13 / 235. وقيل لعبد الله العرجي (ت،130هـ) ينظر: الانصاف، 1 / 127، شرح الكافية ابن الحاجب، 4، 224، ومغني اللبيب، 2 / 894، وهمع الهوامع، 3 / 46، المعرفي في النحو الكوفي / 85 هامش رقم (2).

([2]) ينظر تفاصيل المسألة: الأدلة العقلية في النحو العربي "شروح عبد القاهر الجرجاني نموذجا"، محمد عبد الرحيم، (إسطنبول: دار sonçağ، الطبعة الاولى2023)، ص33.

([3]) ينظر: شرح الأشموني، 3 / 37.

([4]) ينظر: شرح التسهيل، 2 / 372، إذ قال: ((لأنّ التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف)).

([5]) حاشية الصبان، 3 / 37، وهو قول ابن هشام في المغني، 2 / 894.

أجازه فقط، وما ذهب إليه الصبان هو مذهب الخليل وسيبويه، وإن لم يقولا بأسميّة أفعل التعجب إلا أنهما قاسا ذلك في أفعل التعجب(1).

والأصل في هذه المسألة هو اختلاف النظر الى (أفعَل) فمن قال بأسميتهِ وهم الكوفيون(2) صغروه وجعلوه قياساً ومن قال بفعليتهِ، وهم البصريون لم يجيزوا تصغيره(3)، لأنّ التصغير من خواص الأسماء(4).

ولعل الَّذي يترجح من هذا هو ما ذهب إليه الصبان من جواز تصغيره وأنه مقيس فيه وذلك للأمور الآتية:

أولاً: مشابهة صيغة التعجب، لا فعل التفضيل الَّتي أجمعوا على أسميتها؛ لقبولها علامات الأسماء(5). وهذه المشابهة في الوزن وفي الأصل وفي الدلالة على المبالغة. وهذه المشابهة تقتضي إعطاء الشيء، حكم ما يشابهُهُ جاء في الكتاب: ((هذا باب ما يُحَقَّرُ؛ لدنوه من الشيء وليس مثله))(6) ومثله في المغني(7).

ثانياً: مجيء السماع به كما في البيت المتقدم، وحكى الجوهري(8) ... (ما أحيسِنَهُ) أيضاً، والسماع خير دليل.

ثالثاً: ولوجود المشابهة ووجود السماع فقد ارتضى جمع من أكابر النحاة تصغيره في هذا فقط منهم الخليل بن أحمد وسيبويه، ومن الكوفيين الفراء(9) وإن قالوا بأسميته فالحاصل واحد.

---

(1) ينظر: الكتاب، 3 / 478.

(2) إلا الكسائي فقد قال بفعليته ينظر: شرح الكافية للرضي، 4 / 224، والمعرفي في النحو الكوفي / 85.

(3) إلا الخليل وسيبويه.

(4) ينظر في هذه المسألة وتفضيلها: الانصاف، 1 / 126 مسألة (أفعل في التعجب فعل هو أم أسم)).

(5) ينظر: شرح ابن الناظم / 343.

(6) الكتاب، 3 / 477.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 2 / 894.

(8) ينظر: الصحاح، 4 / 317.

(9) ينظر: همع الهوامع، 3 / 46.

وهو قياس ذلك. بل تعدى قبول هذا المذهب الى المحدثين فقد أرتضى الأستاذ عباس حسن هذا المذهب ووصَفَهُ بالرأي الميسَرْ الَّذي لا ضرر فيه[1].

2 – دخول (يا) النداء على (ألَّذي):

ذهب بعض الكوفيين[2] وتبعهم البغداديون[3] الى جواز دخول (يا) النداء على المحلى بأل مطلقاً وجعلوا منه قول الشاعر:

فَيَا الغُلَامَانِ اللّذانِ فَرّا إيّا كُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرَّاً[4]

وقول الآخر:

عَباسُ يا المَلكُ المتَوّجُ والذَّي عَرَفتْ لَه بَيْتُ العُلا عَدْنَانُ[5]

وأما البصريون فأنهم لم يجيزوا الجمع بين (يا) الَّتي هي للنداء وبين (ال التعريف)، وذلك لأنهم كرهوا الجمع بين أداتين للتعريف (يا)، و (الألف واللام) وقد استثنوا منها لفظ الجلالة (الله) فتقول (يا الله) وإنما أجازوا ذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أنّ الألف واللام ملازمة لهذا الفظ فصارت كالجزء منه فأنّ أصله (إله)

الثاني: أن الألف واللام عوض عن همزة (إله) والدليل على ذلك أنه لا يجوز الجمع بينهما فلا نقول (يا الأله).

---

(1) ينظر: النحو الوافي، 3 / 343، 4 / 632.

(2) ينظر: الانصاف، 1 / 335، وهمع الهوامع، 2 / 46، والموفي في النحو الكوفي / 66.

(3) ينظر: الانصاف، 1 / 335، وشرح أبناء الناظم /406، وأوضح المسالك، 3 / 86، شرح الأشموني، 3 / 285.

(4) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، 1 / 358، والانصاف، 1 / 336، وشرح الجمل لابن عصفور، 2 / 90، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي، 1 / 350، وشرح أبن عقيل، 2 / 241، والأشموني، 3 / 215.

(5) البيت بلا نسبة، في أوضح المسالك، 3 / 85، والهمع، 2 / 47، والأشموني، 3 / 215.

الثالث: كثرة الاستعمال فأنه لما كثر استعمالهم (الله) بالألف واللام أجازوا دخول الياء عليهما فكما تقول (يا رحمن)[1].

واستثنوا كذلك محكي الجمل، وذلك إذا كان المنادي جملة نحو: (يا المنطلق زيد) في رجلٍ سميَّ بالجملة[2]. وزاد المبرد أنّ ما سميّ بالموصول مبدواً (بأل) فأنه يجوز أن تدخل عليه (يا) النداء نحو (الَّذي) و (الَّتي) فتقول (يا الَّذي قام) و (ويا الَّتي قامت)[3]. وقد ارتضى ابن مالك ما ذهب إليه المبرد وقال به[4].

وجاء اعتراض الصبان على الناظم بما في الهمع نقلاً عن ابن حيان بأنّ ما نصّ عليه سيبويه هو المنع في هذا وأنّ (الَّذي مع صلته) كالاسم الواحد فهو مثل (حارث) فلا يجوز أن تقول (يا الحارث)[5]. والَّذي يبدو من هذا كلّه أنّ ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه سيبويه أولى؛ وذلك للأمور الآتية:

أولا: جاء في الكتاب أنه لا يجوز أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قالوا (يا الله أغفر لنا) ولا يجوز ذلك في (يا الَّذي قال ذلك)؛ وذلك لأنّ الَّذي وإن كان لا يفارقهُ اللام فهو ليس (اسماً غالباً) أي لا يُسَمَّى به الأشخاص في الغالب كزيد وعمرو؛ ألا ترى أنك تقول: (يا أيَّها الَّذي فعل كذا) وإن كان اسماً كزيد أو عمرو لم يجز ذلك فيه فلا تقول: (يا الزيد ولا يالعمرو)[6]. فأن قال قائل وقد جاء في الشعر قولهم:

---

(1) ينظر: الكتاب، 2 / 195، والأصول، 1 / 331، وشرح الجمل لأبن عصفور، 2/ 90.

(2) قال ابن مالك في الألفية:

وباضطرارٍ خصّ جمع يا وأل إلا مع الله ومحكي الجمل

ينظر: شرح ابن الناظم / 406، وشرح ابن عقيل، 2 / 242.

(3) ينظر: شرح الأشموني، 3 / 215، وهمع الهوامع، 2 / 48.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية، 3 / 1308.

(5) ينظر: حاشية الصبان، 3 / 215.

(6) ينظر: الكتاب، 2 / 195.

مِنْ أجلكِ يا الَّتي تيَّمْتِ قلبِيْ وأنت بخيلةٌ بالوُدِّ عَنّي[1]

((إذ دخلت (يا) على الألف واللام في (الَّتي) تشبيهاً بقولهم (يا الله)))[2]، نقول إنّ الجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أنه بالإمكان حمل البيت على (يا أيُّها الَّتي تيمت قلبي) وحذف أيُّها وأقام الَّتي مقامها؛ وهو قول بعض النحاة البصريين ومثل هذا كثير في النداء وفي غيره[3].

الثاني: إنّ هذا الشاهد من الشاذ القليل الَّذي لا ينقاس عليه وقد جاء القرآن الكريم على خلاف ذلك ومنه قوله تعالى: ((**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**))[4] فلم تباشر ياء النداء (الَّذي) بل بواسطة: (أيُّها).

ثانياً: والَّذي يبدو من تجويز نحاة البصرة دخول (ياء النداء) على ما فيه الألف واللام هو كثرة الاستعمال. وقد نص على ذلك سيبويه في الكتاب[5].

ولم أجد فيما – أطلعت عليه – من المصادر من أورد شاهداً آخر على دخول (ياء النداء) على الاسم الموصول المحلى (بأل) سوى ما أورده سيبويه وهو هذا البيت المتقدم وَمِنْ ثَمَّ لا تتحقق الكثْرَة الَّتي عليها مدار القياس. قال ابن يعيش ((وأما بيت الكتاب: من أجلك يا الَّتي تيمت قلبي ... الخ فشاذ قياساً واستعمالاً، فأما القياس فلمِا في نداء ما فيه (الألف واللام) على ما ذُكِرْ، وأمّا الاستعمال فظاهر فأن لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان ...

(1) هذا البيت بلا نسبة في الكتاب، 2 / 197، والانصاف، 1 / 336، وخزانة الأدب، 1 / 358، وشرح المفصل، 2 / 8، وشرح الكافية، 1 / 350، والأشباه والنظائر، 2 / 179، والهمع، 2 / 46، ولسان العرب، 15 / 239.

(2) شرح الشواهد للأعلم الشنتمري الكتاب، 1 / 311، بولاق.

(3) ينظر: الانصاف، 1 / 338 – 339.

(4) الحجر / 6.

(5) ينظر: الكتاب، 2 / 195.

والفرق بين (الله) وبين (الَّذي أو الَّتي) أنّ الَّذي والَّتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوى))[1].

3 – مجيء (مهما) استفهامية:

ذهب ابن مالك[2] وتبعه جماعة منهم الرّضي[3]، والفيروز آبادي[4] الى أنّ (مهما) تجيء استفهاماً واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

مَهْمَا لِيَ الليلةَ مَهْمَا لِيَه أَودَى بنَعْلَيَّ وسرباليه[5]

يريد ما لي الليلة ما لي ؟ فجعلوا (مهما) مبتدأ و (لي) خبر وأعيدت الجملة توكيداً[6].

في حين لم يرتضِ الصبان هذا القول، وأجاب بأنه يحتمل أنّ التقدير (مه) اسم فعل ثمّ استؤنف استفهاماً بـ (ما) وحدها[7]، وهذا المذهب هو مذهب جملة من النحاة ومنهم ابن الناظم[8] وأبو حيان[9] وتبعه السمين الحلبي[10] وابن هشام[11] والسيوطي[12] وحكموا بندور ذلك وخرّجوا البيت على التخريج المتقدم في قول الصبان.

---

(1) شرح المفصل، 1 / 344 – 345. وقد نقله السيوطي في الأشباه والنظائر، 2 / 179.
(2) ينظر: تسهيل الفوائد / 236.
(3) ينظر: شرح الكافية، 4 / 91.
(4) ينظر: القاموس المحيط، 4 / 415.
(5) البيت لعمرو بن ملقط ينظر: النوادر لأبي زيد /62 والخزانة، 3 / 631، ولسان العرب، 13 / 541، والقاموس المحيط، 4 / 415، وشرح الكافية الشافية، 2 / 578، وشرح الكافية للرضي، 4/ 91، وارتشاف الضرب، 2 / 548، ومغني اللبيب، 1 / 146 و 437، وهمع الهوامع، 2 / 548.
(6) ينظر: حاشية الصبان، 4 / 17.
(7) ينظر: همع الهوامع، 2 / 548، وحاشية الصبان، 4 / 17.
(8) ينظر: شرح ابن الناظم / 496.
(9) ينظر: ارتشاف الضرب، 2 / 548.
(10) ينظر: الدر المصون، 5 / 429.
(11) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 437.
(12) ينظر: همع الهوامع، 2 / 548.

والَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى؛ وذلك للأمرين:

الأول: هو ذهاب النحاة من البصريين والكوفيين الى القول بأنّ (مهما) مركبة وليست بسيطة، وقد اختلفوا في هذا التركيب هل تركيبها من (ما وما) كما ذهب الخليل أو من (مه وما) كما قال الكوفيون[1] وسيبويه[2] وخالفهم في ذلك ابن هشام فقد قال بأنّ (مهما) بسيطة غير مركّبة[3].

وما ذهب إليه الصبان هو مذهب سيبويه في تركيبها من (مه) و (ما) ومن ثَمّ فأنّ (ما) يمكن أن تكون (استفهاماً) ويمكن أن تكون (شرطاً) إذا أيّدَ المعنى أحد الأمرين. والمعنى في هذا البيت للاستفهام بلا خلاف فيه[4].

الثاني: إن القول بأن (مهما) للاستفهام فيه أنه يمكن أن تقع (مهما) هنا بمعنى (الشرط) وليس بمعنى الاستفهام وهو احتمال وارد؛ لتوارد معنى الشرط على (مهما) إذ هو من أهم معانيها ويصير التقدير: (أي شي يكون لي الليلة فالنتيجة أنه قد أودّى بنعليَّ وسربالي فلمْ يبقَ لي شيء). وبخلاف القول بتركيبها فأنه يخرج من هذا الايراد فتكون (ما) للاستفهام و (مه) بمعنى (أكفف) وهذا الاستفهام خارج لمعنى التعجب[5].

***

([1]) ينظر: شرح الكافية الشافعية لابن مالك، 3 / 1627 .

([2]) ينظر: الكتاب، 3 / 59 – 60.

([3]) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 436.

([4]) تُرَاجَع أقوال النحاة في المصادر المتقدمة.

([5]) ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية، 2 / 676.

المبحث الثاني: ردوده في باب الأفعال

أولا: ردوده على الأشموني:

1 – حذف الفعل:

الأصل في الأفعال الذكر لا الحذف؛ لأنها من العمد في الكلام، وهذا ما مشى عليه الشارح في حديثه عن الفاعل حيث قال: ((ولا يجوز حذف الفاعل؛ لأنّ الفعل والفاعل. كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر))(1).

وقال الصبان ((وقوله: (لأنّ الفعل وفاعله ... الخ) مقتضاه أَنَّهُ لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة، فالأولى أنْ يعلل بأنّ مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حُذِفَ لزم شبه قيام العرض بنفسه. هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل))(2). والَّذي يبدو من هذا أنّ عبارة الشارح سليمة – لا إشكال فيها – وما اعترض به الصبان من أنّ عبارتَهُ تُلزمُ بعدم جواز حذف الفعل، فيها تضيق شديد في التعبير، وتكلف؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إن عبارة الشارح سليمة؛ حيث أنه يتكلم عن الفاعل لا عن الفعل وقول الشارح: ((ولا يجوز حذف الفاعل ... لا يستغنى بأحدهما عن الآخر)) لا يوجد فيه – فيما يبدو – ما يدل على عدم جواز حذف الفعل مع وجود القرينة والدليل على ذلك قوله (لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) فالظاهر من قوله (أن الفعل اذا حُذِفَ في اللفظ قُدِّر في المعنى). فلم يَقُلْ أحد من النحاة – فيما أعلم – أنه يوجد فعل بلا فاعل إلا الأفعال الناقصة أو أنّه يوجد فاعل من غير فعل وإلا لماذا سُمّي فاعلاً؟!.

ثانياً: أنه قد تقدم في شرح الأشموني، جواز حذف الفعل لدليل ومثال ذلك قولك: مَنْ قامَ؟ فَتَقُوْلُ: زيدٌ. أي زيد قامَ. فحذف الفعل لوجود قرينة السؤال. فكان ينبغي الحَمْلُ على ما تقدم من الكلام.

---

(1) شرح الأشموني، 2 / 63.

(2) حاشية الصبان، 2 / 63.

ثالثاً: إنّ تقرير الصبان لهذا التعليل – أي في علة عدم جواز حذف الفاعل – تقرير مشكل وغير واضح فأنه قد استخدم بعض اصطلاحات المتكلمين وفي هذا من الإرباك ما فيه. ولهذا أقْرَرْنا عبارة الشارح وحملناها على أحسن ما أمكن.

2 – إضمار الفعل وإظهاره بعد الاستفهام:

المفعول معه: هو الاسم المنتصب بعد واوٍ بمعنى (مع) والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه[1]. وقد سمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ((ما أنت وزيداً)) و ((كيف أنتَ وقصعة من ثريدٍ)) وقد خرّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير: ((ما تكون وزيداً)) و ((كيف تكون وقصعة من ثريد)) فزيد وقصعة منصوبان بـ (تكون) المضمرة[2]. وقد اختلف في هذا الإضمار هل هو واجب أم جائز؟ فقد ذهب الأشموني الى أنه واجب[3] في شرحه بيت الألفية.

وبعدَ ما استفهام أو كيفَ نَصَبْ بفعلِ كونٍ مُضْمَرٍ بعضُ العرب[4]

فقال بأنه واجب الإضمار ولا يجوز إظهاره؛ متمسكاً بأنه لم يلفظ به.

في حين ذهب الصبان الى أنه جائز الإضمار وليس بواجب[5]. ولعلّ الَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إنّ القول بوجوب الإضمار يحتاج الى ما يؤيده من العلة المانعة للإظهار، ولا وجود لهذه العلة المانعة من الإظهار، والدليل على ذلك ما ذكره العلامة الخضري في حاشيته، بأنّ فيه (الاستفهام) و (الظرف) اللذان يشتد طلبهما للفعل[6].

([1]) شرح ابن عقيل، 1/ 536 .

([2]) ينظر: الكتاب/ 303/1، وشرح الكافية للرضي، 44/2، وارتشاف الضرب، 289/2.

([3]) ينظر: شرح الأشموني، 2 / 202.

([4]) ألفية أبن مالك / 22.

([5]) ينظر: حاشية الصبان، 2 / 202.

([6]) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 455.

ثانياً: فأن قال قائل: قد جوّز سيبويه إضمار الفعل في قول الشاعر:

أزمانُ قَومِي والجماعةَ كالَّذي مَنَعَ الرّحالةَ أنْ تَمْيلَ مميلاً[1]

أي (أزمان كان قومِي مع الجماعة) مع أنه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضي تقديره؟ والجواب عن هذا كما يقول الخضري – بالاقتصار على السماع فيه – ولا يتعدى ذلك الى القياس؛ لقلّته[2].

وقد أجاز سيبويه في رواية هذا البيت وجهاً آخر وهو: (الرّفع) إذْ قال: ((ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع فكأنّه إذا قال: ((أزمان قومِي)) كان معناه: ((زمان كانَ قومِي والجماعة كالَّذي ....))[3] وبهذا يبطل الاستشهاد بالبيت، والأخذ بالظاهر أولى من التكلف ما دام قد رُوِيَ بالضّمِ.

ثالثاً: وظاهر كلام سيبويه أنك اذا أظهرت الفعل في نحو ((ما أنت وزيداً)) و((كيف أنت وقصعةً من ثريد)) لم ينقض ما أرادوا من المعنى[4]. وهو المطلوب.

رابعاً: إنّ وجه الإضمار هو كثرة الاستعمال – كما يقول سيبويه[5] – إلا أنّ هذه الكثرة ليست دليلاً كافياً على وجوب إضمار الفعل وعدم إظهاره[6].

وبهذا أيّدنا ما ذهب إليه الصبان ومن تبعه مخالفاً الأشموني.

---

(1) البيت للراعي النميري، شعر الراعي النميري / 59، وهو من شواهد الكتاب، 1 / 30. والخزانة، 1 / 502، وهو من شواهد الأشموني، 2 / 203 أيضاً.

(2) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 455.

(3) ينظر: الكتاب، 1 / 305.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 303.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 303.

(6) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 455.

ثانياً: ردوده على ابن مالك:

1 – تَعَلَّمْ بين التصرف والجمود:

ذهب ابن مالك الى أنّ (تَعَلَّمْ) الَّتي بمعنى (إعْلَمْ) جامدة غير متصرفة[1]، وأمّا (تَعَلَّمْ) الَّتي ليست بمعنى (إعْلَم) والَّتي هي من(علم يعلم إعْلّمْ) فمتصرف بلا خلاف[2]. وما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الأعْلم[3]، والرضي[4]، وابن الناظم[5]. في حين لمْ يرتضِ الصبان ما ذهب إليه ابن مالك، بل قال بتصرف هذا الفعل إذ قال: ((وذهب غيره الى أنها متصرفة وهو الصحيح وحكى ابن السَّكيت: تَعلَّمتُ أنّ فلاناً خارج)) وقال سم[6]؛ ((وقياس تصرفها أن يدخلها الإلغاء والتعليق....))[7]. وهذا الَّذي ذهب إليه الصبان هو مذهب أبي حيان[8]، والخضري في الحاشية[9].

ولعلّ الَّذي يُتَرَجّح من هذا هو ما ذهب إليه ابن مالك، وجملة من النحاة في عدم جواز تصرف (تَعَلّم) الَّتي بمعنى (إعْلَمْ)؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لقد فرّق العلماء بين (تَعَلّمْ) الَّتي بمعنى إعْلَمْ و (تَعَلَّمْ) الَّتي بمعنى (تَعَلَّمِ النحو) والمتصرفة من عَلِمَ يَعْلَمُ هي المتصرفة إجماعاً[10].

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية، 2 / 554.

(2) ينظر: همع الهوامع، 1 / 542.

(3) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 341.

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي، 4 / 148.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم / 146.

(6) وهو أحمد بن القاسم شهاب الدين العبادي المصري الأزهري الشافعي توفي سنة 994هـ له حاشية على شرح المعصوم لكافية ابن الحاجب وغير ذلك من التصانيف في الفقه والمنطق، ينظر: هدية العارفين، 1 / 80.

(7) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 37.

(8) ينظر: ارتشاق الضرب،

(9) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 341.

(10) ينظر: معاني النحو، 2 / 10 – 11.

وهذا التفريق بينهما يَدُّل على أنّ (تَعَلّمْ) الأولى إنما هي صيغة ثابتة بدليل تواتر استعمالها على هذا النمط ولم يفهم منها سوى الأمر في الكلام الفصيح، ومن ورودها في الشعر قوله:

تَعَلّمْ شِفَاءَ النّفْسِ قهْرَ عدُّوِها فَبَالِغْ بلُطفٍ في التَحَيّلُ والمكرِ(1)

وقول الآخر:

تعلّمْ إنّ بعدَ الغَيّ رُشّداً وأنَ لِتالِك الغبرِ انقِشَاعاً(2)

فهي هنا قد أفهمت الأمر ليس إلا. ومِنْ ثمَّ فأن جمود معنى الصيغة، ينفي الحاجة الى تصرف وزنها وتغيره؛ فما فائدة اختلاف صيغتها ما دام المعنى واحداً، فعند ذلك سيكون التصرف في صيغتها من الترف.

ثانياً: إنّ ما ورد عن ابن السّكيت يعقوب من أنّ (تَعَلَّمْتُ بمعنى عَلِمْتُ)، فإنه من القليل الَّذي لا يقاس عليه، مع وجود الشواهد الكثيرة على استعمال هذه الصيغة جامدة.

ولم ينقل مَنْ قال بتصرف (تَعَلّمْ) غير هذا النص لابن السكيت، فهو أشبه ما يكون بقول رؤبة عندما سُئِل كيف أصبحت؟ فقال ((خيرٍ والحمد لله))(3) بحذف حرف الجر الباء وإبقاء عمله.

فأن كان متصرفاً كما زعموا فأين مضارعهُ أم أنه ناقص التصرف؟!.

ثالثاً: وأما ما ورد عن ابن قاسم العبادي فنقول فيه إنما الأصل في ذلك السماع وبما أنه لم يسمع منه إلا ما ورد فالأولى حمله على الكثير الأغلب.

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه ابن مالك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

(1) هذا البيت لزياد بن سيّار ينظر: خزانة الأدب، 9 / 129، وشرح ابن عقيل، 384/2، وهمع الهوامع، 1 / 541، وشرح التصريح على التوضيح، 1 / 299.

(2) هذا البيت للقطامي في ديوانه/35، ولسان العرب، 454/15، وشرح الكافية للرضي،148/4.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 38.

2 – علة نصب المفعول الثالث (لنبّأ) وأخواتها:

لقد أختلف في سبب تعدية هذه الأفعال الى ثلاثة مفاعيل فقد ذهب فريق من النحاة الى القول بأن السبب في ذلك هو (التضمين) أي تضمين (نبأ وأنبا وخبرّ وأخبر وحدّث) معنى (أعْلَمَ وأرى) [1]. في حين ذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى أنّ أولى من اعتبار أن ينصب (نبأ وأخواته) ثلاثة مفاعيل، أن يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التحريم ((**فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا**))[2] وكما في قول بعض العرب (نبئت زيداً مقتصراً عليه)، والثالث منها حال؛ ويرجح ذلك كونه حملاً على ما ثبتَ وهو التوسع، والَّذي فيه السلامة من التضمين الَّذي هو خلاف الأصل[3]. ىولم يرتض الصبان حمل المفعول الثالث على الحال حيث ذهب الى أنَّ الحال قَيْدٌ في عاملها على معنى (في) فيكون التقدير: (أخبرتُ زيداً بعمرو في حال كونه قائماً) فيعطي الكلام تقييد الأخبار بحال قيام عمرو ولا يعطي ما الخبر به من أحوال عمرو مع أنّ هذا هو المطلوب[4]. والَّذي يبدو أن سبب هذا الخلاف هو عدم وجود هذه الأفعال متعدية الى ثلاثة مفاعيل صريحة ومن ثمّ كَثُرَ التأويل فيها[5].

والَّذي يبدو من هذا كله أنّ التضمين هو أقرب الأقوال الى علة تعدي هذه الأفعال الى ثلاثة مفاعيل؛ وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: صحة القول بذلك من ناحية القياس؛ فالتضمين باب مهم من أبواب القياس.

ثانياً: صحة اعتبار المفعول فيما يتعلق بهذه الأفعال؛ وإن كان محتملاً للوجوه الَّتي ذكرها ابن مالك من نزع الخافض في المفعول الثاني واعتبار الحال في المفعول الثالث.

ثالثاً: أما قول الناظم من جعل المفعول الثالث حالاً، فقد أجاب عنه الصبان بما تقدم ومن ثمّ فقول ابن مالك لا يُعْدَمُ قبولاً اذا كان المعنى يحتمله؛ إلا أنَّ طرد الباب على وتيرة

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم / 155، وشرح الأشموني، 2 / 57.

(2) التحريم / 3.

(3) ينظر: شرح التسهيل، 223/2.

(4) ينظر: حاشية الصبان، 2 / 57.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 418، هامش (1)

واحدة أولى من تعدد القول فيه، وافتراض خافض منزوع وتقدير حالٍ منصوبة، لذلك قلنا بما قال به الصبان، وإن سكتَ عنه صاحب التصريح[1].

***

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 321.

المبحث الثالث: ردوده في باب الحروف

أولا: ردوده على الأشموني:

1 – دخول نون التوكيد على فعل التعجب:

اعترض الصبان على تمثيل الشارح في باب قبول الكلمة نون التوكيد مع أنها لم تُفهم الأمر، فقد مثل الشارح لذلك بمثالين:

الأول: المضارع نحو: هل تَفْعَلَنَّ. والثاني: فعل التعجب نحو أحسنَنْ بزيد، فأن أحْسِنْ لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح[1].

وجاء اعتراض الصبان بأنّ دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام في قبول الكلمة النون قياساً وإلا كان عليه ذِكرُ أسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التعجب[2]. فاعتراض الصبان من طريقين:

الأول: دخول النون على فعل التعجب شاذ غير مقيس.

الثاني: التمثيل به في هذا الموضع.

والَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذَهبَ إليه الصبّان أولى وذلك من وجهين:

الأول: أنّ دخول النون على فعل التعجب شاذ، جاء في المغني: وتختص نون التوكيد بالفعل

ويؤَكّد بها صيغ الأمر مطلقاً إلا (أفْعَل) في التعجب؛ لأنّ معناه كمعنى الفعل الماضي[3]،

وشذّ قوله:

([1]) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 93.

([2]) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 93 – 94.

([3]) هذا مذهب سيبويه، ومذهب الفراء والزمخشري وابن خروف وتبعهم الرضي بأنه فعل أمر أي: أحسن بكذا أي أجعله حسناً. ينظر: شرح الكافية للرضي، 4 / 228، وحاشية الدسوقي على المغني، 2 / 3، وإن مذهب الأشموني هو مذهب سيبويه قال في شرحه: ((إن أَحسَن لفظه لفظ الأمر، وليس بأمر على الصحيح)) ، 1 / 93.

ومستبدلٍ مِنْ بعَدِ غَضْبَي صُرَيمَةً فأحرِ به من طولِ فقرٍ وأَحريا[1]

أراد ((وأحريَنْ)) بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً في الوقف. وقد نُظِرَ في هذا الى معناها دون لفظها؛ وما ساعد في مجي الفعل بالنون هي صيغتها الَّتي على وزن (أفعل) [2].

الثاني: إنّ شرح قواعد النحو تتطلب وضع أمثلةٍ مستعملة جار عليها القياس؛ وذلك لأنها تمثل الصورة الأمثل في التطبيق وهذه إلتفاتة من الصبان.

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان مع حسن الظن بالعلامَة الأشموني.

2 – (الَّذي) بين الحرفية والاسمية:

عَرَّف الأشموني الموصول الحرفي بقوله ((كل حرف أُوّل مع صلتهِ بمصدر)).

وذلك ستة: أنْ وأنّ وما وكي ولو. والَّذي نحو قوله تعالى: ((**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**))[3] وقوله: ((**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**))[4] وقوله: ((**بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ**))[5] وقوله: ((**لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ**))[6] وقوله: ((**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**))[7] وقوله: ((**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**))[8].

---

(1) لم أقف على قائله وقد انشده صاحب اللسان ((ومستخلفٍ ...))، 1 / 648، وهو من شواهد ابن عقيل، 2 / 140، والمغني، 1 / 443.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 141. هامش (1)

(3) العنكبوت / 51.

(4) البقرة / 184.

(5) ص / 26.

(6) الأحزاب / 37.

(7) البقرة / 96.

(8) التوبة / 69.

فعدها ستة[1]. وهو مذهب يونس[2] والفراء[3] وابن هشام[4]، وهذا المذهب قائم على أنّ (الَّذي) في الآية جاءت بصيغة المفرد في الكلام عن الجمع، وأنه جائز التأويل مع صلته (خاضوا) بالمصدر، فلذلك عدّوه موصولاً حرفياً.

في حين ذهب الصبان الى خلاف ذلك، ولم يَعُدّ (الَّذي) موصولاً حرفياً فذهب الى أنّ قوله ((**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**)) يحتمل فيه الآتي:

أولاً: يحتمل أنه في الأصل (الَّذين) حذفت النون على لغة.

ثانياً: ويحتمل أنه في الأصل (كالخوضِ الَّذي خاضوه) فَحَذَفْتَ الموصول والعائد.

ثالثاً: أو أنّ الأصل (كالجمع الَّذي خاضوا) فالأفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى[5].

ولَعَلّ الَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى وهو مذهب الجمهور[6]؛ وذلك للأمور الآتية:

أولاً: إنّ القول بأنّ (الَّذي) موصولاً حرفياً فيه محذوران:

أولها: دخول (أل) عليها قال الكوفيون: إنّ أصل ((الَّذي)) الذال الساكنة، ثمّ لما أرادوا إدخال اللام عليها، زادوا قبلها لاماً متحركة، لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة[7]. ومعلوم أن دخول (أل) على الكلمات من خواص الاسماء لا من خواص الحروف[8]. وأمّا قول أصحاب هذا المذهب: ((وأل

---

(1) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 280 – 281.
(2) وذكر ذلك السيوطي في المطالع السعيدة في شرح الفريدة، 1/ 248.
(3) ينظر: معاني القرآن، 1 / 446.
(4) ينظر: أوضح المسالك، 1 / 98.
(5) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 280.
(6) ينظر: المطالع السعيدة، 1 / 248.
(7) ينظر: شرح الكافية للرضي، 3 / 99.
(8) ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 26.

فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً كالموصولة على المضارع))[1]. فيمكن القول أنّ هذا قياس مع الفارق.

ثانيها: لو جُعِلَت (الَّذي) موصولاً حرفياً لما أمكن جمعها على الَّذين أو تثنيتها على (اللذان) ومعلوم أنّ الحروف لا تثنى ولا تجمع فالجمع والتثنية من خواص الاسماء لا الحروف.

ثانياً: إن ما ستدل به أصحاب هذا القول من قوله تعالى: ((**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**)) فقد تأوّل النحاة هذه الآية[2]. وهذا التأويل مستساغ من ناحية المعنى، فقد شبهه المفسرون[3] بقوله تعالى: ((**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ**))[4]. قال الآلوسي في روح المعاني: ((وخضتم أي دخلتم في الباطل كالَّذي خاضوا أي كالَّذين فحذفت نونه تخفيفاً كما في قوله:

إنّ الَّذي حانت بفلجٍ دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أمَّ خالدِ[5]

ويجوز أن يكون (الَّذي) صفة لمفرد اللفظ مجموع المعنى كالفوج والفريق فلوحظ في الصفة اللفظ وفي الضمير المعنى))[6].

ثالثاً: أنّ القول بحرفية الموصول (الَّذي) ممن ذهب هذا المذهب لم يقل به على إطلاقه فلربما وقع أسماً وهو في قوله (كالَّذي خاضوا) حرفاً ومثال كونه اسماً ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا

([1]) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 148.

([2]) ينظر المطالع السعيدة، 1 / 248، وشرح التصريح على التوضيح، 1 / 155، وحاشية الخضري، 1 / 148.

([3]) ينظر: ومنهم البيضاوي في تفسيره، 1 / 186، والآلوسي في روح المعاني، 10 / 134، والبحر المديد، 3 / 95.

([4]) البقرة، 17.

([5]) هذا البيت للأشهب بن رميلة، البيان والتبين، 4 / 55، الكامل، 1 / 52، الخزانة، 507/2 وهو من شواهد الكتاب، 187/1، وابن عصفور في حاشيته على شرح الجمل،172/1.

([6]) روح المعاني، 10 / 134.

وَعْدَه))[1] كما في أوضح المسالك[2]. والقول بأسميتها يخرج من هذا التذبذب الحاصل فيها، إذا كان بالإمكان تخريجها على أصلها والحمل على الأصل أولى.

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه الجمهور والله تعالى أعلم.

3 – زيادة اللام في خبر ما النافية:

تصحب لام الابتداء خبر (إن المكسورة جوازاً، فتقول ((إنّ محمداً لمجتهد)) فاللام الداخلة على الخبر لام ابتداء؛ جيء بها للتوكيد[3]. وكان حق هذه اللام أنْ تدخل على أوّل الكلام؛ لأنّ لها الصدارة ولكن لما كانت للتأكيد وكانت (إن) للتأكيد؛ كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد؛ فزحلقوا اللام الى الخبر[4]. وهذه اللام لا تصحب خبر غير (إن) المكسورة وقد جاء منها في خبر ما النافية في قول الشاعر:

أمسى أبان ذليلاً بعد عِزّتِهِ وما أبان لمن اعلاجِ سودانِ[5]

فَحَكم الأشموني بزيادتها[6]، وتبعه العيني وجعله على الشذوذ[7]. ولم يرتضِ الصبان كون هذه اللام، لام ابتداء، دخلت على خبر ما النافية فهي زائدة أو دخلت عليها شذوذاً، بل قال بما قال به أهل الكوفة[8] من أنّ هذه اللام بمعنى (إلا) ورجَّحَ ذلك بأن ذلك المعنى هو المناسب هنا؛ لأن المقام للذم وعليه فلا شاهد في بيت الأشموني الَّذي استشهد به[9]. وهناك قول ثالث في توجيه معنى اللام وهو: أنّ هذه اللام لم تقع بعد النفي بـ (ما) وإنما (ما) هذه حرف استفهام

---

(1) الزمر / 74.

(2) ينظر: أوضح المسالك، 1 / 98.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل، 333/1، وشرح المكودي /46، ودراسة في حروف المعاني الزائدة /106.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 267 – 268.

(5) البيت بلا نسبة في الدرر، 2 / 189، ومغني اللبيب، 418/1، وشرح الأشموني، 439/1.

(6) ينظر: شرح الأشموني، 1 / 439.

(7) ينظر: شرح الشواهد للعيني، 1 / 439.

(8) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 306، وحاشية الصبان، 1 / 439.

(9) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 439.

فمعنى الكلام (وما أبان ؟) والجواب: لَمِن اعلاج سودانِ. أي بتقدير: لهو من أعلاج سودانِ[1]. ولَعَلّ الظاهر من هذه الأقوال الثلاثة هو ما ذهب إليه الصبان وذلك لأمرين: الأول المعنى والثاني الإعراب.

فأما من ناحية المعنى: فإن معنى اللام في البيت موافق لمعنى (إلا) وذلك؛ لأنه جاء في معرض النفي ، وهو أشبه ما يكون بقولك (ما قام إلا زيد) وبالإمكان أن تقول: ((وما أبان إلا من اعلاج سودان)) وهو غاية في الذم؛ لاشتماله على الحصر[2] هذا أولاً.

وثانياً: إنّ القول بزيادة اللام في خبر (ما) النافية يُوقع في التناقض بين صدر البيت الَّذي هو الذم والوصف بالذلة وبين عجز البيت الَّذي ينفي عنه أنه من الاعلاج السّود وقد تكلّف مَنْ تكلّف للخروج من هذا الحرج فلم يسعفه لضعف تكلّفِهِ[3]. **وأما الإعراب**، فأن القول بقول الصبان مُخْرِجٌ مِنْ حَرَجَين:

الأول: إن تخريج البيت على أنّ اللام بمعنى (إلا) أنسب من تخريجه على الشذوذ بزيادتها في خبر (ما) النافية، ومتى ما أمكن العدول عن الشذوذ كان أولى.

الثاني: موافقة الأصل؛ فإن الأصل عدم الزيادة والزيادة طارئة عليه، وبالتالي فأن القول بما قالت به أهل الكوفة مخرج من هذا الحرج. وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان متابعاً الكوفيين[4] في هذا البيت والله أعلم.

ثانيا: ردوده على ابن مالك:

1 – التفريع بالفاء:

اعترض الصبان على تفريع ابن مالك في الألفية بالواو عند قوله في باب المعرب والمبني:

وأجزُمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِرْ ... يَنُوبُ نحوجا أَخو بني نَمِرْ

وارفَعْ بواوٍ وانصبنَّ بالألف ... واجرْ بياءٍ ما مِنَ الاسما أَصِفْ[1]

([1]) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 307.

([2]) ينظر: حاشية الدسوقي في المغني، 1 / 243.

([3]) ينظر: تعليق العلامة محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقهِ للأشموني، 492/1. هامش(1).

([4]) وهذه هي الحروف فمعناها قرين بغيرها، والذي يعين على تفسيرها هو المعنى.

قال الصبان: ((قوله (وأرفع بواو) المناسب (الفاء)؛ لأنّ هذا تفصيل لقوله (وغير ما ذكر ينوب ... الخ)؛ والواو تُوْهِمُ أنّه أجنبي منه))[2]. وتابع الخضري الصبان في إيراده هذا على ابن مالك، وإن أشار الخضري الى وجود العطف بالفاء في بعض النسخ ولم يحددها[3]، ومن التتبع وجدت ذلك في البهجة المرضية للسيوطي فقد أورد السيوطي بيت الألفية بالفاء لا بالواو[4].

والَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى في تقديره حرف الفاء وذلك لوجهين: الأول: استعمال حرف الفاء، والثاني: المعنى.

فأما الوجه الأول:

فأنّ من استعمالات حرف الفاء التفريع قال ابن جني: ((والفاء على ثلاثة أضرب: ضرب تكون للعطف والأتباع، وضرب تكون فيه للأتباع مجرداً عن العطف، وضرب تكون فيه زائدة، إلا أنّ المعنى الَّذي تختص به وتُنْسَبُ إليه هو معنى الاتباع وما سوى ذلك فعارض غير لازم))[5]، وللرماني قريب من هذا القول أيضاً[6]. وذكر صاحب المغني أن من معاني الفاء التفريع والتعقيب – أي أن يكون الشيء جملة ثمّ يأتي ما تفرع عنه – ألا ترى أنه يقال ((تزوج فلان فوُلِدَ له)) ومنه قوله تعالى واصفاً خلق الإنسان: ((**ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**))[7]، فهذا قول المغنى[8]، ونقله الشيخ خالد الأزهري في موصل الطلاب[1]. وما نحن

(1) ألفية ابن مالك / 4.
(2) حاشية الصبان، 1 / 128.
(3) ينظر: حاشية الخضري، 1 / 71.
(4) ينظر: البهجة المرضية / 8.
(5) ينظر: سر صناعة الإعراب، 1 / 224.
(6) ينظر: معاني الحروف / 43.
(7) المؤمنون / 14.
(8) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 214 - 215.

بصدده في الألفية هو التقسيم والتبويب؛ لأن ابن مالك عندما فصل القول في الإعراب بالحركات شرح تفصيل القول فيما يعرب بالحروف، كما هو واضح من بيت الألفية.

أما الوجه الثاني: وهو المعنى

فأنّ الواو كما يقول الصبان تُوهِمُ السامع بأن الكلام منقطع عمّا قبله وأجنبي عنه في حين أَنه تفصيل لما مَثل به الناظم من قوله (كجا أخو بني نَمِرْ). وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان والله أعلم.

2 – حذف الجار بعد (إن و إن لا) بين السماع والقياس:

قد تحذف (كان) مع اسمها ويبقى الخبر وهو الأكثر فيها والثاني أن تحذف وَحَدها ويبقى الاسم والخبر والثالث أن تحذف مع معموليها ويكثر ذلك بعد أن المصدرية والرابع هو أن تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم. فأقوى الوجوه الأول وأضعفها الثاني وما يبنها متوسطان[2]. ومِنْ حذفها مع خبرها وإبقاء اسمها قولهم: (إن المرء مجزي بعمله، إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌّ فَشَرٌّ) أي (إن كان في عمله خيرٌ، فجزاؤه خيرٌ وإن كان عملهِ شرٌّ فجزاؤه شرٌ) وفي هذا أربعة أوجه:

الأول: نصب الأول ورفع الثاني نحو إن كان عملهُ خيراً فجزاؤه خيرٌ.

الثاني: عكس الأول.

الثالث: نصبُهما.

الرابع: رفعهما[3].

ونص ابن مالك على أنه ربما جُرَّ المقرون (بأن) أو (بأن لا) بحرف جرٍ محذوف إذا عاد اسم كان على مجرور نحو ((المرء مقتول بما قُتِلَ به إنْ سيفٌ)) فسيفٌ أي إنْ (كان قُتِلَ بسيفٍ فقتلُه أيضاً بسيف). وحكى يونس ((مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح)) أي أن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالحٍ وعلّلَ ابن مالك ذلك بقوة دلالة الجار بتقدم ذكره[4]. وقد جاء اعتراض الصبان

([1]) ينظر: موصل الطلاب الى القواعد والإعراب / 165.

([2]) ينظر: شرح ابن الناظم / 101، وشرح التصريح، 1 / 232.

([3]) ينظر: أوضح المسالك، 1 / 189 – 192، وشرح الأشموني، 1 / 382.

([4]) ينظر: تسهيل الفوائد / 237.

على أنّ ما عللّ به الناظم إنما هو مما يسهل الحذف لا مما يوجب الإطراد، فلا يقال منه إلا ما سُمِعَ، وهذا هو مذهب سيبويه، وقد نص المصنف على أطراده[1].

والَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان هو الأولى بالاتباع؛ وذلك للأمور الآتية: –

أولاً: أنّ ما حكاه يونس (مررت برجلٍ صالحٍ إن لا صالح فطالح) على تقدير: ((إن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ))[2]، فقد قال عنه سيبويه ((وهذا قبيح، ضعيف، لأنك تضمر بعد (إن لا) فعلاً آخر فيه حذف غير الَّذي تضمر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح))[3].

ثانياً: لا يخفى ما في إضمار الجار مع بقاء عمله من الضعف، وإن دَلّ عليه ما تقدمه كما نص على ذلك سيبويه[4].

ثالثاً: إنّ الاقتصار على السماع كما ذهب الصبان أولى؛ وذلك لقلة ما وَرَد من حذف الجار بعد (إن و إن لا)، والأخذ بالكثير والقياس عليه أوْلى.

***

(1) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 382.

(2) ينظر: الكتاب، 1 / 262.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 262.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 263.

الفصل الثالث

ردود الصبان على شيخه يوسف الحفني

الشيخ يوسف الحَفْني حياته وعلمه:

هو الشيخ جمال الدين أبو الفضل يوسف بن سالم بن أحمد الحَفْني الشافعي ولد في القاهرة وأصله من (حفنة) إحدى قرى (بيليس)[1]. شقيق الشيخ العلامة شمس الدين بن سالم الحفني. نشأ الشيخ يوسف الحفني في بيت علم، ودين، فأخذ عن أشياخ عصره، ولازم أخاه الشيخ شمس الدين الحفني وأخذ عنه، وكان فاضلاً، وشاعراً فنظم الشعر الرائق والفائق وله من ذلك ديوان، وقد اشتغل الشيخ الحفني بالفقه فكان من فقهاء الشافعية. واقبل عليه طلاب العلم فدرّس وأفتى وصنّف الكثير من الكتب ومنها:-

- آداب الحفني.
- حاشية على شرح آداب البحث للملا حنفي.
- حاشية على شرح الاستعارات، لعصام الدين السمرقندي.
- حاشية على شرح إيسا غوجي في المنطق.
- حاشية على شرح الخزرجية للقاضي زكريا شيخ الاسلام.
- حاشية على مختصر السعد للتفتازاني.
- شرح على لعقائد النسفي.
- حاشية على شرح الرسالة العضدية.
- شرح التحرير في الفقه.
- ديوان شعر.

---

(1) ينظر: تاريخ الجبرتي 339/1.

- حاشية على شرح الأشموني قال عنها الجبرتي: ((وهي حاشية عظيمة مشهورة يتنافس فيها الفضلاء))[1].
- حاشية على جمع الجوامع لم تكمل.
- شرح شرح الأزهرية.
- له مقامتان.

ومن خلال هذه المؤلفات يتبين لنا مدى اتساع ثقافته فقد كتب في الفقه واللغة والنحو والمنطق ونظم الشعر وألف المقامات. أما عن وفاته فقد اختلفت كتب التراجم في ذكرها فقد ذكروا أنه توفي سنة (1176 هـ)[2]، وأنه توفي سنة (1178هـ)[3]. والثاني هو المشهور. فرحم الله الشيخ يوسف رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته[4].

***

(1) تاريخ الجبرتي 339/1.
(2) الاعلام، 232/8.
(3) تاريخ الجبرتي، 339/1، وهدية العارفين 746/1.
(4) ينظر: تاريخ الجبرتي، 339/1-340، وهدية العارفين، 746/1، والاعلام، 232/8.

المبحث الأول: ردود الصبان في باب الاسماء

1 – (أوان) بين الإفراد والجمع:

ذهب الشيخ يوسف الحفني إلى أن (أوان) جمع (آن). في حين ذهب الصبان إلى أن (أوان) هذه مفردة، وهي بمعنى (الحين) أي الزمن وتجمع على (آونة) واستدل أيضاً بأن (فَعَال) الَّتي هي وزن (أوان) ليست من صيغ الجموع حتى نقول بأنها جمع (آن)[1]. وهذه المسألة تحتاج إلى أمرين: السماع، والقياس. فأما السماع فإنه جاء مؤيداً لكلام الصبان، جاء في كتاب العين بأن الأوان هو الحين وتجمع على (آونة)[2]. وهي مثل (زمان ومكان) والجمع فيها (أزمنة وأمكنة)[3].

قال الشاعر:

أبو حَنَشٍ يؤرقني وطَلَقٌ وعمّار وآونةً أثالاً[4]

قال العيني في شرح شواهد الأشموني: ((وآونة في البيت جمع (أوان) نصب على الظرف))[5]. وهو كذلك في شرح أبيات سيبويه[6]. وأما القياس، فلا أظنه مع الصبان؛ وذلك أن الصبان ذكر أن (فَعَالاً) ليس من صيغ الجموع، وهذا الكلام مخالف لما عليه اللغة، فقد ذكر صاحب (جواهر القاموس في الجموع والمصادر): أن الفَعَال بالفتح كسحاب يجئ وحدانه على (الفعَالة) بزيادة

---

(1) ينظر: حاشية الصبان 46/2.

(2) ينظر: كتاب العين: 404/8.

(3) ينظر: لسان العرب 38/13، والقاموس المحيط 201/4، وتاج العروس 7946/1.

(4) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي كما في الكتاب 270/2، والانصاف 354/1، وشرح ابن عقيل 403/1، والأشموني 47/2.

(5) ينظر شرح شواهد الأشموني 47/2.

(6) ينظر: شرح الشواهد 343/1 – (بولاق)

هاء كالفراشة على (الفَرَاش)[1]. ومثله يَراع جمعاً لـ(يَراعة) وحَمَام جمعاً لـ(حمامة)، والقَفازة وهي الصخرة وتجمع على (قَفازْ)[2]. ويمكن القياس على هذا غيره فنقول (غَمام) جمعاً لـ(غمامة) و(نَعامْ) جمعاً لـ(نَعامة) وهكذا.

وعلى هذا كله نقول: إن ما ذهب إليه الصبان هو الأولى وذلك؛ لأن السماع جاء به وقد ذكره أصحاب المعجمات رغم أن الصبان ذهب في القياس إلى ما لم يثبت.

2 – ما لا فِعْلَ له هل يتعجب منه:

التعجب: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفي سببُها وخرج بها المتَعجب منه عن نظائره أو قل نظيره[3]. وقيد ابن عصفور حد التعجب بخفاء السبب، لأنه كما يقولون ((إذا عُرِف السبب بَطل العَجَب)). وللتعجب صيغتان قياسيتان معروفتان فالأولى ((ما أفْعَلَهُ) والثانية (أفعِلْ به) وتقتضي هاتان الصيغتان شروطاً لصوغ التعجب منهما بلغت ثمانية شروط (أن يكون فعلاً ثلاثياً متصرفاً قابلاً للتفاضل وأن يكون تاماً غير ملازم للنفي، كعاج فيقال (ما عاجَ زيد بالدواء) أي (أنتفع) وأن لا يكون اسم فاعله على وزن (أفْعَل) وأن يكون (مبنياً للفاعل) فلا يصاغ من المبني للمجهول)[4]. وقد وقع الخلاف بين الشيخ يوسف الحفني والشيخ الصبان في التْعجب مما ليس له فعل.

فقد ذهب الحفني إلى أنه لا يتعجب منه فقال ((والظاهر أنه لا يتعجب منه ايضاً؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوباً أو مجروراً))[5]. وهذا القول مبني على أن ما لم تتوافر فيه الشروط للتعجب يؤتى بمصدر فعله بعد أشد منصوباً بصيغة (ما أفعله) أو مجروراً بصيغة (افعل به) فمثاله: ((ما أشد عرَجةُ وأشدد بِعَرجه) لأنه من الصفات الخَلقية الَّتي لا تفاوت بينها. وبما أن الَّذي لا فعل له لا يمكن الإتيان بمصدره عندها لا يجوز التعجب منه لفقده

---

[1] ينظر: جواهر القاموس في الجموع والمصادر /71، 94، 105.
[2] ينظر: الشوارد في اللغة /210.
[3] شرح الجمل لابن عصفور 576/1.
[4] ينظر: شرح قطر الندى، 351–352، وأوضح المسالك، 281/2–283. وشرح المكودي/125.
[5] ينظر: حاشية الصبان، 34/3.

الشروط كافة. في حين ردّ الصبان على هذا الرأي حيث قال: ((والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة (ياء المصدرية) أو (ما في معناها) فيقال ما أشدّ حِماريتَهُ أو ما أشد كونِه حماراً))[1]. وهذا الراي مبني على أنه إذا لم يُتَمكن من الإتيان بالمصدر فيما لا يجوز التعجب منه؛ لانعدام مجيء الفعل منه فعند ذلك يؤتى بياء مصدرية أو ما في معناها؛ لتقوم مقام المصدر المفقود؛ لأن (حمار) ليس له فعل حتى يتعجب منه بمصدره.

ولعل الأظهر في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الشيخ يوسف الحفني بأنه لا يتعجب مما لا فعل له وذلك للأسباب الآتية:-

أولاً: متابعة الحفني للجمهور في ذلك جاء في الكتاب: ((ولا يتعجب مما ليس له فعل ألا ترى أنك لا تقول في (يد ورجل) ما أيداه ولا ما أرجَلَه، إنما تقول ما أشد يده وما أشد رجْلَه، ونحو ذلك))[2]. ونحو هذا في الأصول لابن السراج: (باب ما تقول العرب ما أفْعَله وليس فيه فعل وإنما يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه)[3]. ولابن هشام نحو هذا أيضاً جاء في القطر: ((ولا يبنيان من غير فعل ولهذا خُطئ من بناه من (الجِلْف والحمار) فقال ما أجلَفَه وما أحمره))[4]. وهذا ما عليه المكودي في شرح الألفية وتبعه الملوي في حاشيته على الشرح[5] في حين لم أجد فيما بين يدي من المصادر من قال بقولة الصبان هذه، اللهم إلا ما جاء في كلام الرضي في شرح الكافية ((وربما بني من غير فعل نحو ما أبلهه وما أفْرَسهُ وإن لم يستعمل منه الفعل))[6]. فإن ظاهر هذا الكلام التقليل بدلالة (ربما بُنِيَ) وهو كذلك، أو هي إشارة إلى المسموع فقط كما في الأصول.

ثانياً: ثم إن ما بين أيدينا من الشواهد على مجئ التعجب مما لا فعل له جاءت بصيغة تختلف عن الصفة الَّتي وجّه الصبان القياس عليه فهي تخلو من (ياء المصدرية أو ما هو في

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 34/3.

(2) ينظر: الكتاب، 98/4.

(3) ينظر: الأصول، 155/3.

(4) ينظر: شرح قطر الندى/ 352، وأوضح المسالك، 2/ 281.

(5) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك وعليه حاشية الملوي / 127.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي، 224/4.

معناها) فإن (ما أَحْمَرَه) تختلف عن ما أشد كونه حماراً أو ما أشد حماريته كما ذهب في توجيهه الصبان، وكان الأولى البناء على المسموع لكونه أقرب إلى اللغة والاستعمال. ولعل هذا من عرائس بنات فكر الصبان كما جاء في مقدمة الحاشية[1] فللّهِ دَرُّهُ.

ثالثاً: قد يُدافع عن قول الصبان بأن الحاجة في الوقت الحاضر للتعجب من الأشياء حاجة تتطلبها اكتشافات العصر والعلوم الَّتي بينت دقائق الفروق في الشيء الواحد وجعلته على طبقات متفاوتة فليس بالضرورة الاقتصار في التعجب على السماع لدواعي الحاجة[2].

فنقول وبالله التوفيق إن هذا الإيراد لا يمكن الركون إليه من وجهين:

الأول: إن المتكلم العربي لم يستعمل مثل هذه الصيغ إلا نادراً –كما قدمنا– ومِنْ ثَمَّ فلا يمكن القياس عليه[3].

والثاني: إن المتكلم العربي كان يميز بين درجات الشيء الواحد أو المتعجب منه الواحد (فالحمار) مثلاً و(الحصان) على طبقات مختلفة من حيث الجودة والأصالة وغيرها من الصفات، والأهم من هذا كله أَن العرب تتعجب من الصفات دائماً فتقول (ما أطولَ فرسَك) و(ما أقصر ساقَك) و(ما أهزَلَ حمارَك) والوصف بالفعلية ألصق منه بالاسمية[4]. والله تعالى أعلم وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الشيخ الحفني متابعاً فيه الجمهور

3 – إضافة أَفْعَل التفضيل محضة أم لا:

الإضافة المحضة: (هي الإضافة الَّتي تفيد الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو (هذا غلام امرأة) أو تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو (هذا غُلام زيدٍ) وتسمى هذه

---

(1) ينظر: حاشية الصبان، 29/1.

(2) ينظر: النحو الوافي، 351/3، 398، هامش رقم (1).

(3) وهو ما نص عليه سيبويه في الكتاب، 100/4، وكذا في الأصول لابن السراج، 155/3.

(4) ينظر: معاني الأبنية / 145.

الإضافة (معنوية)؛ لأنها تفيد المعنى وهذه الإضافة ليست على نية الانفصال). وأما غير المحضة: (فهي الَّتي لا تفيد الأول تخصيصاً ولا تعريفاً وهي من قبيل إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال). وفائدتها لفظية لتخفيف النطق؛ فلذلك سميت (بالإضافة اللفظية) وهذه الإضافة تكون على تقدير الانفصال تقول (هذا ضاربُ زيدٍ الآن) على تقدير (هذا ضاربٌ زيداً)[1].

وقد أختلف في إضافة أفعل التفضيل هل هي محضة أم لا فقد ذهب ابن السراج، وعبد القاهر الجرجاني، وأبو علي الفارسي، والجزولي إلى أنها غير محضة[2]. وتبعهم الصبان في ذلك[3]؛ لكونها بمعنى (من) وإنما كانت (من) فيها مقدرة لأن المراد منها التفضيل[4] فالجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول (أفعل) كما لو ظهر (من) فهو كاسم الفاعل مضاف إلى مفعوله نحو (ضارب زيدٍ) إلا ان اسم التفضيل لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل لا يرفع فاعلاً مظهراً إلا بشروط، ولا ينصب مفعولاً صريحاً و لا شبه مفعول، ويعمل النصب في محل الجار والمجرور لضعفه[5]. ومن الدليل على ذلك قول الشاعر:

مَلِكٌ أضْلَعُ البَرِيّة لا يُو   جَدُ فِيْها لِمَا لديهِ كِفاءُ[6]

حيث أضاف أفعل التفضيل إلى (البرية) ومع ذلك وصف به النكرة (ملك) وأَن الإضافة لم تكسبه تعريفاً. وقول الآخر:

ولمْ أرَ قوماً مثْلَنَا خيرَ قومِهم   أقلّ به منّا على قومِهم فَخْرا[1]

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل 43/2-45.
[2] ينظر: شرح الكافية للرضي 276/2، وشرح الأشموني 364/2.
[3] ينظر: حاشية الصبان 364/2.
[4] ينظر: شرح المفصل 157/2.
[5] ينظر: شرح الكافية، 276/2.
[6] البيت للحارث بن حلزة اليشكري ديوانه / 29، وشرح المعلقات السبع / 77، وشرح الكافية، 276/2.

حيث أضاف اسم التفضيل ووصف به نكرة ولم تكسبه الإضافة تعريفاً. في حين ذهب سيبويه[2] والسيوطي[3] إلى أن اضافة أفعل التفضيل محضة وهي بتقدير (اللام) ولو كان بتقدير (من) الابتدائية لجاز (زيد أفضلُ عمرو) كما يجوز (زيد أفضل من عمرو) وكذلك إن كانت (من) المبينة كما في (خاتم فضة) والدليل على ذلك قوله تعالى: ((**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**)) [4].

وقوله (ملك أضلعُ البرية) خبر مبتدأ محذوف أي هو أضلع البرية و(خير قومهم) نُصِبَ على المدح. والدليل الآخر ذكره الأشموني أنه نعت بها للمعرفة[5] حيث أن لفظ الجلالة في الآية (الله) معرفة ووصف (بأحسن)، وزاد الشيخ يوسف الحفني أن أفعل التفضيل ليست في تقدير الانفصال إذ افعل التفضيل لا ينصب المفعول[6].

والَّذي يبدو أن ما ذهب إليه الصبان أولى بالاتباع ولذلك لأمرين:

الأول: كون الاضافة في تقدير الانفصال لا يعني أن المضافة ينصب المفعول لا محالة بدليل جعل اضافة (اسم الفاعل) القاصر نحو (قائم الآن) و(مِسودُّ الوجهِ) في تقدير الانفصال مع كونه لا ينصب المفعول. وعليه يوجه كون إضافة أفعل التفضيل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير (فاعل أفعل) أي أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير[7]. وقد نقل صاحب التصريح أن هذا هو قول أبي البقاء، والكوفيين، ومن المتأخرين ابن أبي الربيع، وابن عصفور، ونسب هذا القول إلى سيبويه[8].

الثاني: ولو كانت اضافة افعل التفضيل محضة للزم وصف النكرة بالمعرفة في قولك ((مررتُ برجل أفضلِ القوم))؛ ولذا كان جعلها غير محضة على تقدير الانفصال فإن قال قائل: إن

---

(1) البيت لزياد بن زيد الحارثي في خزانة الأدب، 227/5، والكافية، 277/2.

(2) ينظر: الكتاب، 423/1.

(3) ينظر: النكت الحسان / 119.

(4) المؤمنون / 14.

(5) ينظر: شرح الأشموني، 364/2.

(6) ينظر: حاشية الصبان، 364/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه، 364/2.

(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 34/2.

(أفضل القوم) ليست وصفاً (لرجل) بل بدلاً من النكرة، قلنا: بأن البدل بالمشتق قليل، كما يقول ابن عصفور[1].

4 – الفصل بين النعت والمنعوت:

لقد حاول الحفني الاستدراك على الشيخ الأشموني في توجيه بيت الألفية وهو:

وأيّها مصحوبَ أل بعدُ صفة يلزمُ بالرفع لدى ذي المعرفة[2]

فقد ذهب الأشموني إلى اعراب (بالرفع) جار ومجرور في محل نصب نعتاً لـ(صفة) وكان استدراك الشيخ الحفني أن عده نعتاً؛ يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو الفعل (يلزم) وهذا ممتنع[3]. وقد رد الصبان هذا الاستدراك بالقول ((إن الفاصل هنا ليس أجنبياً بل هو العامل في (بالرفع)؛ لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون (يلزم) عاملاً في (مصحوب ال) وفي (الحال منه) وفي (صفة الحال)))[4].

وهذه المسألة تحتاج إلى وجهين من النظر، الوجه الأول (المعنى) والوجه الثاني (الإعراب). **فأما من ناحية المعنى** فإنه جائز كما أقرّهُ معربو الألفية وشراحها: فمعناه واضح جداً لا يمنع أن يكون (بالرفع) صفة لـ(صفة) في البيت جاء في شرح المكودي للألفية إن (أيها) إذا كانت منادى لزم وصفها (بمصحوب أل) مرفوعاً وجوباً نحو (يا أيها الرجلُ)[5]. فالرجل صفة لـ(أي) مرفوعة كما هو واضح. وعلى هذا نقول إن صفة (الصفة) هي أن تكون مرفوعة كما ذهب الشراح والمعربون وهي في البيت (بالرفع).

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، 71/2. والكتاب، 423/1.

(2) ألفية ابن مالك / 40.

(3) ينظر: حاشية الصبان، 222/3.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 222/3.

(5) ينظر: شرح المكودي / 151، وكذلك اعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب لخالد الأزهري فقد نقل قول المكودي المتقدم وقول الشاطبي والهروي وأبدا رأيه هو وكلها تفيد ما قدمناه /96-97 وشرح ابن عقيل هامش (1) 245/2.

وأما من جهة الإعراب فإن الصبان محق في اعتراضه على شيخه؛ وذلك لأن (يلزمُ) ليس بأجنبي حتى يُمْنَع الفصل بين الصفة والموصوف فهو عامل في ثلاثة مواطن الأول في (مصحوب أل) الَّتي هي في محل النصب على المفعولية بـ(يلزم) وعامل في الحال منه الَّتي هي (صفة) في البيت وعامل في صفة الحال الَّتي هي (بالرفع). وعليه يكون التقدير كما قدره الأشموني: ((وأيها يلزم مصحوبَ أل حالَ كونه صفة لها وهذه الصفة مرفوعة واقعة بعدها))[1].

وبهذا يتبين أن قوله (وبالرفع) صفة لـ(صفة) جائز كما ذهب إليه الصبان والله أعلم.

***

---

[1] شرح الأشموني 222/3.

المبحث الثاني

ردوده في باب الأفعال

1 – اللغات في (فَعِل)

ذهب الشيخ يوسف الحفني إلى أن ما كان على وزن (فَعِل) وعينه من حروف الحلق فيه أربع لغات وهذا مختص بالاسماء فقط في حين ذهب الصبان إلى أن ذلك في الأفعال والاسماء أيضاً[1] متابعاً فيه الأشموني الَّذي أورد ذلك في باب (نعم وبِئس) حيث قال الأشموني ((وقد يردان بسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذي عين حلقية من (فَعِل) فعلاً كان كشهِد أو اسماً كفَخِذ))[2]. وقد أورد صاحب القاموس هذه اللغات في معجمه وفصل القول فيها[3] وهذا ما نجده للرازي في مختاره حيث قال: ((فَنِعِمَ مدحٌ وبِئْس ذم وفيها أربع لغات...))[4]. ومن هذا يعلم ما في كلام الشيخ يوسف الحفني من النقص؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ثم أن اللغة تؤخذ بالسماع وهذا من مواطن ورود السماع فيه. وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان تبعاً لأهل اللغة.

2 – (سُئلوا) بين رواية البناء للمعلوم والبناء للمجهول:

جاء في شواهد الأشموني في باب (إن وأخواتها) قول الشاعر:

مَرّوا عَجَالى فَقَالوا كيفَ سّيدُكُم   فقالَ مَن سُئلوا أمسى لَمجْهودَا[5]

---

[1] ينظر: حاشية الصبان 65/1.

[2] ينظر: شرح الأشموني 40/3.

[3] ينظر: القاموس المحيط 184/4.

[4] ينظر: مختار الصحاح / 668.

[5] لم أعثر فيما اطلعت على قائل هذا البيت. ينظر: الخصائص، 316/1، ابن عقيل، 344/1، المقاصد النحوية، 310/2، الهمع، 508/1، الأشموني 438/1.

وقد وقع الخلاف في توجيه إعراب (سُئلوا) هل هي مبنية للمعلوم أم مبنية للمجهول. وهذا الخلاف ناتج عن أمرين:

الأول: إن مَنْ قال بالبناء للمعلوم نظر إلى لفظ (مَنْ) الموصولة فجعل ما بعدها صلتها فكان التقدير ((فقال من سألوا) والعائد حينئذ محذوف يقدر مفرداً أي (مَنْ سألوه).

الثاني: إن مَنْ قال بالبناء للمجهول نظر إلى الرسم أي إلى رسم كتابة الهمزة فدل كسرها على صيغة البناء للمجهول والرسم يؤيده[1].

فقد ذهب الشيخ الحفني إلى القول الأول؛ لاعتبار لفظ (مَنْ) ووصفه بأنه الأولى. في حين ذهب الصبان إلى القول الثاني؛ لمساعدة الرسم، واحتياج الأول إلى التقدير (أي تقدير عائد مفعول به وهو الضمير سألوه)[2]. ولعل الَّذي يمكن أن يُمالَ إليه هو القول الثاني، بالبناء للمجهول؛ وذلك لسببين لم يذكرهما شراح البيت فيما اطلعت عليه:

الأول: إفادة واو الجماعة في صيغة المبني للمجهول (الجمع) أي (من سُئِلوا) والجمع له ما يعضده في البيت وهو قولهم (كيف سيدكم) فالخطاب ليس لمفرد كما هو ظاهر، فإن كان الفعل بصيغة البناء للمعلوم تعارض مع صيغة السؤال المتقدم في صدر البيت؛ لأن صيغة البناء للمعلوم تقتضي محذوفاً يقدر مفرداً؛ لأن الأكثر مراعاة لفظ (من)[3] أي (سألوه)، اللهم إلا أن يقال أنه أطلق لفظ الجمع وأراد به المفرد، فنقول إن الأخذ بالظاهر أولى من التقدير، وأولى من حمل اللفظ على خلاف ظاهره.

الثاني: إن هناك ما يعرف (بالتناسق الصوتي) أحسه بارزاً في جعل الفعل مبنياً للمجهول فعجز البيت (فقال من سئلوا أمسى لمجهودا) بخلاف المبني للمعلوم (فقال من سَالوا امسى لمجهودا) فقد تكررت الفتحة في البناء للمجهول تسع مرات في حين تكررت الفتحة

---

(1) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 438، حاشية الخضري، 1 / 301.

(2) ينظر: حاشية الصبان 438/1.

(3) ينظر: حاشية الخضري، 301/1.

في البناء للمعلوم أحدى عشر مرة، ومعلوم أن الأذن لا ترتاح لتكرار الصوت الواحد في كلام قصير فكلما كان الصوت منوعاً كان أحباً[1].

وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان من أن الأولى هو القول الثاني وإن كان لكلام الشيخ الحفني ما يؤيده خاصة أن الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لم يرجح أحد القولين على الآخر، لأن الرسم في شرح ابن عقيل الَّذي حققه بالبناء للمعلوم وفي بعض نسخ ابن عقيل بالبناء للمجهول[2].

3 – اللغات في (يَحِل)

(يَحِل ويَحُلّ) بضم الحاء وكسرها؛ لأن (حَلّ) بمعنى (نزل) يجوز في حاء مضارعه الوجهان[3]. كما في القاموس[4] وبهما قرئ في السبع قوله تعالى: ((**فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**)).[5]

فقد قرأ الكسائي (فَيَحُل عليكم) وقرأ باقي القراء (فَيحِل)[6] وقد اقتصر الشيخ يوسف الحفني على الضم في حاء (يَحُل) ولم يذكر له الكسر[7]. ووجه قراءة من قرأ (يَحِل) بكسر الحاء أنه روي في زمزم (إنه لشاربٍ حِلٌ وبَلٌ) أي مباح غير محظور عليه ولا ممنوع منه. ووجه من قرأ (يَحُل) بضم الحاء ان الغضب لما كان يتبعه العقوبة، والعذاب فقال (يَحُل) أي (ينزل) فجعله بمنزلة قولهم (حل بالمكان يحل) وعلى هذا جاء قوله تعالى: ((**تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ**

---

[1] ينظر: جرس الألفاظ ودلائلها في البحث البلاغي والنقدي، فقد عقد الدكتور ماهر مهدي هلال بحثاً لطيفاً سماه (خفة الحركات وثقلها) يخلص إلى القول بأن التنويع في الأصوات وعدم الرتابة أمر ترتاح إليه النفوس وتطرب إليه الاسماع / 157.

فشأن الشعر والجمال شأن المحسوسات الذوقية شيء تجده ولا تحدده / 302.

[2] كما في النسخة الَّتي طُبع بهامشها (البهجة المرضية) / 51، للسيوطي وكذا النسخة الَّتي عليها حاشية الخضري، 301/1.

[3] ينظر: حاشية الصبان، 33/1.

[4] ينظر: القاموس المحيط، 370/3.

[5] طه/81.

[6] ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، 103/2-104، ومعجم القراءات القرآنية، 100/4.

[7] ينظر: حاشية الصبان، 33/1.

قَرِيباً مِنْ دَارِهِمْ))[1]. فكما أن هذا عذاب، فأخبر عنه بأنه (يَحل) كذلك أخبر عن ا لغضب بمثله، فجعله بمنزلته؛ لأنه يتبعه، ويتصل به[2]. والَّذي يبدو من هذا أن ما ذهب إليه الصبان أولى وذلك للأمور الآتية:

أولاً: ورودها في كتاب الله عز وجل بالكسر تارة وبالضم تارة أخرى فمن ورودها بالكسر قوله تعالى ((**فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ**))[3] وقوله عز وجل: ((**وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**))[4] في قراءة الكسر وقد تقدمت.ومن ورودها بالضم نحو قوله عز وجل ((**وَلا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِنْ دَارِهِمْ**))[5].

ثانياً: ورودها في الشعر بالكسر ومن ذلك قول القَتّال الكلابي:

إلَى ضَفُرَاتِ المِلْحِ لَيْسَ بجَوِّهَا ... أَنِيْسٌ وَلا مِمَّنْ يَحِلُّ بها شِفْرُ[6]

ومعنى (يحِل) أي ينزل.

ثالثاً: تفريق أصحاب المعجمات بينهما، جاء في القاموس: ((حل المكان وبه يحل ويحل حلاً وحلولا وحلاً نزل به فهو حال)) [7] وجاء في المصباح المنير: ((وحلّ العذاب يحِل ويحُل حلولا)) [8].وقد فرق الرازي ايضاً بين الكسر والضم في المعنى حيث قال: ((وحَل

---

[1] الرعد / 31.
[2] الحجة للقراء السبعة 159/4.
[3] هود /39.
[4] طه / 81.
[5] الرعد / 31.
[6] ديوانه / 16، ومعجم البلدان، 335/1، ولسان العرب، 748/1.
[7] القاموس المحيط، 370/3.
[8] المصباح المنير، 147/1.

العذاب يَحِل بالكسر أي (وجب) ويَحُل بالضم حلولاً أي (نزل)، وقرئ بهما قوله تعالى: ((**فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**))[1].

ومن هذا يعلم أن ما ذهب إليه الشيخ يوسف الحفني هو (النزول) فحسب، فلم يذكر له إلا الضم، بناءً على ما فرّق به أبو بكر الرازي وأصحاب المعجمات إلا أن ذلك لا يمنع الكسر، كما تقرر آنفاً. وهذا العذر وإن لم يعتذر به الصبان للحفني، إلا أنّهُ يُلْمح من تفريق الرازي. ومع هذا نقول: إن ما ذهب إليه الصبان موافق لما في اللغة من منثور ومنظوم، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والله تعالى أعلم.

4 – توجيه معنى (والقول عَمْ) في قول ابن مالك:

كَلامُنا لَفْظٌ مفيدٌ كاسْتقم   واسمٌ وفِعْل ثمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ
واحدُه كِلْمَةٌ والقَولُ عَمْ   وكِلمَة بِها كَلامٌ قد يُؤمْ[2]

قال الأشموني في شرح معنى (القول): والقول على الصحيح لفظ دال على معنى الكلام والكَلِم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس[3]. وحمل الشارح (عَمْ) على أنه فعل ماضٍ لتبادره وعدم إحواجه إلى تكلف وأقرّه على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل (عم) افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة، فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فِعلاً. وهو ما عليه الصبان[4]. في حين ذهب الشيخ يوسف الحفني إلى القول بعكس ذلك فجعل (عم) افعل تفضيل أولى في تقرير كلام الشارح[5]. والناظر في هذه المسألة يجد أن شراح الألفية ومعربيها قد تلقوا هذين الوجهين بالقبول، لأن كلاً منهما صالح لحمل كلام الشارح عليه.

---

[1] مختار الصحاح /151.
[2] الفية ابن مالك / 3.
[3] ينظر: شرح الأشموني، 65/1.
[4] ينظر: حاشية الصبان، 66/1.
[5] ينظر: المصدر نفسه، 66/1.

فقد ذهب إلى القول الأول العلامة المكودي[1] وارتضاه الخضري لخلوه من التكلف[2]. وذهب إلى القول الثاني العلامة الأزهري[3] والشيخ ياسين في حاشيته[4] والملوي[5] في حاشيته على شرح المكودي، واستحسنه الخضري من ناحية المعنى؛ لأن القول بعد جميعها ومجموعها؛ إذ أفعل التفضيل يقتضي المشاركة وزيادة[6] وارتضاه من المحدثين العلامة المحقق محمد محي الدين في تحقيقه لشرح ابن عقيل[7]. وذلك لأن الفعل الماضي (عَم) يشمل الجميع (الكلام والكلم والكلمة) بلفظ (القول) دون الحاجة إلى تكلف التأويل باللفظ فالظاهر أولى بالاتباع. وعلى جعل (عم) أفعل تفضيل حذفت همزته اضطراراً أو لكثرة الاستعمال كما حذفت في (خير وشر) لا بأس به[8]. وقد جاءت خير على الأصل في قول الشاعر بلالُ (**خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ**)[9]. وقد قرئ ((**سَيَعْلَمُونَ غَداً مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ**))[10]. ومِنْ ثَمّ فهذا التقدير صالح لحمل كلام الشارح عليه. وقد جعل بعضهم (عم) في كلام الناظم (اسم فاعل) أصلية (عام) حذف ألفه تخفيفاً نحو (بَرْ) في (بارّ) أو للضرورة وهذا تكلف جلي[11].

وعليه نقول وهذا من المواطن الَّتي لا يضر الأخذ بأيهما إن بدا، وما عرَّض به الصبان على إيراد الشيخ الحفني فيه نوع من الإلزام والموطن لا يحتمله، والله أعلم.

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية / 6.

(2) ينظر: حاشية الخضري، 26/1.

(3) ينظر شرح التصريح، 32/1، وتمرين الطلاب للأزهري أيضاً /6.

(4) ينظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح، 32/1.

(5) ينظر: حاشية الملوي على شرح المكودي / 6.

(6) ينظر: حاشية الخضري، 29/1.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل، 18/1. هامش (3).

(8) ينظر: حاشية ياسين العلمي، 32/1.

(9) البيت بلا نسبة في الدرر، 265/6، وشرح عمدة الحافظ / 770.

(10) القمر / 26، قرأها قتادة وأبو قلابة وأبو حيوة ب(الأشَر)، ينظر: حجة القراءات /689، معجم القراءات القرآنية 37/7.

(11) ينظر: شرح المكودي /6، وتمرين الطلاب/6، وشرح التصريح 32/1، وحاشية الصبان 66/1.

5 – وقوع الماضي خبراً لأفعال المقاربة:

أفعال المقاربة ثلاثة أنواع فمنها ما هو للمقاربة (كاد وكرب وأوشك) وضعت للدلالة على قرب حصول الفعل، ومنها أفعال الرجاء وهي (عسى وحرى وأخلولق) وبقية افعال الباب للدلالة على الشروع وهي (أنشأ وطفق وأخذ وجعلَ وعلقَ) فتسمية الكل مقاربة من باب التغليب[1]. وكل هذه الأفعال تعمل عمل كان إلا أن خبرهن يجب أن يكون جملة فعلية وشرط الفعل فيها ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون رافعاً لضمير الاسم

الثاني: أن يكون الفعل مضارعاً

والثالث: أن يكون مقرونا (بأنْ) إن كان الفعل حرى واخلولق نحو (حرى زيد أن يأتي)[2].

فهذه أهم الشروط الواجبة في الفعل المضارع لكي يكون خبراً لهذه الأفعال. وقد شذ مجيء الخبر اسماً مفرداً أو فعلاً ماضياً ومما جاء الخبر فيه ماضياً ما ذكره الأشموني فقال: ((وقد شذ مجيء جملة الماضي في خبر (جعَلَ) كقول ابن عباس رضي الله عنهما (فجعلَ الرجل إذا لم يستطعْ أن يخرج أرسلَ رسولاً)[3]. أي أن الفعل الماضي (أرسل) قد وقع خبراً لـ(جعلَ) شذوذاً. فقد بنى الشيخ يوسف الحفني الاستشهاد بقول ابن عباس رضي الله عنهما على أن (إذا) ظرف لأرسل غير شرط. فإن جعلت إذا شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية (إذا لم يستطع ان يخرج) وجملة (أرسل رسولا) جواب الشرط، ولا شاهد فيه حينئذ[4]، هذا توجيه الحفني لقول ابن عباس، وقد رده الصبان بما في التصريح[5] على أن (إذا) شرطية و(أرسل) خبر جعل وهو فعل ماضي، وهو موافق لما في الأشموني. والَّذي يبدو أن ما ذهب إليه الصبان أولى وذلك لوجهين:

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل 298/1 وشرح الأشموني 205/1.

[2] ينظر: أوضح المسالك 219/1، 223.

[3] ينظر: شرح الأشموني، 405/1، أوضح المسالك، 224/1، وشرح التصريح، 247/1، ولم أعثر على هذا الأثر في مظانه.

[4] ينظر: حاشية الصبان، 405/1.

[5] ينظر: المصدر نفسه، 405/1.

الوجه الأول: المعنى فإن قول الحفني ((إذا جعلت (إذا) شرطية فخبر (جعل) الجملة الشرطية، وجملة (أرسل) جواب الشرط، فهذا كلام لا يستقيم من ناحية المعنى، وذلك لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة، فما هي فائدة الخبر إن كان الخبر جملة الشرط، وجملة الشرط –كما هو معلوم– مبهمة لا تصلح ان تكون خبراً وهذا في غاية الوضوح.

وأما الوجه الثاني: وهو الإعراب فمن الممكن إعراب قول ابن عباس على النحو الآتي: (جعل) فعل ماضٍ مبني وهو من أفعال الشروع (واذا) ظرف تضمن معنى الشرط و(لم) جازمة و(يستطع) فعل مجزوم وهو فعل الشرط وفاعله مستتر، و(أن) أداة نصب و(يخرج) فعل مضارع منصوب وفاعله ضمير مستتر عائد على الرجل و(أرسل) فعل ماضٍ مبني على الفتح وفاعله مستتر فيه عائد على الرجل و(رسولا) مفعول به بالفعل أرسلَ والجملة الفعلية في محل نصب (خبر) جعل، وهو جواب الشرط[1].

وأما اعتراض الدنوشري[2] على هذا الإعراب ((بأنه يلزم على هذا الإعراب أن جواب (إذا) له محل من الإعراب وهو خلاف المنصوص عليه))[3] فقد أجاب عنه بعض النحاة بأن خبر (جعل) هو (مجموع جملة الشرط والجزاء مقروناً بـ(إذا) وليس جملة الجواب بعده (أي أرسل رسولاً) هي الخبر لتجنب الاعتراض[4]. وهو ما ذهب إليه الشيخ السنهوري[5]. أيضاً في شرح الأجرومية كما نقل ذلك الشيخ ياسين العلمي في حاشيته على التصريح[6].

***

(1) ينظر: شرح الأشموني، 405/1، وشرح التصريح، 247/1.

(2) الدنوشري هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري المصري الشافعي، عالم بالنحو والتاريخ والتفسير، له من التصانيف (حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد) و(جوهرة النفس في معرفة التاريخ) و(هداية الأحباب في تفسير أعظم آيات الكتاب آية الكرسي) توفي سنة (1025 هـ) ينظر هدية العارفين، 246/1، والأعلام 4،97.

(3) ينظر: حاشية ياسين العلمي على التوضيح، 247/1.

(4) ينظر: حاشية ياسين، 257/1.

(5) السنهوري: نور الدين علي بن الحسن السنهوري المقرئ الشافعي له كتاب (التحفة في شرح الأجرومية، وله العلوية في نظم الأجرومية) توفي سنة(913 هـ) ينظر: هدية العارفين، 395/1، الأعلام، 307/4.

(6) ينظر: حاشية ياسين 257/1.

المبحث الثالث: ردوده في باب الحروف

1 – زيادة الواو:

قال امرئ القيس:

أحار بن عمرو كأنّي خَمَرْنْ ويعدو على المرءِ ما يأتمِرْن[1]

فقد اختلف في إثبات زيادة الواو في قوله (ويعدو) فقد ذهب العيني في شرحه شواهد الأشموني إلى أنّ من معاني الواو إضافة الى التعليل والاستئناف أن تكون زائدة وهذا على رأي الأخفش والكوفيين[2]. وهو قول البغداديين أيضاً، فقد أجازوا زيادة الواو في مواضع ومنها قوله تعالى: ((**فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ. وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**))[3]. فقد قالوا معناه (ناديناه) والواو زائدة .... وغيرها من المواطن[4]. وقد تبعه الشيخ يوسف الحَفَني في ذلك وأثبت هذا المعنى بزيادة الواو في البيت المتقدم. وما عليه الصبان أنّ الواو في (ويعدو) أمّا للاستئناف أو للتعليل لا غير والقول بالزيادة لا حاجة له[5]. والأصل في حسم هذه المسألة هو النظر في إمكانية تخريج معنى الواو على الزيادة أو غيرها، والناظر في مواطن الزيادة يجد أنّ الجامع لهذه المواطن هو صحة سقوط الواو دون المساس بصحة المعنى[6].

فكون الواو للتعليل يجعل معنى البيت: إنّ الشاعر ينادي حارث بن عمرو ويقول له إني قد أُصِبْتُ بداء أليم وقد خامرني وجعه؛ وذلك لأتماري بأمرٍ غير رشيدٍ ولا سديد.

---

(1) ديوان امرئ القيس / 54، وهو من شواهد المقتضب، 4 /234، والأشموني، 1 / 73. وحاشية الخضري، 1 / 42.

(2) ينظر: شرح الشواهد للعيني، 1/ 73، وينظر: مغني اللبيب، 1 / 473.

(3) الصافات / 103 – 104.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب، 2 / 189.

(5) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 74.

(6) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 473، ومعاني الحروف للرماني / 63.

فقد جاء التعليل بحرف (الواو) لا بحروف التعليل المعروفة وذلك لنكتة بلاغية وهي إخراج العجز مخرجَ المثل، فالعجز يصلح أن يكون مثلاً؛ لاستقلالهِ بذاته في تأدية المعنى. وأما على كون (الواو للاستئناف) فمن الممكن تخريج البيت على أن الشاعر قد أصابه من الوجع والدّاء حتى خامره واختلط به فكأنه أسكره لشدتهِ، فلم يفت الشاعر وهو بهذه الحال أن يقدم نصحه لمن يسمعه وأن يقدم تجربته من خلال حياته بأنّ مهلكة الإنسان هو أخذه بأمرٍ غير سديد ولا رشيد فصلاح الإنسان بصلاح ما يفعل. والدليل على هذا المعنى هو مجيء ما بعد (الواو) مرفوعاً(يعدو) وهو من المواطن الَّتي تكون فيها الواو للاستئناف[1]، كما في المغني. وأما التخريج الثالث وهو كون (الواو) زائدة فأنّ وجه الزيادة فيه ضعيف؛ وذلك لارتباط الجملتين ارتباطاً معنوياً، فعلى معنى التعليل يكون الارتباط ارتباط سبب، وعلى معنى (الاستئناف)، يكون الارتباط ارتباط مناسبة؛ وذلك لمناسبة العجز للصدر في المعنى وهو ظاهر. وأما على معنى الزيادة فلا ارتباط بين العجز والصدر وبذلك يفقدُ البيت رونقه وجمال معناه، فأن لم يكن بين العجز وبين الصدر ارتباط سبب أو مناسبة فأي رابط يجمعهما عندئذ. ثمّ إن عدم الزيادة أولى من الزيادة؛ لأنّ الزيادة ليست بقياس كما يقول ابن عصفور[2]. وبهذا أيدنا ما ذهب إليه الصبان في ترك زيادة الواو مستندين الى المعنى والله أعلم.

2 – بناء (أوانٍ) على السكون أم على الكسر في التقاء الساكنين:

اختلف في بناء (أوانٍ) في قول الشاعر:

طَلَبُوا صلَحنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن ليس حِينَ بقاءُ[3]

---

[1] ينظر: مغني اللبيب، 1 / 470، وجعل منه قوله تعالى ((**لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ**)) : (الحج / 5).

[2] ينظر: شرح جمل الزجاجي، 2 / 109.

[3] البيت لأبي زيد الطائي، الخزانة، 2 / 151، وهو من شواهد ابن جني في سر صناعة الأعراب، 2 / 71، والمغني، 1 / 336، 2 / 892، والشذور / 229، وشرح الأشموني، 1 / 401.

فقد ذهب الشيخ يوسف الحَفْنِي الى أنّ (أوانٍ) في البيت يحتمل أن يكون بناؤها على السكون لا الكسر؛ وذلك مراعاة لأصل التقاء الساكنين[1]. وهو يعني أنّ (أوَان) لم تكسر كما هو الأصل في التقاء الساكنين[2]، وإنما بقي الساكنان على حالهما دون معالجة وقد نُوِّنِ (النون)؛ لضرورة الوزن[3]. في حين ذهب الصبان تبعاً للأشموني ومن سبقهم[4] الى أنّ (أوان) مبني على الكسر؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين البناء على الكسر لا البناء على السكون[5].ومن النحاة من جعل (لات) حرف جر و (أوان) اسم معرب مجرور بالكسر وهو رأي الفرّاء[6].

والّذي يبدو أنّ ما ذهب إليه الصبان أولى؛ وذلك لأنّ الأصل في التقاء الساكنين هو البناء على الكسر لا السكون كما هو مذهب سيبويه ثمّ أنّ النحاة حملوا (أوان) على (نزالِ) فأوانِ مبني على الكسر كما أنّ (نزالِ) مبني على الكسر أيضاً وهذا قياس وارد[7]؛ لاتفاقهما في الوزن. وقد اختلف في أي الساكنين التقيا هل هما (الألف والنون) من (أوانْ) أم (النون والتنوين) من اوآنٍ. فمذهب المبرد أنّ الساكنين هما (الألف والنون) في حين ذهب ابن جني الى أنها (النون والتنوين) إلا أنهم لم يختلفوا في البناء على الكسر وحملوا ذلك على محمل (إذ) [8]. وبهذا أيّدنا ما ذهب إليه الصبان متابعاً الأشموني.

---

(1) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 402.

(2) ينظر: الكتاب، 3 / 532 – 534.

(3) ينظر: لذيذ الطرب بنظم بحور العرب، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/2017م:65.

(4) منهم ابن جني في سر صناعة الإعراب، 2 / 71، وابن هشام في المغني، 1 / 336.

(5) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 402.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب، 2 / 71.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 336، وحاشية الدسوقي على المغني، 1 / 263. والتكملة لأبي علي الفارسي / 170.

(8) ينظر: سر صناعة الإعراب / 71، 72، وحاشية العدوي على الشذور، 2 / 21.

3 – إضافة (لَدُنْ) إلى ياء المتكلم:

(لَدُنْ) بمعنى (عند) إلا أنّه أقرب مكاناً من (عند) وأخص منه. فأن (عند) تقع على المكان وغيره تقول: (لي عند فلان مال) أي في ذمته ولا يقال في ذلك لَدنْ[1]. و(لَدُنْ) مثل (عَضُدْ) ساكنة النون، ومعناها أوّل غاية زمان أو مكان نحو (لَدُنْ صباح) و ((**مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**))[2] وقلمّا تفارقها (مِنْ)[3]. وفيها ثماني لغات (لَدَنْ) بفتح الدال، و (لَدِنْ) بكسرها و (لَدُ) و (لَدَ) و(لُدْنِ) و (لُدْ)[4] و (لَدُنْ) الثامنة وقد عدّ بعضهم عشراً من لغاتها[5].

وقد جاءَت (لَدُنْ) في قوله تعالى: ((**قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً**))[6] فقد قرأ نافع بتخفيف النون وضمّ الدال وقرأ الجمهور بالتشديد[7]. وقد اختلف في توجيه قراءَة التخفيف: فقيل يجوز أن تكون (نون) لَدُنْ محذوفة وهذه النون للوقاية؛ لأنّ حذف نون لدن لغة. وهذا خلاف مذهب سيبويه فمذهب سيبويه أنّ (لَدُنْ) المحذوفة النون المتحركة الآخر لا تلحقها نون الوقاية؛ لأنّ النون إنما يؤتى بها لتقي (الدال) من الحركة إذْ كان الأصل (لَدْن)[8]. وبما أن (الدال) متحركة فلا حاجة للنون الواقية من الكسر. وقد حاول الشيخ يوسف الحفني أن يجيب عن التوجيه الأول متابعاً فيه الدّماميني بأنّ نون (لَدُنْ) تحذف اذا كان المضاف إليه ظاهراً لا مضمراً وما جاء في الآية فنونه أصلية لم تحذف لأن المضاف إليه ضمير[9]. وقد ردّ الصبان ما أورده الحفني بما ساقه من كلام سيبويه[10] من أنه يقال: (لدي) بغير نون لصراحته بأنه يضاف الى ياء المتكلم[11].

---

(1) التسهيل / 97.
(2) النمل / 6 .
(3) ينظر: شرح الكافية، 2 / 299.
(4) ينظر: شرح الكافية، 2 / 300 .
(5) ينظر: الارتشاف، 2 / 265.
(6) الكهف / 76.
(7) ينظر: الكشف، 2 / 68، والسبعة / 396، والنشر، 2 / 313، ومعجم القراءات القرآنية، 3 / 386.
(8) ينظر: حاشية الصبان، 1 / 208.
(9) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 208، وحاشية الخضري، 1 / 128.
(10) ينظر: كتاب سيبويه، 2 / 371.
(11) ينظر: حاشية الصبان، 2 / 208.

والَّذي يبدو من هذا أنّ ما ذهب إليه الصبان متابعاً فيه سيبويه أولى بالاتباع وذلك للأمور الآتية:

أولاً: ما أورده سيبويه في كتابه عن الخليل بن أحمد من أنّ ما تحرك آخره نحو (مَعَ) و (لَدُ) يضاف الى ياء المتكلم دون نون الوقاية فيقال مَعِي ولدِي[1].

ثانياً: ورود الشاهد القرآني في ذلك وهي قراءة التخفيف فقد قرأ أبو بكر بإسكان الدال وقد لحقتها نون الوقاية؛ لتقي الآخر من الكسر[2].

ومن هنا يتبين أنّ (لد) تضاف الى الضمير دون رجوع النون الأصلية لها وهذا يرد كلام الشيخ الحفني المتقدم.

ثالثاً: لعلّ الَّذي جَعَل الشيخ يوسف الحفني يقول بهذه المقالة تبعاً للدماميني ما جاء في كلام سيبويه: ((وأما (لَدُ) فهي محذوفة كما حذفوا (نون) (يكن) ألا ترى أنك اذا أضفت الى مضمر ردّدته الى الأصل تقول: من لَدُنْهُ ومِنْ لَدُنّي فإنما لَدُنْ كـ(عَنْ)[3].

والجمع بين القولين —كما هو ظاهر — أنّ ما ذكره سيبويه من أنَّ (لَدي) في (لَدُ) له سبب وهو أنّهم إنما أتوا بنون الوقاية مع (قَطْ)، و (قدْ) في (قطْنِي)، و (قدْنِي) كراهة أنْ تشبه الاسماء المتمكنة مثل (يد و هن) وهما مبنيان. وأمّا مَا وَرَدَ متحركاً نحو (مَعَ، ولَدِ) كَتَحرُكِ (يدٍ وهنٍ) أضافوا إليها الضمير فقالوا (معي ولدي) إلا أنهم لم يجعلوها بمنزلة الاسماء المعربة. ومن حَفَظَ حجةٌ على من لم يحفظ.

4 – تعلق لام المُسْتغاث من أجلِهِ:

لقد ذهب الأشموني الى أنّ (لام المستغاث من أجله)[4] يمكن أن تتعلق بفعل محذوف أي (أدعُوك لِزيدٍ)، ويمكن أن تتعلق بحرف النداء، أو أنها معلقة بحال محذوفه أي (مدعواً

---

[1] ينظر: كتاب سيبويه، 2 / 371.

[2] ينظر: الكشف، 2 / 69.

[3] ينظر: الكتاب، 3 / 286.

[4] وتسمى (لام المستغاث له) ينظر: شرح ابن عقيل، 2 / 257.

لِزيد)[1]. أما أنّ هذه اللام معلقة بفعل النداء نفسه فقد وقع فيه الخلاف فذهب الشيخ يوسف الحفني الى عدم جواز ذلك فقال: ((لمْ يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء؛ لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري المتكلم))[2] متابعاً بذلك الشيخ حسن المدابغي[3]. في حين ذهب الصبان الى خلاف ذلك فقال: ((أقول هذا باطل؛ لأنّ العمل المذكور إنما يلزم اذا كان المستغاث من أجلهِ ياء المتكلم، وهو في هذه الصورة غير مضر؛ لما مَرّ من أنّ العمل المذكور إنما يمتنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولاً به والمستغاث من أجله ليس مفعولاً به كما تقدم؛ وحينئذٍ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء))[4]. وهذه من المسائل الدقيقة الَّتي تتبع فيها الصبان الشيخ الحَفْني ولعلّ الَّذي يترجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الصبان وذلك للأمرين:

أولاً: إن قول الحفني: ((لم يذهب أحد الى القول بتعلق اللام بفعل النداء)) جزم في غير محله فقد نقل السيوطي في الهمع تعلقه بفعل النداء ولذلك، فاطلاقه غير سديد[5].

ثانياً: إنّ قول الحفني ((لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري المتكلم)). هذا اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم كما تقول (يالِي) [6] والتقدير (أدعو لي) فقد عمل الفعل في الضمير المستتر في (أدعو) وفي (الياء) وهما لواحد أي للمتكلم[7].

---

(1) ينظر: شرح الأشموني، 3 / 245.

(2) ينظر: حاشية الصبان، 3 / 245. ولعلّ الذي دعى الحفني الى هذه المقولة هو ما في شرح الجمل لأبن عصفور من أنّ القول فيها واحد وهو تعلق بفعل محذوف لا غير. ينظر: شرح جمل الزجاجي، 2 / 19.

(3) هو الشيخ حسن بن علي بن أحمد الشافعي الأزهري الشهير بالمدابغي عالم في الفقه والنحو والقراءات له حاشية على شرح الأشموني وحاشية على جمع الجوامع ورسالة في القراءات العشر وثلاثة شروح على الآجرومية، توفي سنة 1170 هـ. ينظر: تاريخ الجبرتي، 1 / 297.

(4) ينظر: حاشية الصبان، 3 / 245.

(5) ينظر: همع الهوامع، 2 / 71.

(6) ينظر: مغني اللبيب، 1 / 290 وجعل منه:

فيا شوقُ ما ابقى ويالي من النّوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلب ما أصبى

فيجوز أن يكون مستغاثاً به وله في (يالي). حاشية الخضري، 2 / 189.

(7) ينظر: حاشية الصبان، 3 / 244، وشبيه به قول سيبويه في قول الشاعر:

ثم إذا قلنا أن فعل النداء يعمل في ضميري المتكلم، لوجب أن نقول أنّ المستغاث من أجله مفعول به وهذا ممتنع كما تقرّر – من أنّ المستغاث لأجله ليس مفعولاً به لعدم دخول الفعل عليه بخلاف المستغاث به[1]. وفي كلام الرضي ما يؤيده حيث قال: ((وأما اللام الداخلة في (المستغاث له) فهي متعلقة بما تعلقت به اللام الأولى))[2].

5 – علة منع إمالة الألف قبل هاء التأنيث:

الإمالة هي أن نميل في النطق الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة[3]. أو أن نذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة فأن كان بعدها ألف ذهبت الى جهة الياء كالفتَى. وللإمالة أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع[4]. وقد تناولت هذا الموضوع كتب النحو والقراءات بشكل كبير ومفصل ولذا تركناها لمظانها[5]. وسنقتصر على بيان ما نحن بصدده؛ طلباً للاختصار، فتمال الفتحة لسببين:

الأول: أن تكون الفتحة قبل راء مكسورة مثاله (للأيْسَرِ مِلْ) ونحو قوله تعالى: ((**تَرْمِي بِشَرَرٍ**))[6] وكقوله تعالى ((**غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ**))[7]، ففي كل مثال جاءت الفتحة قبل راءٍ مكسورة؛ ولذلك أُميلت للكسرة.

يا لَبكر انشروا لي كليباً   يا لَبكرٍ أين اين الفرار

فإنما استغاث بهم لهم لينشروا له كليباً ينظر: الكتاب، 2 / 216.

[1] ينظر: حاشية الصبان، 3 / 243، وحاشية الدسوقي في المغني، 1 / 222.

[2] ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، 1 / 320.

[3] ينظر: الأصول في النحو، 3 / 160.

[4] ينظر: أوضح المسالك، 3 / 297.

[5] أما كتب النحو ينظر: الكتاب، 4 / 118 – 124، والأصول، 3 / 160 – 166، وشرح جمل الزجاجي لأبن عصفور، 2 / 613 – 616، وهمع الهوامع، 3 / 415 – 425، وشرح المكودي / 222 – 225، وأوضح المسالك، 3 / 297 – 302، وشرح الأشموني، 4 / 309 – 331، وأما القراءات فينظر: النشر، 2/ 82، فقد وفى وكفى فجزاه الله خيراً.

[6] المرسلات / 32.

[7] النساء / 95.

الثاني: إنّ كل فتحة تليها (هاء التأنيث) تمال، وهذه الإمالة مخصوصة بالوقف، أي اذا وقفت عليها ولم تدرج في الكلام وقيل وصلاً أيضاً[1].

وتشمل هاء التأنيث (تاء المبالغة) نحو (علاّمةٌ) و (فهّامةٌ)[2] كما أفهمه أطلاق ابن مالك في الألفية حيث قال:

كذا الّذي يليهِ هَا التأنيث في وقْف إذا ما كان غيرَ ألف[3]

فأن كان قبل هاء التأنيث ألف فإنها لا تمال حينئذ نحو: الصلاة والحياة[4]. وقد وقع الخلاف في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث فقد ذهب الشيخ يوسف الحفني الى أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبه الألف بألف التأنيث؛ لأنّ هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال: ((ووقع في بعض الحواشي التعليل بغير هذا مِمّا لا معنى له فاحذره)) [5]. في حين ذهب الصبان الى أنّ العلة المانعة من إمالة الألف قبل هاء التأنيث؛ هي أن وقوع الألف قبل هاء التأنيث ممتنع فلما وقع قبل هاء التأنيث ألف ضعف شبهُ الهاء بألف التأنيث فامتنع إمالة ما قبلها. وردّ على الحفني رأيهُ بأن كلامه يلزم منه القول بأنّ سبب الإمالة في الألف هو شبهها بألف التأنيث وهذا لم يقل به أحد[6].

ولعلّ الَّذي يترجح في هذا هو ما ذهب إليه الصبان في تعليله وذلك؛ لأنّه قد تقرّر في كتب النحو أنّ شبه الألف الممالة لألف التأنيث هو ليس من أسباب إمالة الألف الأولى، ولم تقع عيني على مَنْ يقول به في حدود ما اطّلعتُ[7] بل إنّ الصبان نصّ على أنْ ((لا قائل

---

(1) ينظر: شرح الأشموني، 4 / 329، وشرح ابن عقيل، 2 / 484.
(2) ينظر: شرح الأشموني، 4 / 329، وشرح المكودي / 225.
(3) ألفية ابن مالك / 68.
(4) ينظر: شرح المكودي / 225، والبهجة المرضية / 189.
(5) ينظر: حاشية الصبان، 4 / 329.
(6) ينظر: المصدر نفسه، 4 / 329.
(7) ينظر: هامش رقم (4) من الصفحة (158).

به))[1]. ومن ثمَّ فقول الحفني يحتاج الى دليل أو نقل ممن تقدّم؛ لكي يؤخذ به. ثمّ إنّ تعليل الصبان، أقرب إلى اللغة وأقرب إلى أقيستها فأما اللغة، فإن الألف لا تقع مفتوحة أبداً، ومِنْ ثَمَّ لا يُمال شيء منها حتى قال السيوطي في البهجة: ((وقوله اذا ما كان غير ألف – إشارةً لبيت ابن مالك المتقدم – زيادة توضيح إذ معلوم أنَّ الألف لا تفتح))[2]. وأما القياس فإن هاء التأنيث تشبه ألف التأنيث في المخرج والمعنى، والزيادة، والتطرّف، والاختصاص بالاسماء. كما في أوضح المسالك[3]. وعلى هذا فألف التأنيث لا يقع قبلها ألف وبما أنّ (هاء التأنيث) تشبه (ألف التأنيث) فيما تقدم فكان وقوع الألف قبلها مضعف لشبهها بألف التأنيث فلم تقتضِ إمالة ما قبلها.

***

---

(1) ينظر: حاشية الصبان، 4 / 329

(2) ينظر: البهجة المرضية / 189.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 3 / 302.

الخاتمة

إن أهم النتائج الَّتي تَوَصَّلَتْ إليها الدراسة يمكن أَن تُحْصَرَ في جانبين: فالجانب الأول: (الصبان وموقفه من النحاة من خلال الردود) والجانب الآخر هو (الحاشية).

فأما الجانب الأول، ففيه الآتي:

1 – إنّ الصبان كان بصري المذهب؛ وذلك لكَثْرَةِ الآراء الَّتي مال فيها الى البصريين، إضافة الى استخدامه المصطلح البصري دائماً.

2 – لم يكن الصبان متعصباً لمذهب نحوي ما بقدر ما كان يعتمد الدليل الأقوى الموافق للسماع والقياس والصناعة، فلم يعتمد رأياً إلا بدليل.

3 – لقد تعدى دور الصبان النقل فقط، بل نجده العالم المناقش، والممحِّص، فتراه يؤيد رأياً أو يرد آخر، وتارة يكون له رأيه الخاص به، وقد أشار الى ذلك في مقدمة الحاشية.

4 – اتسمت ردود الصبان بالصراحة والوضوح، فكثيراً ما يذكر العالم الَّذي يخالفُهُ، ولا يتحرج من ذكر ذلك البتة، وغالباً ما ينقل النص الَّذي يخالفُهُ ويشير إليه صراحة؛ لذا كثرت الردود عند الصبان كَثْرَةً واضحة.

5 – وفيما يتعلق بردوده على شيخه الحفني ففيه جانبان أثبتتهما الدراسة:

أحدهما: أنّ الصبان كان محقاً فيه؛ إذ أنّ دليل الصبان أكثر قبولاً، وأكثر موافقة للنحو وأصوله وإن لم تكن في جميع المواطن.

والآخر: هو أنّ الصبان لم يكن رفيقاً بشيخه يوسف الحَفني في مخالفته وفي ردّه عليه، بل تعدى ذلك الى حدِّ التندّر به، وهو ما لا يُقْبَلُ في عُرف العلماء عند المخالفة ومن أمثلة ذلك ((ولا تلتفت الى هذا التهافت)) و ((ولغفلة البعض)) و ((وإن تبجحه هنا مما لا ينبغي على من لولاه ما راح ولا جاء .... نسأل الله العافية)) أو ((وللبعض كلام هنا حقيق بالطرح...))، وهذه العبارات ونحوها نجدها متناثرة في الحاشية بكثرة مع الشيخ

يوسف الحفني. وقد أشار الى هذا من قبل الشيخ (محمد طنطاوي) في كتابه (نشأة النحو).

ومما يخفف وطأة الصبان على شيخه الحفني ما يأتي:

1 – وَصَف الصبان شيخه الحَفني في مقدمة الحاشية بعد حديثه عن شيخيه: ((أو قلت البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحَفني رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيراً)).

2. موافقة الصبان لشيخه الحَفني في عدَّة مواطن[1]، وقد صرح باسمه فيها، وإن كانت قليلة قياساً على ما خالفه فيها.

3. لم يَذْكُر أصْحَاب التراجم الَّذين ترجموا للصبان أية إشارة تبين لنا أن هناك انقطاع ود بين الصبان وشيخه الحفني أو خلافاً ما، بل تذكر لنا المصادر أنّ الصبان كان متين الخلق والدين. ومن هنا نقول: إن لكل سيف نبوة، ولكل جوادٍ كبوة.

وأما الجانب الآخر الَّذي يتعلق بالحاشية:

فإن الحاشية مصدر مهم من مصادر النحو؛ وذلك لِكَثْرةِ ما حَوَتْه من آراء مختلفة، معزوةٍ في كثير منها الى أصحابها خلافاً لكثير من الحواشي، كما أنها تُعَدُّ تلخيصاً لحواشٍ سبقت —كما ذكر ذلك الصبان — ومِنْ ثَمَّ فلا تقل أهميةً عن الشرح نفسه.

هذا وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

***

(1) ينظر: مثلاً: حاشية الصبان، 3 / 204، 365، 393، 445، 4 / 51 ..... الخ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الكتب العربية :

1. الأدلة السماعية في النحو العربي، دراسة تطبيقية على شروح جمل عبد القاهر الجرجاني، محمد عبد الرحيم، إسطنبول: دارsonçağ، الطبعة الاولى2023)
2. الأدلة العقلية في النحو العربي "شروح عبد القاهر الجرجاني نموذجا"، محمد عبد الرحيم، (إسطنبول: دار sonçağ، الطبعة الاولى2023).
3. اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، تأليف: الدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، (1420هـ – 2000م).
4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النّمَاسْ، الطبعة الأولى، 1408هـ – 1987م، الرياض.
5. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ – 1971م.
6. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الآلوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1989.
7. أساليب تعليم قواعد اللغة العربية للناطقين بغيرها عبر التواصل الافتراضي–الميزات والتحديات من منظور الطلاب، محمد عبد الرحيم، مجلّة ميزان الحق، تركيا، أزمير، 16(حزيران2022)، 49- 72.
8. الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين أحمد بن أدريس بن عبد الرحمن القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1986م.
9. أسماء الأفعال والأصوات، رسالة ماجستير، عبد الهادي الفضلي، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970.
10. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 1406هـ – 1985م.
11. الأشموني النحوي في شرحه على ألفية ابن مالك، رسالة ماجستير، شهاب أحمد إبراهيم، 1405هـ – 1985م.
12. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت،316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة

الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 1420هـ – 1999م.

13. إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الأزهري وبهامش شرح الشيخ خالد المسمى موصل الطلاب الى ((قواعد الإعراب)) ، للعلامة ابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د.ت.
14. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
15. إعراب القرآن، المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 1963 – 1964.
16. إعراب القران الكريم، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ.
17. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، 1979.
18. الأقليد في شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت،700هـ –1301م)، تحقيق: محمود أحمد علي كتة الدراويش، الرياض، مطابع الجامعة، 1423هـ – 2002م.
19. ألفية ابن مالك والآجرومية، تحقيق: محمد أنيس مهرات، الآثار الإنسانية للنشر والتوزيع، د. ت.
20. أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، (ت،581هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة . الطبعة الأولى، 1970.
21. إنباه الرواة على أنباه النحاة، كمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، 1371هـ – 1952م.
22. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، 1961، بيروت، لبنان.
23. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1966.
24. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت،337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1973.
25. البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بابن حيان الأندلسي الغرناطي (ت،745هـ)، بعناية الشيخ زهير

حفيد، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1412 – 1992.

26. البيان والتبيين، للجاحظ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، ط1، 1968.

27. البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت سنة، 1391هـ.

28. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د. ت.

29. البهجة المرضية في شرح الألفية، لجلال الدين السيوطي، طبع بهامش شرح ابن عقيل، الطبعة الأولى، مصر، 1373هـ – 1954 م، بمطابع أمين عبد المجيد محمد الديدي.

30. تاج العروس في شرح القاموس، لمحي الدين أبي فيض السيد الزبيدي، دار الفكر للطباعة، بيروت – لبنان، د. ت.

31. تأريخ الإسلام ووفيات أشهر المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987.

32. التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد الطبعة الأولى، 1404 – 1984.

33. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العُكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1407هـ – 1987م.

34. التحرير والتنوير، للإمام محمد طاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د. ت.

35. تحليل أسلوبي لقصيدة بلقيس لنزار قباني: رؤية لغوية وشعرية في التعبير والإيحاء، د. علاء الدين الكرز، مجلة بحوث الإلهيات في تركيا، 1/9 (2025).

36. تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد، لأبن هشام الأنصاري (ت،791هـ)، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، المكتبة العربية، 1986.

37. التدريب في تمثيل التقريب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: نهاد فليح حسن، ساعده الجامعة المستنصرية على نشره، مطبعة الإرشاد، بغداد، د. ت.

38. الترجمة من اللغة العربية وإليها (بين كفايات المترجم والتكامل المعرفي)، محمد عبد الرحيم (مجلة آيدن للدراسات العربية، AYAD، المجلد5 العدد 2 - ديسمبر 2023 (311-338)

39. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله جمال بن مالك الأندلسي، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتب

العلمية للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، 1387هـ – 1967م.

40. تفسير الأحاديثِ النَّبويَّةِ بينَ النَّحوِ والسّياقِ: الدكتور: علاء الدين الكرز، دار سونجاغ، أنقرة، 2023م.

41. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، لأبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي، البيضاوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

42. تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م.

43. تفسير المسائل المشكلة في أوّل المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت،391هـ)، تحقيق: سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1993م.

44. التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، 1981م.

45. توجيه التركيب النحوي بغير العامل في التراث العربي، محمد عبد الرحيم، إسطنبول: دار sonçağ، الطبعة الاولى2022.

46. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن محمد الأزهري، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ومحمود وفرج العمَّدة تراثا، د.ت، د.م.

47. الجامع الصغير، صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته: محمد ناصر الدين الألباني، نشر المكتب الإسلامي، د. ت.

48. جرس الألفاظ ودلالئها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، تأليف، د. ماهر مهدي هلال، دار الحرية للطباعة، والنشر، بغداد، 1980.

49. الجمل في البحث، للخليل بن أحمد الفراهيدي، الطبعة الخامسة، 1995، تحقيق: فخر الدين قباوة.

50. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق، د. طه محسن العاني، مؤسسة دار الكتب، 1976 م.

51. جوهر القاموس في الجموع والمصادر، لمحمد بن شفيع القزويني، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي، جمعية منتدى النشر، النجف، 1982م.

52. حاشية أبي يحيى الأنصاري على شرح الألفية لأبن الناظم سماها ((الدرر السنية على شرح الألفية)) (ت،926هـ)، تحقيق: أحمد صبيح علي عنبر الكرخي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999.

53. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، منشورات دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م.

54. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لأبن هشام، تأليف: الشيخ العلامة مصطفى محمد عَرَفة الدسوقي وبهامشه متن مغني اللبيب، طبعة مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، 1386هـ.

55. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م، مكتبة الصفا للنشر والتوزيع، القاهرة.

56. حاشية العدوي على شذور الذهب لأبن هشام وبهامشه شرح شذور الذهب لأبن هشام، طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

57. حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك للشيخ أحمد عبد الفتاح الملوي الأزهري (ت،1181هـ)، بطع بهامش شرح المكودي، الطبقة الثالثة، 1373هـ – 1954م، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، تصحيح لجنة التصحيح برئاسة الشيخ أحمد سعد علي.

58. حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح على التوضيح، طبع بهامش شرح التصريح، الطبعة الأولى، بولاق، مصر، 1294هـ.

59. حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق، سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، بيروت – لبنان، 1404هـ – 1984م.

60. حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت،340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَدْ، مؤسسة الرّسالة – بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ – 1984م.

61. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، تأليف: الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي، 1030هـ – 1093م. وبهامشه المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية لمحمود العيني، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية، بولاق، مصر.

62. الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.

63. الخطط الجديدة لمصر القاهرة، لعلي باشا مبارك، الطبعة الثانية نقلاً عن الطبعة الأولى، بولاق، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970م.

64. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عظيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، 1970م.

65. دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، الطبعة المحلى، 1987م، (منشورات دار الآفاق الجديدة)، بيروت، د. ت.

66. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية، بيوت – لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.

67. الدّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، طبعة الأولى، 1981.

68. دلائل الأعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: أحمد التبخي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1995.

69. ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة السابعة، 1974م.

70. ديوان إمرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، د. ت.

71. ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، دار صادر، بيروت، د.ت.

72. ديوان ذي الرّمة غيلان بن عقبة العدوي، تنقيح: كارليل هنري، كلية كامبرج، 1919م.

73. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، 1961م.

74. ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، 1960م.

75. ديوان القتّال الكلابي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1381هـ – 1961م.

76. ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت – لبنان، د. ت.

77. ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، 1962م.

78. ديوان مجنون ليلى، لقيس بن الملوح، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة مصر، د. ت.

79. ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقيق: خليل العطية وعبد الله الجبوري، بغداد، 1970.

80. ردود السهيلي على النحاة، رسالة دكتوراه، خليل جدوع عطيّة الشيحاوي، الجامعة الإسلامية، 1425هـ – 2004م.

81. ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية، مديحة عبد علي الشمري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م.

82. روح البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2003م.

83. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين الآلوسي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1414هـ – 1994م.

84. الرّسائل السمتطرفة لبيان مشهد كتب السنة المصنفة، لمحمد بن جعفر الكتابي، تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الرابعة، 1406هـ – 1986.

85. السبعة في القراءات، لأبن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، د. ت.

86. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، د. ت.

87. السلسلة الصحيحة محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتبة المعارف، الرياض، د. ت.

88. شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز جمعة الموصلي تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.

89. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1358هـ – 1939م.

90. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وبالهامش شرح شواهد الأشموني للعيني، مكتبة الصف، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى 1998م، 1423هـ – 2002م.

91. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.

92. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ناصر خسرو، طهران.

93. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وبهامشه البهجة المرضية، للسيوطي، الطبعة الأولى، طبع بمطابع أمين عبد الحميد الديدي، مصر، (1373هـ – 1954م).

94. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لأبي عبد الله بد الدين محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى،1420هـ – 2000م.

95. شرح التسهيل لأبن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2001م.

96. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، بهامشه حاشية الشيخ يس العلمي الحمصي، الطبعة الأولى، بولاق – مصر، 1294هـ.

97. شرح الجمل، لأبن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، دار الكتب، بغداد، 1400هـ – 1980م.

98. شرح جمل الزجاجي، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان، 1986م.

99. شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري تأليف: أحمد شهاب الدين الخفاجي، مطبعة الجوانب الطبعة الأولى قسطنطينية، 1299هـ.

100. شرح الدريدية لعبد القادر الطبري، دراسة وتحقيق: علاء الدين الكرز، دار سونجاغ، أنقرة، ط1، 2022م.

101. شرح ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1385هـ – 1965م.

102. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، الطبعة الأولى، 2004م.

103. شرح شواهد الأشموني، للعيني، مطبوع بهامش حاشية الصبان، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423هـ – 2002م.

104. شرح الشواهد المسمى ((تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب))، ليوسف بن سليمان الشنتمري، مطبوع بهامش كتاب سيبويه، مصورة عن طبعه، بولاق، مصر، 1316هـ، دار المثنى، بغداد.

105. شرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ، لجمال الدين بن مالك الأندلسي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ – 1977م.

106. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، د. ت.

107. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ – 2004م.

108. شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين أبي عبد الله بن محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، الطبعة

الأولى، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، 1982م.

109. شرح معلقة إمرئ القيس، صنعة أبي الحسن بن كيسان، تحقيق: د. نصرت عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ – 1999م.

110. شرح المفصل للزمخشري، تأليف: موفق الدين أبي البقاء يعيش علي بن يعيش الموصلي (ت،643هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

111. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، 1976م.

112. شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت،807هـ) وبهامشه حاشية الشيخ أحمد الملوي (ت،1181هـ)، الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، 1374هـ – 1954م.

113. شرح الوافية نظم الكافية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت،646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف، 1980م. ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره.

114. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الجنبلي، المكتب التجاري، للطباعة، بيروت، د. ت.

115. شعر الأخطل، أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

116. شعر الراعي النميري، تحقيق: نوري حمودي القيسي وهلال ناي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980م.

117. الشعر في الحديث النبوي الشريف، طراف النهار، مجلة الصراط، كلية العلوم الإسلامية، 2022.

118. الشوارد في اللغة، لرضي الدين الحسن بن محمد الصاغاني، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، المجمع العلمي العراقي، 1983م.

119. الصحاح للجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية . إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1399هـ – 1979م.

120. صحيح مسلم، لأبن الحجاج النيسابوري تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، 1341هـ.

121. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محي السّخاوي (ت،902هـ)، ضبطه وصححه: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ –

2003م.

122. علل التثنية لأبي الفتح بن جني، تحقيق: صبح التميمي، عدد الأجزاء (1)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

123. علم البديع محاضرات ونماذج وتطبيقات مختارة، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2020/1.

124. علم البيان محاضرات ونماذج وتطبيقات مختارة، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1، 2018م.

125. علي نقي مُنزوي وكتابه المعاجم العربية الفارسية، مصطفى البكور، مقالة في كتاب: الأبحاث الكاملة للمؤتمر الدولي السادس للدراسات الإنسانية والاجتماعية والتنمية المستدامة، (تونس، ماردبن: 2023)، ص2422، على الرابط الألكتروني الآتي:

file:///C:/Users/USER/Downloads/Telegram%20Desktop/ALINAQ~1%20(2).PDF.

126. الغرّة المخفية في شرح الدّرة الألفية لأبن معطي، تأليف: ابن الخباز (ت،639هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الانبار، مطبعة العاني، 1991م.

127. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر العربي، بيروت، د.ت.

128. الفصول الخمسون، لأبن معطي زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت،628هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه.

129. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين خليل بن كيكلدي القلاني (694 – 761هـ) تحقيق: د. حسين موسى الشاعر، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان – الأردن، 1410هـ – 1990م.

130. الفهرست، لمحمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ – 1978م.

131. الفواكه الجنيّة على متممة الجرومية، للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي (ت،972هـ)، تحقيق: عماد علوان حسين العبادي، ماجستير، جامعة بغداد، 2000م.

132. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: إسامة طه الرّفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1403هـ – 1983م.

133. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1371هـ – 1952م.
134. القرارات النحوية والتصريفية، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، جمعاً ودراسة وتقويماً الى نهاية الدورة الحادية والستين، 1415هـ – 1995م، تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، 2002م.
135. الكافية في النحو، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت،989هـ)، تحقيق: أحمد السّيد احمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.
136. الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، مصر. د.ت.
137. كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، 1999م.
138. الكتاب لسيبويه وبهامشه شرح أبي سعيد السيرافي وبأسفل الصفحة شرح الشواهد المسَمَّى (تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب)، ليوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، مصورة عن طبعة بولاق 1316هـ، بغداد – دار المثنى.
139. كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، د. ت.
140. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم الزمخشري، (ت، 538هـ)، دار الفكر مصر، د. ت.
141. كَشْف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، شمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف (بابن الجزري)، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة السعادة، مصر، 1983م.
142. كشف الظنون، لحاجي خليفة، استانبول، 1983م.
143. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (355 – 437هـ)، تحقيق: د. محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ – 1974م.
144. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1992م.
145. لذيذ الطرب بنظم بحور العرب، د. طراف طارق النهار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/2017م.
146. لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، د.ت.

147. اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مُغْلي، عمان – الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 1988م.

148. لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، تأليف: د. فاضل صالح السامرائي، دار الشؤون الثقافية، العراق، الطبعة الأولى، 1999 م.

149. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

150. مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ – 1982م.

151. المختصر في النحو، لأبي منصور الجواليقي مرهوب بن أحمد (ت،540هـ)، تحقيق: محرم جلبي، رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة بغداد، 1970م.

152. المرتجل، لأبن الخشاب أبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972.

153. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1937م.

154. المقاصد النحوية للعيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب، للبغدادي، الطبعة الأولى، المطبعة الميرية، بولاق، د. ت.

155. المقتضب، لأبي العباس المبرد (ت،285هـ)، تحقيق، محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ.

156. المدارس النحوية، تأليف: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الثانية، 1410هـ – 1990م.

157. المدارس النحوية، تأليف: د. شوقي ضيف، الطبعة السادسة، دار المعارف، مصر، 1989م.

158. المسائل الخلافية في الأدوات والحروف، سلام موجد خلخال الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1998م.

159. مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.

160. مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك، رسالة ماجستير، عبد المجيد ياسين الحميدي، كلية الآداب، بجامعة بغداد، 1989 م.

161. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي النحوي، تحقيق، صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، العراق، د. ت.

162. المستدرك على ديوان الفرزدق، طراف النهار، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، العدد:4، 2008.

163. المستوفي في النحو، علي بن مسعود الفرغاني وحسن عبد الكريم حسين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1978هـ.

164. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تحقيق: أحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.

165. المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.

166. معاني الأبنية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الأولى، 1401هـ – 1981م.

167. معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (ت،384هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، الرياض، الطبعة الثالثة، 1984م.

168. معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم السري، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1988م.

169. معاني القرآن، للفراءأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء عالم الكتب بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1403هـ – 1983م.

170. معاني النحو، تأليف، الدكتور فاضل صالح السامرائي، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، عمان – الأردن، 1423هـ – 2003م.

171. معايير تصميم مقرّرات القواعد للناطقين بغير العربيّة، نادر مندريس، منشورات صونجاغ، أنقرة، الطبعة الأولى، 2024م.

172. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت – لبنان، د. ت.

173. معجم القراءات القرآنية، تأليف: الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكْرَم، الطبعة الثانية، مطبوعات جامعة الكويت، 1408هـ – 1988م.

174. معجم المطبوعات العربية والمعربة، تأليف: إليان سركيس يوسف، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، د. ت.

175. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران، 1378هـ.

176. المنهل الصافي في شرح الوافي، لبدر الدين الدماميني، تحقيق: فاخر جبر مطر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1989م.

177. الموفي في النحو الكوفي، للسيد صدر الدين الكنغراوي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق، د. ت.

178. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، نشر جامعة قاريونس، د. ت.

179. النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة – مصر. د. ت.

180. نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، لمحمد طنطاوي، طبعة خاصة بجامعة السيد محمد بن علي السنونسي الإسلامية، ليبيا، د. ت.

181. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت، 833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبان، د. ت.

182. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968م.

183. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، 1985م.

184. النكت على الألفية والشافعية والشذور والنزهة للسيوطي، تحقيق: فاخر مطر، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1983م.

185. النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1387هـ – 1967م.

186. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، استانبول، 1951م، أعيدت طباعته بالأوفسيت، مكتبة المثنى، بغداد.

187. همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.

188. الواضح في علم العربية، لأبي بكر محمد بم الحسن الزبيدي، تحقيق: أمين علي السيد، دار المعارف، مصر، 1975م.

189. وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د. ت.

***

المحتويات

***

SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48
İskitler 06070 ANKARA
T: (312) 341 36 67
soncagyayincilik@gmail.com
www.soncagyayincilik.com.tr